خطی

کتابخانهٔ
مجلس شورای
اسلامی

کریمزاده ۳۱۱

کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی

جمهوری اسلامی ایران

کتاب المختصر فی شرح تلخیص المفتاح

مؤلف سعد الدین تفتازانی

مترجم

شمارهٔ قفسه ۳۱۱

شماره ثبت کتاب ۲۱۰۶۹۵

۳۱۱ / ۲۱۰۶۹۵

کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
جمهوری اسلامی ایران
کتاب المختصر فی شرح تلخیص المفتاح
مؤلف سعد الدین تفتازانی
مترجم
شمارهٔ قفسه شماره ۳۱۱
شماره ثبت کتاب ۲۱۰۶۹۵

۳۱۱ / ۲۱۰۶۹۵

۷۹۴
۴۵۰

مختصر التلخیص در المعانی والبیان

۳۱۱

۳۸٤

هذا مختصر التلخيص في علم المعاني والبيان

۳۱۱ - المختصر في شرح تلخيص المفتاح
تفتازانی - ۱۱۲

کتابخانه مجلس شورای اسلامی
اهدایی
محمدعلی کریم زاده
۱۳۷۷

هذا كتاب مختصر التلخيص في علم المعاني والبيان

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمدك يا من شرح صدورنا لتلخيص البيان في ايضاح المعاني ونور قلوبنا بلوامع التبيان
من مطالع المثاني ونصلي على نبيك محمد المؤيد دلائل اعجازه باسرار البلاغة وعلى
آله واصحابه المحرزين قصبات السبق في مضمار الفصاحة والبراعة
فيقول الفقير الى الله الغني مسعود ابن عمر المدعو بسعد التفتازاني هداه الله سواء
الطريق واذاقه حلاوة التحقيق قد شرحت فيما مضى تلخيص المفتاح واغنيته بذلك
عن الايضاح والمصباح واودعته غرائب نكت سمحت بها الانظار ووشحته بلطائف
فقر سبكتها يد الافكار ثم رايت الكثير من الفضلاء والجم الغفير من الاذكياء سألوني
صرف الهمة نحو اختصاره والاقتصار على بيان معانيه وكشف استاره لما
شاهدوا من ان المحصلين قد تقاصرت هممهم عن استطلاع طوالع انواره وتقاعدت
عزائمهم عن استكشاف خبيئات اسراره وان المنتحلين قد قلبوا احداق الاخذ
والانتهاب ومدوا اعناق المسخ على ذلك الكتاب وكنت اضرب

عن هذا الخطب صفحا واطوي دون مرامهم كشحا علما مني بان مستحسن الطبائع باسرها
ومقبول الاسماع عن آخرها امر لا يسعه مقدرة البشر وانما هو شان خالق القوى والقدر
وان هذا الفن قد نضب اليوم ماؤه فصار جدالا بلا اثر وذهب رواؤه فعاد خلافا
بلا ثمر حتى طارت بقية آثار السلف ادراج الرياح وسالت باعناق مطايا تلك
الاحاديث البطاح واما الاخذ والانتهاب فامر يرتاح له اللبيب فللارض من كاس
الكرام نصيب وكيف ينهر عن الانهار السائلون ولمثل هذا فليعمل العاملون ثم
ما زادتهم مدافعتي الا شغفا وغراما وظماء في هواجر الطلب واواما فانتصبت لشرح
الكتاب على وفق مقترحهم ثانيا ولعنان العناية نحو اختصار الاول ثانيا
مع جمود القريحة بصر البليات وخمود الفطنة بصرصر النكبات وترامي البلدان بي
والاقطار ونبو الاوطان عني والاوطار حتى طفقت اجوب كل اغبر قاتم
الارجاء واحرر كل سطر منه في شطر من الغبراء يوما بالجزوى ويوما بالعقيق ويوما
بالعذيب ويوما بالخليصاء ثم لما وفقت بعون الله تعالى للاتمام وتوشحت
غرة خيامه بالاختتام بعد ما كشفت عن وجوه خرائده اللثام ووضعت كنوز فرائده
على طرف الثمام جاء بحمد الله تعالى كما يروق النواظر ويجلو صدا الاذهان

البصائر ويفيض الباب ارباب البيان وبالله التوفيق والهداية وعليه التوكل في البداية
والنهاية وهو حسبي ونعم الوكيل بسم الله الرحمن الرحيم الحمد هو الثناء باللسان على قصد التعظيم
سواء تعلق بالنعمة او بغيرها والشكر فعل ينبئ عن تعظيم المنعم لكونه منعما سواء كان
باللسان او بالجنان او بالاركان فمورد الحمد لا يكون الا باللسان ومتعلقه يكون النعمة
وغيرها ومتعلق الشكر لا يكون الا النعمة ومورده يكون اللسان وغيره فالحمد اعم من الشكر
باعتبار المتعلق واخص باعتبار المورد والشكر بالعكس لله هو اسم للذات الواجب الوجود
المستحق لجميع المحامد والعدول الى الجملة الاسمية للدلالة على الدوام والثبات وتقديم
الحمد باعتبار انه اهم نظرا الى كون المقام مقام الحمد كما ذهب اليه صاحب الكشاف
في تقديم الفعل في قوله تعالى اقرأ باسم ربك على ما سيجيء وان كان ذكر الله
اهم نظرا الى ذاته على ما انعم اي على انعامه ولم يتعرض للمنعم به ايهاما لقصور العبارة
عن الاحاطة به ولئلا يتوهم اختصاصه بشيء دون شيء وعلم وهو من عطف الخاص
على العام رعاية لبراعة الاستهلال وتنبيها على فضيلة نعمة البيان
من البيان بيان لقوله ما لم نعلم قدم رعاية للسجع والبيان وهو المنطق الفصيح
المعرب عما في الضمير والصلاة على سيدنا محمد خير من نطق بالصواب وافضل

من اوتي

من اوتي الحكمة وهي علم الشرائع وكل كلام وافق الحق وترك فاعل الايتاء لان
هذا الفعل لا يصلح الا لله تعالى وفصل الخطاب اي الخطاب المفصول البين الذي
يتبينه من يخاطب به ولا يلتبس عليه او على الخطاب الفاصل بين الحق والباطل وعلى آله
اصله اهل بدليل اهيل خص استعماله في الاشرف والاولى الخطر الاطهار جمع طاهر
كصاحب واصحاب وصحابته الاخيار جمع خير بالتشديد
المبنية المنقطعة عن الاضافة اي بعد الحمد والصلاة والعامل فيه اما لنيابتها عن
الفعل والاصل مهما يكن من شيء بعد الحمد والصلاة ومهما ههنا مبتدأ والاسمية
لازمة للمبتدأ ويكن شرطه والفاء لازمة له غالبا فحين تضمنت اما معنى الابتداء
والشرط لزمتها الفاء ولصوق الاسم اقامة للازم مقام الملزوم وابقاء لاثره
في الجملة فلما هو ظرف بمعنى اذ يستعمل استعمال الشرط يليه فعل ماض لفظا او معنى
كان علم البلاغة هو علم المعاني والبيان وعلم توابعها هو البديع من اجل العلوم
قدرا وادقها سرا اذ به اي بعلم البلاغة وتوابعها لا بغيره من العلوم كاللغة و
الصرف والنحو يعرف دقائق العربية واسرارها فيكون من ادق العلوم
سرا او به يكشف عن وجوه الاعجاز في نظم القرآن استارها اي يعرف ان

القران معجز لكونه فی اعلی مراتب البلاغة لاشتماله فی الدقایق والاسرار الخارجة عن طوق
البشر وهذا وسیلة الی تصدیق النبی صلعم وهو وسیلة الی الفوز بجمیع السعادات
فیکون من اجل العلوم لکون معلومه وغایته من اجل المعلومات والغایات وتشبیه
وجوه الاعجاز بالاشیا المحتجبة تحت الاستار استعارة بالکنایة واثبات الاستار
لها استعارة بالکنایة واثبات الوجوه استعارة تخییلیة وذکر الاستار ترشیح
ونظم القران تالیف کلماته مترتبة المعانی متناسقة الدلالات علی حسب ما یقتضیه
العقل لا توالیها فی النطق وضم بعضها الی بعض کیف ما اتفق وکان القسم الثالث من
مفتاح العلوم الذی صنفه الفاضل العلامة ابو یعقوب یوسف السکاکی
اعظم ما صنف فیه ای فی علم البلاغة وتوابعها من الکتب المشهورة بیان لما
صنف فیه نفعا تمیز من اعظم لکونه ای القسم الثالث احسنها ای احسن الکتب
المشهورة ترتیبا هو وضع کل شیء فی مرتبته ولکونه اتمها تحریرا هو تهذیب
الکلام ولکونه اکثرها ای اکثر الکتب المشهورة للاصول هو متعلق بمحذوف
یفسره قوله جمعا لان معمول المصدر لا یتقدم علیه والحق جواز ذلک فی
الظروف لانها مما یکفیه رایحة من الفعل ولکن کان ای القسم الثالث غیر مصون

ای عن حشو

ای غیر محفوظ عن الحشو وهو الزاید المستغنی عنه والتطویل وهو الزاید علی اصل المراد
بلا فایدة ویعرف الفرق بینهما فی بحث الاطناب والتعقید وهو کون الکلام مغلقا
لا یظهر معناه بسهولة قابلا خبر بعد خبر ای کان قابلا للاختصار لما فیه من التطویل
مفتقرا ای محتاجا الی الایضاح لما فیه من التعقید والی التجرید لما فیه من الحشو الفت
جواب لما مختصرا یتضمن ما فیه ای فی القسم الثالث من القواعد جمع قاعدة وهی
حکم کلی ینطبق علی جمیع جزئیاته لتعرف احکامها منه کقولنا کل حکم منکر یجب
توکیده ویشتمل علی ما یحتاج الیه من الامثلة وهی الجزئیات المذکورة لایضاح القواعد
والشواهد وهی الجزئیات المذکورة لاثبات القواعد فهی اخص من الامثلة ولم
آل من الالو وهو التقصیر جهدا ای اجتهادا وقد استعمل الالو ههنا متعدیا
الی المفعولین وحذف المفعول الاول والمعنی لم امنعک جهدا فی تحقیقه ای
المختصر بمعنی فی تحقیق ما ذکر فیه من الابحاث وتهذیبه ای تنقیحه ورتبته ای المختصر
ترتیبا اقرب تناولا ای اخذا من ترتیبه ای ترتیب السکاکی او القسم
الثالث اضافة المصدر الی الفاعل او المفعول ولم ابالغ فی اختصار لفظه
تقریبا مفعول له لما تضمنه معنی لم ابالغ فی اختصار لفظه ای ترکت المبالغة

في اختصار تقريباً لتعاطيه اي تناوله وطلباً لتسهيل فهمه على طالبيه والضمائر للمختصر
وفيه وصف مؤلفه بانه مختصر منقح سهل المأخذ وتعريض بانه لا تطويل فيه ولا حشو ولا تعقيد
كما في القسم الثالث واضفت الى ذلك المذكور من القواعد وغيرها فوائد عثرت
اي اطلعت في بعض كتب القوم عليها اي على تلك الفوائد وزوائد لم اظفر اي
لم افز في كلام احد بالتصريح بها اي بتلك الزوائد ولا الاشارة اليها بان لم يكن
في كلامهم على وجه يمكن تحصيلها منه بالتبعية وان لم يقصدوها وسميته تلخيص المفتاح
ليطابق اسمه معناه وانا اسأل الله قدم المسند اليه قصدا الى جعل الواو للحال من
فضله حال من ان ينفع به اي بهذا المختصر كما نفع باصله وهو المفتاح او القسم
الثالث منه انه اي الله تعالى ولي ذلك اي النفع وهو حسبي اي محسبي وكافي
ونعم الوكيل عطف اما على جملة هو حسبي والمخصوص محذوف واما على حسبي اي ونعم الوكيل
فالمخصوص هو الضمير المتقدم على ما صرح به صاحب المفتاح وغيره في نحو زيد نعم الرجل وعلى
كل تقدير فقد عطف الانشاء على الاخبار مقدمة رتب المختصر على مقدمة وثلاثة فنون
لان المذكور فيه اما ان يكون من قبيل المقاصد في هذا الفن او لا الثاني المقدمة
والاول ان كان الغرض منه الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد فهو الفن الاول والا

فان كان

فان كان الغرض منه الاحتراز عن التعقيد المعنوي فهو الفن الثاني والا فهو الفن الثالث
وجعل الخاتمة خارجة عن الفن الثالث وهم كما سيتبين ان شاء الله تعالى ولما انجر كلامه
في اخر هذه المقدمة الى انحصار المقصود في الفنون الثلاثة ناسب ذكرها بطريق التعريف
العهدي بخلاف المقدمة فانه لا مقتضى لايراد لفظها معرفة في هذا المقام فنكرها فقال مقدمة
والخلاف في ان تنوينها للتعظيم او التقليل مما لا ينبغي ان يقع من المحصلين والمقدمة
مأخوذة من مقدمة الجيش للجماعة المتقدمة منها من قدم بمعنى تقدم يقال مقدمة العلم لما
يتوقف عليه الشروع في مسائله ومقدمة الكتاب لطائفة من كلامه قدمت امام المقصود
لارتباط له بها وانتفاع لها فيه وهي هاهنا لبيان معنى الفصاحة والبلاغة و
انحصار علم البلاغة في علمي المعاني والبيان وما يلائم ذلك ولا يخفى وجه ارتباط المقاصد
بذلك والفرق بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب مما خفي على كثير من الناس الفصاحة
وهي في الاصل تنبئ عن الابانة والظهور يوصف بها المفرد مثل كلمة فصيحة
والكلام مثل كلام فصيح وقصيدة فصيحة قيل المراد بالكلام ما ليس بكلمة ليعم
المركب الاسنادي وغيره فانه قد يكون بيت من القصيدة غير مشتمل على اسناد
يصح السكوت عليه مع انه يتصف بالفصاحة وفيه نظر لانه انما يصح ذلك لو اطلق

على مثل هذا المركب انه كلام فصيح ولم ينقل ذلك عنهم واتصافه بالفصاحة يجوز ان يكون باعتبار
فصاحة المفردات على ان الحق انه داخل في المفرد لانه يقال على ما يقابل المركب وعلى ما يقابل المثنى
والمجموع وعلى ما يقابل الكلام ومقابلته بالكلام ههنا قرينة على انه اريد به المعنى الاخير اعني
ما ليس بكلام ويوصف بها المتكلم ايضا يقال كاتب فصيح ومتكلم فصيح والبلاغة وهي تنبئ
عن الوصول والانتهاء يوصف بها الاخيران فقط اي الكلام والمتكلم دون المفرد
اذ لم يسمع كلمة بليغة والتعليل بان البلاغة انما هي باعتبار المطابقة لمقتضى
الحال وهي لا تتحقق في المفرد وهم لان ذلك انما هو في بلاغة الكلام والمتكلم وانما قسم
كلا من البلاغة والفصاحة اولا لتعذر جمع المعاني المختلفة الغير المشتركة في امر يعمها
في تعريف واحد وهذا كما قسم ابن الحاجب المستثنى الى متصل ومنقطع ثم عرف كلا
منهما على حدة فالفصاحة في المفرد قدم الفصاحة على البلاغة لتوقف معرفة البلاغة
على معرفة الفصاحة لكونها ماخوذة في تعريفها ثم قدم فصاحة المفرد على فصاحة الكلام
والمتكلم لتوقفهما عليها خلوصه اي خلوص المفرد من تنافر الحروف والغرابة و
مخالفة القياس اللغوي المستنبط من استقراء اللغة وتفسير الفصاحة بالخلوص
لا يخلو عن تسامح فالتنافر وصف في الكلمة يوجب ثقلها على اللسان وعسر النطق

بها نحو مستشزرات اي مرتفعات او مرفوعات يقال استشزره اي رفعه
واستشزر اي ارتفع الى العلى تضل في العقاص في مثنى ومرسل تضل اي تغيب و
العقاص جمع عقيصة وهي الخصلة المجموعة من الشعر والمثنى المفتول يعني ان ذوائبه
مشدودة على الراس بخيوط وان شعره ينقسم الى عقاص ومثنى ومرسل والاول
يغيب في الاخيرين والغرض بيان كثرة الشعر والضابطة ههنا ان كل ما يعده
الذوق الصحيح ثقيلا متعسر النطق فهو متنافر سواء كان من قرب المخارج او بعدها
او غير ذلك على ما صرح به ابن الاثير في المثل السائر وزعم بعضهم ان منشاء
الثقل في مستشزر هو توسط الشين المعجمة التي هي من المهموسة الرخوة بين التاء التي
هي من المهموسة الشديدة والزاء المعجمة التي هي من المجهورة ولو قال مستشرف لزال
ذلك الثقل وفيه نظر لان الراء المهملة ايضا من المجهورة وقيل ان قرب المخارج
سبب للثقل المخل بالفصاحة وان في قوله تعالى الم اعهد اليكم يا بني ادم ثقلا
قريبا من المتناهي فيخل بفصاحة الكلمة لكن الكلام الطويل المشتمل على كلمة غير فصيحة
لا يخرج عن الفصاحة كما لا يخرج الكلام الطويل المشتمل على كلمة غير عربية ان يكون
عربيا وفيه نظر لان فصاحة الكلمات ماخوذة في تعريف فصاحة الكلام من غير تفرقة

من طويل او قصير على ان هذا القائل قد فسر الكلام بما ليس بكلمة والقياس على الكلام العربي ظاهر
الفساد ولو سلم عدم خروج السورة عن الفصاحة فمجرد اشتمال القرآن على كلام غير
فصيح بل كلمة غير فصيحة مما يقود الى نسبة الجهل والعجز الى الله تعالى عن ذلك علوا كبيرا
والغرابة كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى ولا مانوسة الاستعمال نحو مسرج في قول
العجاج ومقلة وحاجبا مزججا اي مدققا مطولا وفاحما اي شعرا اسود كالفحم ومرسنا
اي انفا مسرجا اي كالسيف السريجي في الدقة والاستواء والسريج اسم قين
تنسب اليه السيوف او كالسراج في البريق واللمعان فان قلت لم لم يجعله
اسم مفعول من سرج الله وجهه اي بهجه وحسنه قلت هو ايضا من هذا القبيل
لاحتمال ان يكون مشتقا مولدا من السراج او ماخوذا من السراج على ما صرح به الامام
المرزوقي حيث قال السريجي منسوب الى السراج ويجوز ان يكون وصفه بذلك
لكثرة مائه ورونقه حتى كان فيه سراجا ومنه قيل سرج الله امرك اي حسنه ونوره
والمخالفة ان تكون الكلمة على خلاف قانون مفردات الالفاظ الموضوعة اعني على
خلاف ما ثبت عن الواضع كلت قيل فصاحة المفرد خلوصه مما ذكر ومن الكراهة
في السمع بان تكون اللفظة بحيث يمجها السمع ويتبرأ من سماعها نحو الجرشي في قول

ابي الطيب

ابي الطيب مبارك الاسم اغر اللقب كريم الجرشي او النفس شريف النسب
والاغر من الخيل الابيض الجبهة ثم استعير لكل واضح معروف وفيه نظر لان الكراهة
في السمع انما هي من جهة الغرابة المفسرة بالوحشية مثل تكاكاتم وافرنقعوا ونحو ذلك
وقيل لان الكراهة في السمع وعدمها يرجعان الى طيب النغم وعدم الطيب عن النغم
لا الى نفس اللفظ وفيه نظر للقطع باستكراه الجرشي دون النفس مع قطع النظر
عن النغم والفصاحة في الكلام خلوصه من ضعف التاليف وتنافر الكلمات
والتعقيد مع فصاحتها وهو حال من الضمير في خلوصه واحترز به عن مثل زيد اجلل
شعره مستشزر وانفه مسرج وقيل هو حال من الكلمات ولو ذكره بجنبها لسلم
من الفصل بين الحال وذيها بالاجنبي وفيه نظر لانه حينئذ يكون قيدا للتنافر لا
للخلوص ويلزم ان يكون الكلام المشتمل على تنافر الكلمات الغير الفصيحة فصيحا لانه
يصدق عليه انه خالص عن تنافر الكلمات حال كونها فصيحة فافهم فالضعف ان
ان يكون تاليف الكلام على خلاف القانون النحوي المشهور بين الجمهور كالاضمار
قبل الذكر لفظا ومعنى وحكما نحو ضرب غلامه زيدا والتنافر ان تكون الكلمات
ثقيلة على اللسان وان كان كل واحد منها فصيحا نحو ليس قرب قبر حرب

هو اسم رجل وقبر مصدر البيت وقبر حرب بمكان قفر اي خال عن الماء والكلأ ذكر في عجائب المخلوقات
ان من الجن نوعا يقال له الهاتف فصاح واحد منهم على حرب ابن امية فمات فقال ذلك الجني
هذا البيت وقوله كريم متى امدحه امدحه والورى واذا ما لمته لمته وحدي والواو في الورى للحال
وهو مبتدا وخبره قوله معي وانما مثل بمثالين لان الاول متناه في الثقل والثاني دونه
ولان منشأ الثقل في الاول نفس اجتماع الكلمات وفي الثاني حروف منها وهو في تكرير امدحه
دون مجرد الجمع بين الحاء والهاء لوقوعه في التنزيل مثل فسبحه فلا يصح القول بان مثل هذا الثقل مخل با
لفصاحة وذكر الصاحب اسمعيل بن عباد انه انشد هذه القصيدة بحضرة الاستاذ ابن العميد فلما بلغ هذا
البيت قال له الاستاذ هل تعرف فيه شيئا من الهجنة قال نعم مقابلة المدح باللوم وانما يقابل
بالذم او الهجاء فقال له الاستاذ غير هذا اريد فقال لا ادري غير ذلك فقال الاستاذ هذا التكرير
في امدحه امدحه مع الجمع بين الحاء والهاء وهما من حروف الحلق خارج عن حد الاعتدال نافر
كل التنافر فاثنى عليه الصاحب والتعقيد اي كون الكلام معقدا ان لا يكون الكلام ظاهر الدلالة
على المراد لخلل واقع اما في النظم بسبب تقديم او تأخير او حذف او اضمار او غير ذلك مما يوجب
صعوبة فهم المراد كقول الفرزدق في مدح خال هشام ابن عبد الملك وهو ابراهيم بن هشام
ابن اسمعيل المخزومي وما مثله في الناس الا مملكا ابو امه حي ابوه يقاربه اي ليس مثله في الناس

حي يقاربه

٨

حي يقاربه اي ليس احد يشبهه في الفضائل والشمائل الا مملكا اي رجلا اعطي الملك
والمال يعني هشاما ابو امه اي ام ذلك المملك ابوه اي ابو ابراهيم الممدوح اي لا يماثله احد
الا ابن اخته وهو هشام ففيه فصل بين المبتدا والخبر اعني ابو امه ابوه بالاجنبي الذي
هو حي وبين الموصوف والصفة اعني حي يقاربه بالاجنبي الذي هو ابوه وتقديم المستثنى
اعني مملكا على المستثنى منه اعني حي وفصل كثير بين البدل وهو حي والمبدل منه وهو مثله
فقوله مثله اسم ما وفي الناس خبره والا مملكا منصوب لتقدمه على المستثنى منه قيل ذكر
ضعف التاليف يغني عن ذكر التعقيد اللفظي وفيه نظر لجواز ان يحصل التعقيد بالاجتماع
عدة امور موجبة لصعوبة فهم المراد وان كان كل منها جاريا على قانون النحو وبهذا يظهر
فساد ما قيل انه لا حاجة في بيان التعقيد في البيت الى ذكر تقديم المستثنى على المستثنى منه
بل لا وجه له لان ذلك جائز باتفاق النحاة اذ لا يخفى انه يوجب زيادة التعقيد وهو مما يقبل
الشدة والضعف واما في الانتقال عطف على قوله اما في النظم اي لا يكون الكلام ظاهر
الدلالة على المعنى المراد لخلل واقع في الانتقال الذهن من المعنى الاول المفهوم بحسب اللغة
الى الثاني المقصود وذلك بسبب ايراد اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط الكثيرة مع
خفاء القرائن الدالة على المقصود كقول الاخر وهو العباس بن الاحنف ولم يقل

[illegible]

كقوله لئلا يتوهم عود الضمير الى الفرزدق سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا وتسكب بالرفع
وهو الفصيح عيناي الدموع لتجمدا جعل سكب الدموع كناية عما يلزم فراق الاحبة من
الكآبة والحزن واصاب لكنه اخطأ في جعل جمود العين كناية عما يوجبه دوام التلاقي
من الفرح والسرور فان الانتقال من جمود العين الى بخلها بالدموع حال ارادة البكاء
وهي حالة الحزن لا الى ما قصده الشاعر من السرور الحاصل بالملاقات ومعنى البيت اني اليوم
اطيب نفسا بالبعد والفراق واوطنها على مقاساة الاحزان والاشواق واتجرع
غصصها واتحمل لاجلها حزنا يفيض الدموع من عيني لاتسبب بذلك الى وصل يدوم
ومسرة لا تزول فان الصبر مفتاح الفرج والى هذا اشار الشيخ عبد القاهر في دلائل الاعجاز
وللقوم ههنا كلام فاسد اوردناه في الشرح قيل فصاحة الكلام خلوصه مما ذكر ومن
كثرة التكرار وتتابع الاضافات كقوله وتسعدني في غمرة بعد غمرة سبوح اي فرس حسن
الجري لا تتعب راكبها كانها تجري في الماء لها صفة سبوح منها حال من شواهد
عليها متعلق بشواهد شواهد فاعل الظرف اعني لها من نفسها علامات دالة على نجابتها
قيل التكرار ذكر الشي مرة بعد اخرى ولا يخفى انه لا يحصل كثرته بذكره ثالثا وفيه نظر لان المراد بالكثرة
ههنا ما يقابل الوحدة ولا يخفى حصولها بذكره ثالثا وتتابع الاضافات مثل قوله حمامة جرعى

حومة

حومة الجندل اسجعي فانك بمرأى من سعاد ومسمع ففيه اضافة حمامة الى جرعى واضافة جرعى
الى حومة واضافة حومة الى الجندل والجرعاء تأنيث الاجرع قصرها للضرورة وهي ارض ذات رمل
لا تنبت شيئا والحومة معظم الشيء والجندل ارض ذات حجارة والسجع هدير
الحمام ونحوه وقوله فانك بمرأى من سعاد اي بحيث تراك سعاد وتسمع صوتك يقال
فلان بمرأى مني ومسمع اي بحيث اراه واسمع قوله كذا في الصحاح فظهر فساد ما قيل ان
معناه انك بموضع ترين منه سعاد وتسمعين كلامها وفساد ذلك مما يشهد به العقل
والنقل وفيه نظر لان كلا من التكرار وتتابع الاضافات ان ثقل اللفظ بسببه على اللسان
فقد حصل الاحتراز عنه بالتنافر والا فلا يخل بالفصاحة كيف وقد وقع في التنزيل مثل دأب
قوم نوح وذكر رحمة ربك عبده ونفس وما سواها فالهمها فجورها وتقواها والفصاحة
في المتكلم ملكة وهي كيفية راسخة في النفس والكيفية عرض لا يتوقف تعقله على تعقل الغير
ولا يقتضي القسمة واللاقسمة في محله اقتضاء اوليا فخرج بالقيد الاول الاعراض النسبية
مثل الاضافة والفعل والانفعال ونحو ذلك وبقولنا لا يقتضي القسمة الكميات وبقولنا
واللاقسمة النقطة والوحدة وقولنا اوليا ليدخل فيه مثل العلم بالمعلومات المقتضية للقسمة
او اللاقسمة فقوله ملكة اشعار بانه لو عبر عن المقصود بلفظ فصيح لا يسمى فصيحا في الاصطلاح ما لم يكن

ذلك استحسانه وقوله يقتدر بها على التعبير عن المقصود دون ان يقول يعبر اشعار بانه يسمى فصيحا
اذا وجد فيه تلك الملكة سواء وجد التعبير ام لم يوجد وقوله بلفظ فصيح ليعم المفرد والمركب
اما المركب فظاهر واما المفرد فكما تقول عند التعداد دار غلام جارية ثوب بساط
الى غير ذلك والبلاغة في الكلام مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته اي مع فصاحة
الكلام والحال هو الامر الداعي الى التكلم على وجه مخصوص اي الى ان يعتبر مع الكلام
الذي يؤدى به اصل المراد خصوصية ما وهو مقتضى الحال مثلا كون المخاطب منكر الحكم حال
يقتضي تأكيد الحكم والتأكيد مقتضى الحال وقولك له ان زيدا في الدار مؤكدا بان كلام مطابق
لمقتضى الحال وتحقيق ذلك انه من جزئيات ذلك الكلام الذي يقتضيه الحال فان
الانكار مثلا يقتضي كلاما مؤكدا اعم من ان يكون بان او باللام او بالقسم او بغيرها وهذا مطابق له
بمعنى انه صادق عليه على عكس ما يقال ان الكلي مطابق للجزئيات وان اردت تحقيق
هذا الكلام فارجع الى ما ذكرناه في الشرح وتعريف علم المعاني هو اي مقتضى الحال مختلف
فان مقامات الكلام متفاوتة لان الاعتبار اللائق بهذا المقام يغاير الاعتبار اللائق
بذاك المقام وهذا عين تفاوت مقتضيات الاحوال لان التغاير بين الحال والمقام انما
هو بحسب الاعتبار وهو انه يتوهم في الحال كونه زمانا لورود الكلام فيه وفي المقام كونه محلا له

وفي هذا الكلام

وفي هذا الكلام اشارة اجمالية الى ضبط مقتضيات الاحوال وتحقيق لمقتضى الحال فمقام كل من التنكير
والاطلاق والتقديم والذكر يباين مقام خلافه اي خلاف كل منها يعني ان المقام الذي
يناسبه تنكير المسند اليه او المسند يباين المقام الذي يناسبه التعريف ومقام اطلاق الحكم او
التعلق او المسند اليه او المسند او متعلقه يباين مقام تقييده بمؤكد او اداة قصر او تابع او شرط
او مفعول او ما يشبه ذلك ومقام تقديم المسند اليه او المسند او متعلقاته يباين مقام تأخيره
وكذا مقام ذكره يباين مقام حذفه فقوله خلافه شامل لما ذكرنا وانما فصل قوله ومقام
الفصل يباين مقام الوصل تنبيها على عظم شان هذا الباب وانما لم يقل مقام خلافه
لانه اخصر واظهر لان خلاف الفصل انما هو الوصل وللتنبيه على عظم الشان فصل قوله و
مقام الايجاز يباين مقام خلافه اي الاطناب والمساواة وكذا خطاب الذكي مع
خطاب الغبي فان مقام الاول يباين مقام الثاني فان الذكي يناسبه من الاعتبارات
اللطيفة والمعاني الدقيقة الخفية ما لا يناسب الغبي ولكل كلمة مع صاحبتها اي مع كلمة اخرى
مصاحبة لها مقام ليس لتلك الكلمة مع ما يشارك تلك المصاحبة في اصل المعنى مثلا
الفعل الذي قصد اقترانه بالشرط فله مع ان مقام ليس له مع اذا وكذا لكل من ادوات الشرط
مع الماضي مقام ليس له مع المضارع وعلى هذا القياس وارتفاع شان الكلام في الحسن والقبول

بمطابقته للاعتبار المناسب وانحطاطه اي انحطاط شانه بعدمها اي بعدم مطابقته للاعتبار
المناسب والمراد بالاعتبار الامر الذي اعتبره المتكلم مناسبا للمقام بحسب السليقة او بحسب تتبع
تراكيب البلغاء يقال اعتبرت الشيء اذا نظرت اليه وراعيت حاله واراد بالكلام الكلام
الفصيح وبالحسن الحسن الذاتي الداخل في البلاغة دون العرضي الخارجي لحصوله بالمحسنات
البديعية فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب للحال والمقام يعني اذا علم ان ليس ارتفاع الكلام
الفصيح في الحسن الذاتي الا بمطابقته للاعتبار المناسب على ما يفيده اضافة المصدر
ومعلوم انه انما يرتفع بالبلاغة التي هي عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال فقد علم ان
المراد بالاعتبار المناسب ومقتضى الحال واحد والا لما صدق انه لا يرتفع الا بالمطابقة للاعتبار
المناسب ولا يرتفع الا بالمطابقة لمقتضى الحال فليتامل فالبلاغة صفة راجعة الى اللفظ
يعني انه يقال كلام بليغ لكن لا من حيث انه لفظ وصوت بل باعتبار افادته المعنى اي الغرض
المصوغ له الكلام بالتركيب متعلق بافادته وذلك لان البلاغة كما مر عبارة عن مطابقة
الكلام الفصيح لمقتضى الحال وظاهر ان اعتبار المطابقة وعدمها انما يكون باعتبار المعاني والاغراض
التي يصاغ لها الكلام لا باعتبار الالفاظ المفردة والكلم المجردة وكثيرا ما نصب على
الظرف لانه من صفة الاحيان وما لتاكيد معنى الكثرة والعامل فيه قوله يسمى ذلك الوصف

المذكور

المذكور فصاحة ايضا كما يسمى بلاغة فحيث يقال ان اعجاز القران من جهة كونه في اعلى طبقات
الفصاحة يراد بها هذا المعنى وله اي لبلاغة الكلام طرفان اعلى وهو حد الاعجاز وهو
ان يرتقي الكلام في بلاغته الى ان يخرج عن طوق البشر ويعجزهم عن معارضته وما يقرب منه
عطف على قوله هو والضمير في منه عائد الى اعلى يعني ان الاعلى مع ما يقرب منه كلاهما حد
الاعجاز وهذا هو الموافق لما في المفتاح وزعم بعضهم انه عطف على حد الاعجاز والضمير
عائد اليه يعني ان الطرف الاعلى هو حد الاعجاز وما يقرب من حد الاعجاز وفيه نظر لان
القريب من حد الاعجاز لا يكون من الطرف الاعلى وقد اوضحنا ذلك في الشرح و
اسفل وهو ما اذا غير الكلام عنه الى ما دونه اي الى مرتبة هي ادنى منه وانزل التحق الكلام
وان كان صحيح الاعراب عند البلغاء باصوات الحيوانات تصدر عن محالها
بحسب ما يتفق من غير اعتبار اللطائف والخواص الزائدة على اصل المراد وبينهما
اي بين الطرفين مراتب كثيرة متفاوتة بعضها اعلى من بعض بحسب تفاوت المقامات
ورعاية الاعتبارات والبعد من اسباب الاخلال بالفصاحة وتتبعها اي بلاغة الكلام
وجوه اخر سوى المطابقة والفصاحة تورث الكلام حسنا وفي قوله تتبعها اشارة
الى ان تحسين هذه الوجوه للكلام عرضي خارج عن حد البلاغة والى ان هذه الوجوه انما

تعد محسنة بعد رعاية المطابقة والفصاحة وجعلها تابعة لبلاغة الكلام لانها ليست مما يجعل
المتكلم متصفا بصفة والبلاغة في المتكلم ملكة يقتدر بها على تاليف كلام بليغ فعلم مما
تقدم ان كل بليغ كلاما كان او متكلما على استعمال المشترك في معنييه او على تاويل
كل ما يطلق عليه لفظ البليغ فصيح لان الفصاحة ماخوذة في تعريف البلاغة مطلقا
ولا عكس بالمعنى اللغوي ليس كل فصيح بليغا لجواز ان يكون كلام فصيح غير مطابق لمقتضى الحال
وكذا يجوز ان يكون لاحد ملكة يقتدر بها التعبير عن المقصود بلفظ فصيح من غير مطابقة لمقتضى
الحال وعلم ايضا ان البلاغة في الكلام مرجعها اي ما يجب ان يحصل حتى يمكن حصولها
كما يقال مرجع الجود الى الغنى الى الاحتراز عن الخطأ في تادية المعنى المراد والا لربما ادى المعنى
المراد بلفظ فصيح غير مطابق لمقتضى الحال فلا يكون بليغا والى تمييز الكلام الفصيح من غيره
والا لربما اورد الكلام المطابق لمقتضى الحال غير فصيح فلا يكون بليغا لوجوب الفصاحة
في البلاغة ويدخل في تمييز الكلام الفصيح من غيره تمييز الكلمات الفصيحة من غيرها لتوقفه عليها
والثاني اي تمييز الفصيح من غيره منه اي بعضه ما يبين اي يوضح في علم متن اللغة كالغرابة
وانما قال متن اللغة اي معرفة اوضاع المفردات لان اللغة اعم من ذلك يعني يعرف
تمييز السالم من الغرابة عن غيره بمعنى ان من تتبع الكتب المتداولة واحاط بمعاني المفردات

المانوسة

المانوسة علم ان ما عداها مما يفتقر الى تنقير او تخريج فهو غير سالم من الغرابة وبهذا تبين فساد
ما قيل انه ليس في علم متن اللغة ان بعض الالفاظ يحتاج في معرفته الى ان يبحث عنه في الكتب
المبسوطة في اللغة او في علم التصريف كمخالفة القياس اذ به يعرف ان الاجلل مخالف
للقياس دون الاجل او في علم النحو كضعف التاليف والتعقيد اللفظي او يدرك بالحس
كالتنافر اذ به يعرف ان مستشزرا متنافر دون مرتفع وكذا تنافر الكلمات وهو اي ما يبين
في العلوم المذكورة او يدرك بالحس فالضمير عائد الى ما ومن زعم انه عائد الى ما يدرك بالحس
فقد سها سهوا ظاهرا ما عدا التعقيد المعنوي اذ لا يعرف بتلك العلوم ولا بالحس تمييز
السالم من التعقيد المعنوي من غيره فعلم ان مرجع البلاغة بعضها مبين في العلوم المذكورة
وبعضها يدرك بالحس وبقي الاحتراز عن الخطأ في تادية المعنى المراد والاحتراز عن التعقيد
المعنوي فمست الحاجة الى علمين مفيدين لذلك فوضعوا علم المعاني للاول وعلم البيان للثاني
واليه اشار بقوله وما يحترز به عن الاول اي الخطأ في تادية المعنى المراد علم المعاني وما
يحترز به عن التعقيد المعنوي علم البيان وسموا هذين العلمين علم البلاغة لمكان مزيد اختصاص
لهما وان كان البلاغة تتوقف على غيرهما من العلوم ثم احتاجوا لمعرفة
توابع البلاغة الى علم اخر فوضعوا لذلك علم البديع واليه اشار بقوله وما

يعرف به وجوه التحسين علم البديع ولما كان هذا المختصر في علم البلاغة وتوابعها انحصر مقصوده
في ثلاثة فنون وكثير من الناس يسمي الجميع علم البيان وبعضهم يسمي الاول علم المعاني والاخيرين
يعني البيان والبديع علم البيان والثلاثة علم البديع ولا يخفى وجوه المناسبة الفن الاول
علم المعاني قدم على البيان لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب لان رعاية المطابقة لمقتضى
الحال وهو مرجع علم المعاني معتبرة في علم البيان مع زيادة شيء آخر وهو ايراد المعنى الواحد
في طرق مختلفة وهو علم اي ملكة يقتدر بها على ادراكات جزئية ويجوز ان يريد به نفس الاصول
والقواعد المعلومة ولاستعمالهم المعرفة في الجزئيات قال يعرف به احوال اللفظ العربي
اي هو علم يستنبط منه ادراكات جزئية اي جزئية معرفة كل فرد فرد من جزئيات
الاحوال المذكورة بمعنى ان اي فرد يوجد منها امكننا ان نعرف ذلك بذلك العلم
وقوله التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال احتراز عن الاحوال التي ليست بهذه الصفة
مثل الاعلال والادغام والرفع والنصب وما اشبه ذلك مما لا بد منه في تادية
المعنى الاصل للمعنى وكذا المحسنات البديعية من التجنيس والترصيع ونحوهما مما يكون بعد رعاية
المطابقة والمراد انه علم يعرف به هذه الاحوال من حيث انها يطابق
بها اللفظ لمقتضى الحال لظهور ان ليس علم المعاني عبارة عن تصور معاني التعريف

والتنكير

والتنكير والتقديم والتأخير وغير ذلك وبهذا يخرج عن التعريف علم البيان اذ
ليس البحث فيه عن احوال اللفظ من هذه الحيثية والمراد باحوال اللفظ الامور العارضة
له من التقديم والتأخير والاثبات والحذف وغير ذلك ومقتضى الحال في التحقيق
هو الكلام الكلي المكيف بكيفية مخصوصة على ما اشير اليه في المفتاح وصرح به الشارح
لا نفس الكيفيات من التقديم والتأخير والتعريف والتنكير على ما هو ظاهر عبارة
المفتاح وغيره والا لما صح القول بانها احوال بها يطابق اللفظ مقتضى الحال لانها
عين مقتضى الحال وقد حققنا ذلك في الشرح واحوال الاسناد ايضا من احوال
اللفظ باعتبار ان التأكيد وتركه مثلا من الاعتبارات الراجعة الى نفس الجملة و
تخصيص اللفظ بالعربي مجرد اصطلاح لان الصناعة انما وضعت لذلك وينحصر
المقصود من علم المعاني في ثمانية ابواب انحصار الكل في الاجزاء لا الكلي في الجزئيات
والا لصدق علم المعاني على كل باب احوال الاسناد الخبري احوال المسند اليه احوال المسند
احوال متعلقات الفعل القصر والانشاء والايجاز والاطناب والمساواة الفصل والوصل
وانما انحصر فيها لان الكلام اما خبر او انشاء لانه لا محالة يشتمل على نسبة تامة
بين الطرفين قائمة بنفس المتكلم وهو تعلق احد الشيئين بالآخر بحيث يصح السكوت

عليه سواء كان ايجابا او سلبا او غيرهما كما في الانشائيات وتفسيره بايقاع المحكوم
به على المحكوم عليه او سلبه عنه خطأ في هذا المقام لانه لا يشمل النسبة في الكلام الانشائي
فلا يصح التقسيم فالكلام ان كان لنسبته خارج في احد الازمنة الثلاثة اي يكون بين الطرفين في
الخارج نسبة ثبوتية او سلبية تطابقه اي تطابق تلك النسبة المفهومة من الكلام ثبوتية
والتي بينهما اي بين المسند والمسند اليه في الخارج والواقع سلبية او بالعكس فخبر اي
فالكلام خبر والا اي وان لم يكن لنسبته خارج كذلك فانشاء وتحقيق ذلك
ان الكلام اما ان يكون له نسبة بحيث يحصل من اللفظ ويكون اللفظ موجدا لها
من غير قصد الى كونه على نسبة حاصلة في الواقع بين الشيئين وهو الانشاء او يكون له نسبة
بحيث يقصد ان لها نسبة خارجية تطابقه او لا وهو الخبر لان النسبة المفهومة من الكلام
الحاصلة في الذهن لا بد ان يكون بين الشيئين ومع قطع النظر عن الذهن لا بد ان يكون
بين هذين الشيئين في الواقع نسبة ثبوتية بان يكون هذا ذاك او سلبية بان لا يكون
هذا ذاك الا ترى اذا قلت زيد قائم فان القيام حاصل لزيد في الخارج قطعا سواء
قلنا ان النسبة من الامور الخارجية او ليست بخارجية وهذا معنى وجود النسبة الخارجية
والخبر لا بد له من مسند ومسند اليه واسناد والمسند قد يكون له متعلقات اذا كان فعلا

او في معناه

او في معناه كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول وما اشبه ذلك ولا وجه لتخصيص هذا الكلام
بالخبر وكل من الاسناد والتعلق اما بقصر او بغير قصر وكل جملة قرنت باخرى اما معطوفة
عليها او غير معطوفة والكلام البليغ اما زائد على اصل المراد لفائدة احترز به عن التطويل على انه
لا حاجة اليه بعد تقييد الكلام بالبليغ او غير زائد هذا كله ظاهر لكن لا طائل تحته لان جميع ما ذكر
من القصر والفصل والوصل والايجاب ومقابليه انما هي من احوال الجملة او المسند اليه او المسند
مثل التاكيد والتقديم والتاخير وغير ذلك فالواجب في هذا المقام بيان سبب افراد
جعلها ابوابا برأسها وقد حققنا ذلك في الشرح تنبيه على تفسير الصدق والكذب الذي
قد سبق اشارة ما اليه في قوله تطابقه او لا تطابقه اختلف القائلون بانحصار الخبر
في الصدق والكذب في تفسيرهما فقيل صدق الخبر مطابقته اي مطابقة حكمه للواقع وهو
الخارج الذي يكون لنسبة الكلام الخبري وكذبه اي كذب الخبر عدمها اي عدم مطابقته
للواقع يعني ان الشيئين الذي اوقع بينهما نسبة في الخبر لا بد ان يكون بينهما نسبة في الواقع
اي مع قطع النظر عما في الذهن وعما يدل عليه الكلام فمطابقة تلك النسبة المفهومة من الكلام
للنسبة التي في الخارج بان يكونا ثبوتيتين او سلبيتين صدق وعدمها بان يكون احدهما
ثبوتية والاخرى سلبية كذب وقيل صدق الخبر مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كان

ذلك الاعتقاد خطأ غير مطابق للواقع وكذب الخبر عدمها اي عدم مطابقته لذلك
الاعتقاد والخبر ولو كان ذلك صوابا فقول القائل السماء تحتنا معتقدا ذلك صدق وقوله
السماء فوقنا غير معتقد ذلك والمراد بالاعتقاد الحكم الذهني الجازم او الراجح فيعم العلم
والظن وهذا يشكل بخبر الشاك لعدم الاعتقاد فيه فيلزم الواسطة ولا يتحقق الانحصار
اللهم الا ان يقال انه كاذب لانه اذا انتفى الاعتقاد صدق عدم مطابقته الاعتقاد فيكون
كاذبا والكلام في ان المشكوك خبر اولا بحث مذكور في الشرح فليطالع ثمة بدليل قوله تعالى اذا
جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد
ان المنافقين لكاذبون فانه تعالى جعلهم كاذبين في قولهم انك لرسول الله لعدم مطابقته
لاعتقادهم وان كان مطابقا للواقع ورد هذا الاستدلال بان المعنى لكاذبون في الشهادة
وفي ادعائهم المواطاة فالتكذيب راجع الى الشهادة باعتبار تضمنها خبرا كاذبا غير
مطابق للواقع وهو ان هذه الشهادة من صميم القلب وخلوص الاعتقاد بشهادة
ان واللام والجملة الاسمية او المعنى انهم لكاذبون في تسميتها اي تسمية هذه الاخبار
شهادة لان الشهادة ما يكون على وفق الاعتقاد فقوله تسميتها مصدر مضاف الى
المفعول الثاني والاول محذوف او المعنى انهم لكاذبون في المشهود به اعني في قولهم انك

لرسول الله

لرسول الله لكن لا في الواقع بل في زعمهم الفاسد واعتقادهم الباطل لانهم يعتقدون انه
غير مطابق للواقع فيكون كاذبا باعتقادهم وان كان صادقا في نفس الامر فكانه قيل
انهم يزعمون انهم كاذبون في هذا الخبر الصادق وح لا يكون الكذب الا بمعنى عدم المطابقة
للواقع فليتأمل لئلا يتوهم ان هذا اعتراف بكون الصدق والكذب راجعين الى الاعتقاد
والجاحظ انكر انحصار الخبر في الصدق والكذب واثبت الواسطة وزعم ان صدق الخبر
مطابقته للواقع مع الاعتقاد بانه مطابق وكذب الخبر عدمها اي عدم مطابقته
للواقع معه اي مع اعتقاد انه غير مطابق وغيرهما اي غير هذين القسمين وهي الاربعة
اعني المطابقة مع اعتقاد عدم المطابقة او بدون الاعتقاد اصلا وعدم المطابقة مع
اعتقاد المطابقة او بدون الاعتقاد اصلا ليس بصدق ولا كذب فكل من الصدق
والكذب بتفسيره اخص منه بالتفسيرين السابقين لانه اعتبر في الصدق مطابقة الواقع والاعتقاد
جميعا وفي الكذب عدم مطابقتهما جميعا بناء على ان اعتقاد المطابقة يستلزم
مطابقة الاعتقاد ضرورة توافق الواقع والاعتقاد ح وكذا اعتقاد عدم المطابقة يستلزم
عدم مطابقة الاعتقاد وقد اقتصر في التفسيرين السابقين على احدهما بدليل قوله افترى تعالى
على الله كذبا ام به جنة لان الكفار حصروا اخبار النبي صلعم بالحشر والنشر على ما يدل عليه قوله تعالى

اذا فرقتم كل ممزق انكم لفي خلق جديد الافتراء والاخبار عن حال الجنة على سبيل منع الخلو
ولا شك ان المراد بالثاني اي الاخبار حال الجنة لا قوله ام به جنة على ما سبق الى بعض الاوهام
غير الكذب لانه قسيمه اي لان الثاني قسيم الكذب اذ المعنى اكذب ام اخبر حال الجنة وقسيم
الشيء يجب ان يكون غيره وغير الصدق لانهم لم يعتقدوه اي لان الكفار لم يعتقدوا
صدقه فلا يريدون في هذا المقام الصدق الذي هو بمراحل عن اعتقادهم ولو قال لانهم
اعتقدوا عدم صدقه لكان اظهر فمرادهم بكونه خبرا حال الجنة غير الصدق وغير الكذب
وهم عقلاء من اهل اللسان عارفون باللغة فيجب ان يكون من الخبر ما ليس بصادق ولا كاذب
حتى يكون هذا منه بزعمهم فعلى هذا لا يتوجه ما قيل انه لا يلزم من عدم اعتقاد الصدق عدم الصدق
لانه لم يجعله دليلا على عدم الصدق بل على عدم ارادة الصدق فليتامل ورد
هذا الاستدلال بان المعنى اي معنى ام به جنة ام لم يفتر فعبر عنه اي عن عدم الافتراء بالجنة
لان المجنون لا افتراء له لانه الكذب عن عمد ولا عمد للمجنون والثاني ليس قسيما للكذب
بل لما هو اخص منه اعني الافتراء فيكون هذا حصر للخبر الكاذب بزعمهم في نوعيه اعني الكذب
عن عمد والكذب لا عن عمد **احوال الاسناد الخبري** وهو ضم كلمة او ما يجري
مجراها الى الاخرى او منفي عنه وانما قدم بحث الخبر لعظم شانه وكثرة مباحثه ثم قدم

احوال الاسناد

احوال الاسناد على احوال المسند اليه والمسند مع تاخر النسبة عن الطرفين لان البحث انما هو
عن احوال اللفظ الموصوف بكونه مسندا اليه او مسندا وهذا الوصف انما يتحقق بعد
تحقق الاسناد والمتقدم على النسبة انما هو ذات الطرفين ولا بحث لنا عنها لا شك
ان قصد المخبر اي من يكون بصدد الاخبار والاعلام والا فالجملة الخبرية كثيرا ما تورد لاغراض
اخر غير افادة الحكم او لازمه مثل التحسر والتحزن في قوله تعالى حكاية عن امراة عمران
رب اني وضعتها انثى وما اشبه ذلك بخبره متعلق بقصد افادة المخاطب
خبر ان اما الحكم مفعول الافادة او كونه اي كون المخبر عالما به اي بالحكم والمراد بالحكم
ههنا وقوع النسبة او لا وقوعها فكونه مقصودا للمخبر بخبره لا يستلزم تحققه في الواقع
وهذا مراد من قال ان الخبر لا يدل على ثبوت المعنى او انتفائه والا فلا يخفى ان مدلول
قولنا زيد قائم ومفهومه ان القيام ثابت لزيد وعدم ثبوته له احتمال عقلي لا مدلول
ولا مفهوم اللفظ فليفهم ويسمى الاول اي الحكم الذي يقصد بالخبر افادته فائدة الخبر
والثاني اي كون المخبر عالما به لازمها اي لازم فائدة الخبر لانه كلما افاد الحكم
افاد انه عالم به وليس كلما افاد انه عالم بالحكم افاده نفس الحكم لجواز ان يكون الحكم معلوما
قبل الاخبار كما في قولنا لمن حفظ التورية قد حفظت التورية وتسميه مثل هذا الحكم

فائدة الخبر بها اي علي ان ثبت نزلن يقصد بالخبر ويستفاد منه المراد وكونه عالما بالحكم حصول صورة الحكم
في ذهنه وههنا ابحاث شريفة سمحنا بها في الشرح وقد ينزل العالم بها اي بفائدة الخبر
ولازمها منزلة الجاهل فيلقى اليه الخبر وان كان عالما بالفائدتين لعدم جريه على موجب العلم
فان من لا يجري على مقتضى علمه هو والجاهل سواء كما تقول للعالم التارك للصلوة الصلوة
واجبة وتنزيل العالم بالشيء منزلة الجاهل به لاعتبارات كثيرة في الكلام منه قوله تعالى ولقد
علموا لمن اشتراه ما له في الآخرة من خلاق ولبئس ما شروا به انفسهم لو كانوا يعلمون بل تنزيل
وجود الشيء منزلة عدمه كثير منه قوله تعالى وما رميت اذ رميت فينبغي اذا كان قصد المخبر
بخبره افادة المخاطب ينبغي ان يقتصر من التركيب على قدر الحاجة حذرا من اللغو فان
كان المخاطب خالي الذهن من الحكم والتردد فيه اي لا يكون عالما بوقوع النسبة او لا وقوعها
ولا مترددا في ان النسبة هل هي واقعة ام لا وبهذا تبين فساد ما قيل ان الخلو عن الحكم يستلزم
الخلو عن التردد فيه فلا حاجة الى ذكره بل التحقيق ان الحكم والتردد فيه متنافيان استغني
على لفظ المبني للمفعول عن مؤكدات الحكم لتمكن الحكم في الذهن حيث وجده خاليا
وان كان المخاطب مترددا فيه اي في الحكم طالبا له بان حضر في ذهنه طرفا الحكم وتحير
في ان الحكم بينهما وقوع النسبة او لا وقوعها حسن تقويته اي تقوية الحكم بمؤكد ليزيل ذلك المؤكد

تردده

تردده ويتمكن الحكم لكن المذكور في دلائل الاعجاز انه انما يحسن التأكيد اذا كان للمخاطب ظن
في خلاف حكمك وان كان المخاطب منكرا للحكم وجب توكيده اي توكيد الحكم بحسب الانكار
اي بقدره قوة وضعفا يعني يجب زيادة التأكيد بحسب ازدياد الانكار ازالة له كما قال الله تعالى
حكاية عن رسل عيسى ع اذ كذبوا في المرة الاولى انا اليكم مرسلون مؤكدا بان واسمية الجملة
وفي المرة الثانية ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون مؤكدا بالقسم وان واللام واسمية الجملة لمبالغة
المخاطبين في الانكار حيث قالوا ما انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شيء
ان انتم الا تكذبون وقوله اذ كذبوا مبني على ان تكذيب الاثنين تكذيب الثلثة والا
فالمكذب اولا اثنان ويسمى الضرب الاول ابتدائيا والثاني طلبيا والثالث
انكاريا ويسمى اخراج الكلام عليها اي على الوجوه المذكورة وهي الخلو عن التأكيد في الاول
والتقوية بمؤكد استحسانا في الثاني ووجوب التأكيد بحسب الانكار في الثالث
اخراجا على مقتضى الظاهر وهو اخص مطلقا من مقتضى الحال لان معناه مقتضى ظاهر الحال
فكل مقتضى الظاهر مقتضى الحال ولا من غير عكس كما في صور اخراج الكلام على خلاف مقتضى
الظاهر فانه يكون بمقتضى الحال ولا يكون بمقتضى الظاهر وكثيرا ما يخرج الكلام على خلافه اي
خلاف مقتضى الظاهر فيجعل غير السائل كالسائل اذا قدم اليه اي الى غير السائل ما يلوح

اي بالخبر له اي لغير السائل الخبر فيستشرف غير السائل له اي للخبر يعني ينظر اليه يقال
استشرف الشيء اذا رفع راسه ينظر اليه وبسط كفه فوق الحاجب كالمستظل من الشمس
استشراف المتردد والطالب نحو ولا تخاطبني في الذين ظلموا اي ولا تدعني يا نوح في
شان قومك واستدفاع العذاب عنهم بشفاعتك فهذا الكلام يلوح بالخبر
تلويحا ما ويشعر بانه قد حق عليهم العذاب فصار المقام مقام ان يتردد المخاطب
في انهم هل صاروا محكوما عليهم بالاغراق ام لا فقيل انهم مغرقون مؤكدا اي محكوما
عليهم بالاغراق ويجعل غير المنكر كالمنكر اذا لاح اي ظهر عليه اي على غير المنكر شيء
من امارات الانكار نحو جاء شقيق اسم رجل عارضا رمحه اي واضعا على العرض فهو
لا ينكر ان في بني عمه رماحا لكن مجيئه واضعا الرمح على العرض من غير التفات و
تهيؤ امارة انه يعتقد ان لا رمح فيهم بل كلهم عزل لا سلاح معهم فنزل منزلة المنكر
وخوطب خطاب التفات بقوله ان بني عمك فيهم رماح مؤكدا بان
وفي البيت على ما اشار اليه الامام المرزوقي تهكم واستهزاء كانه يرميه بان فيه من الضعف
والجبن بحيث لو علم ان فيهم رماحا لما التفت لفت الكفاح ولم تقو يده على حمل الرماح
على طريقة قوله فقلت لمحرز لما التقينا تنكب لا يقطرك الزحام يرميه بانه

لا يباشر الشدة

لا يباشر الشدة ولم يدفع الى مضايق المجامع كانه يخاف عليه ان يدوس بالقوائم كما
يخاف على الصبيان والنساء لقلة غنائه وضعف بنائه ويجعل المنكر كغير المنكر اذا
كان معه اي مع المنكر ما ان تامله اي شيء من الدلائل والشواهد ان تامل المنكر ذلك
الشيء ارتدع عن انكاره ومعنى كونه معه ان يكون معلوما له مشاهدا عنده كما تقول
لمنكر الاسلام الاسلام حق من غير تاكيد لان مع ذلك المنكر دلائل دالة على حقية الاسلام
وقيل معنى كونه معه ان يكون موجودا في نفس الامر وفيه نظر لان مجرد وجوده
لا يكفي في الارتداع ما لم يكن حاصلا عنده وقيل معنى ما ان تامله شيء
من العقل وفيه نظر لان المناسب حينئذ ان يقال ما ان تامل به لانه لا يتامل العقل
بل يتامل به نحو لا ريب فيه ظاهر هذا الكلام انه مثال لجعل منكر الحكم كغيره و
ترك التاكيد لذلك وبيانه ان معنى لا ريب فيه ليس القران بمظنة الريب
ولا ينبغي ان يرتاب فيه وهذا الحكم مما ينكره كثير من المخاطبين لكن نزل انكارهم
منزلة عدمه لما معهم من الدلائل الدالة على انه ليس مما ينبغي ان يرتاب فيه و
الاحسن ان يقال انه نظير لتنزيل وجود الشيء منزلة عدمه بناء على وجود ما يزيله
فانه نزل ريب المرتابين منزلة عدمه تعويلا على ما يزيله حتى صح نفي الريب

بالكلية على سبيل الاستغراق كما نزل الانكار منزلة عدمه لذلك حتى صح ترك
التأكيد وهكذا اي مثل اعتبارات الاثبات اعتبارات النفي من التجريد عن
المؤكدات في الابتداء وتقويته بمؤكد استحسانا في الطلب ووجوب التأكيد
بحسب الانكار في الانكاري تقول لخالي الذهن ما زيد قائما او ليس زيد قائما وللطالب
ما زيد بقائم وللمنكر والله ما زيد بقائم وعلى هذا القياس ثم الاسناد مطلقا سواء
كان انشائيا او اخباريا منه حقيقة عقلية لم يقل اما حقيقة او مجاز لان بعض الاسناد
عنده ليس بحقيقة ولا مجاز كقولنا الحيوان جسم والانسان حيوان وجعل الحقيقة
والمجاز صفة الاسناد دون الكلام لان اتصاف الكلام بهما انما هو باعتبار الاسناد
واوردهما في علم المعاني لانهما من احوال اللفظ فيدخلان في علم المعاني وهي اي الحقيقة
العقلية اسناد الفعل او معناه كالمصدر واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
واسم التفضيل والظرف الى ما اي الى شيء هو اي الفعل او معناه له اي لذلك الشيء
كالفاعل فيما بني له نحو ضرب زيد عمرا والمفعول فيما بني له نحو ضرب عمرو
فان الضاربية لزيد والمضروبية لعمرو عند المتكلم متعلق بقوله له وبهذا دخل فيه
ما يطابق الاعتقاد دون الواقع والمعنى اسناد الفعل او معناه الى ما يكون هو له عند المتكلم فيما

دون

دون الواقع في الظاهر ايضا متعلق بقوله له وبه دخل فيه ما لا يطابق الاعتقاد والمعنى
اسناد الفعل او معناه الى ما يكون هو له عند المتكلم فيما يفهم من ظاهر حاله وذلك
بان لا ينصب قرينة على انه غير ما هو له في اعتقاده ومعنى كونه له ان معناه قائم به
ووصف له وحقه ان يسند اليه سواء كان مخلوقا لله او لغيره وسواء كان صادرا
عنه باختياره كضرب او لا كمرض ومات فاقسام الحقيقة العقلية على ما يشمله التعريف
اربعة الاول ما يطابق الواقع والاعتقاد جميعا كقول المؤمن انبت الله
البقل والثاني ما يطابق الاعتقاد فقط نحو قول الجاهل انبت الربيع البقل
والثالث ما يطابق الواقع فقط كقول المعتزلي لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها منه
خلق الله الافعال كلها وهذا المثال متروك في المتن والرابع ما لا يطابق الواقع
والاعتقاد نحو قولك زيد وانت اي والحال انك خاصة تعلم انه لم يجئ
دون المخاطب اذ لو علم المخاطب ايضا لما تعين كونه حقيقة لجواز ان يكون
المتكلم قد جعل علم السامع بانه لم يجئ قرينة على انه لم يرد ظاهره فلا يكون الاسناد
الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر ومنه اي من الاسناد مجاز عقلي ويسمى مجازا
حكميا ومجازا في الاثبات واسنادا مجازيا وهو اسناده اي اسناد الفعل

او معناه الى ملابس له اى للفعل او معناه غير ما هو له اى غير الملابس الذى ذلك الفعل
او معناه مبنى له يعنى غير الفاعل فى المبنى للفاعل وغير المفعول به فى المبنى للمفعول
سواء كان ذلك الغير غيرا فى الواقع او عند المتكلم فى الظاهر وبهذا سقط ما قيل انه
ان اراد غير ما هو له فى الواقع عند المتكلم فى الظاهر فلا حاجة الى قوله بتأول وهو ظاهر وان
اراد غير ما هو له فى الواقع خرج عنه مثل قول الجاهل انبت الله البقل مجازا باعتبار
الاسناد الى السبب بتأول متعلق باسناده ومعنى التأول ان تطلب ما
يؤول اليه من الحقيقة او الموضع الذى يؤول اليه من العقل وحاصله ان تنصب قرينة
صارفة عن ان يكون الاسناد الى ما هو له وله اى للفعل وهذا اشارة الى تفصيل
وتحقيق للتعريفين ملابسات شتى اى مختلفة جمع شتيت كمريض ومرضى
يلابس الفاعل والمفعول به والمصدر والزمان والمكان والسبب ولم يتعرض للمفعول معه
والحال ونحوهما لان الفعل لا يسند اليهما فاسناده الى الفاعل والمفعول به اذا
كان مبنيا له اى للفاعل او المفعول به يعنى ان اسناده الى الفاعل اذا كان
مبنيا للفاعل او الى المفعول به اذا كان مبنيا للمفعول به حقيقة كما مر من الامثلة و
اسناده الى غيرهما اى غير الفاعل او المفعول به يعنى غير الفاعل فى المبنى للفاعل وغير

للفاعل

للفاعل غير المفعول به فى المبنى للمفعول به للملابسة يعنى لاجل ان ذلك الغير يشابه
ما هو له فى ملابسة الفعل مجاز كقولهم عيشة راضية فيما بنى للفاعل واسند الى المفعول به
اذ العيشة مرضية وسيل مفعم فى عكسه اعنى فيما بنى للمفعول واسند الى الفاعل لان
السيل هو الذى يفعم اى يملأ من افعمت الاناء ملأته وشعر شاعر فى المصدر والاولى
فى التمثيل نحو جد جده لان الشعر ههنا بمعنى المفعول ونهاره صائم فى الزمان و
نهر جار فى المكان لان الشخص صائم فى النهار والماء جار فى النهر وبنى الامير المدينة
فى السبب وينبغى ان يعلم ان المجاز العقلى يجرى فى النسبة الغير الاسنادية ايضا
من الاضافية والايقاعية نحو اعجبنى انبات الربيع وجرى الانهار قال الله تعالى
شقاق بينهما ومكر الليل والنهار ونحو نومت الليل واجريت الانهار قال الله تعالى
ولا تطيعوا امر المسرفين والتعريف المذكور انما هو للاسناد اللهم الا ان
يراد بالاسناد مطلق النسبة وههنا مباحث نفيسة وشحنا بها الشرح و
قولنا فى التعريف بتأول يخرج نحو ما مر من قول الجاهل انبت الربيع البقل
رائيا الانبات من الربيع فان هذا الاسناد وان كان الى غير ما هو له
فى الواقع لكن لا تأول فيه لانه مراده ومعتقده وكذا شفى الطبيب المريض ما لم يكن

حيث جعل التاويل لاخراج اقوال الكاذبة فقط وللتنبيه على هذا تعرض المصنف في
المتن لبيان فايدة هذا القيد مع انه ليس ذلك من دابه في هذا الكتاب واقتصر
على بيان احترازه نحو قول الجاهل مع انه يخرج الاقوال الكاذبة ايضا ولهذا
اي ولان يشمل قول الجاهل خارج عن المجاز لاشتراط التاويل فيه لم يحمل نحو قوله
اشاب الصغير وافنى الكبير كر الغداة ومر العشي على المجاز اي على اسناد
اشاب وافنى الى كر الغداة ومر العشي مجازا ما دام لم يعلم او لم يظن ان
قائله اي قائل هذا القول لم يعتقد ظاهره اي ظاهر الاسناد لانتفاء التاويل
ح لاحتمال ان يكون هو اي القائل معتقدا للظاهر فيكون من قبيل قول الجاهل انبت الربيع
البقل كما استدل يعني لما لم يعلم ولم يظن استدل الشيخ على انه لم يرد ظاهره مثل الاسناد الى
على ان الاسناد في ميز الى جذب الليالي في قول ابي النجم ميز عنه اي عن الراس قنزعا
عن قنزع هو الشعر المجتمع في نواحي الراس جذب الليالي اي مضيها واختلافها
ابطئ او اسرعي حال من الليالي اي مقولا فيها ويجوز ان يكون الامر بمعنى الخبر كما
مجاز اي استدل على ان اسناد ميز الى جذب الليالي مجاز بقوله متعلق باستدل
اي قول ابي النجم عقيبه اي عقيب قوله ميز عنه قنزعا عن قنزع افناه اي ابا

ابا النجم

ابا النجم او شعر الراس قيل الله اي امره وارادته للشمس اطلعي فانه يدل على انه فعل الله
وانه المبدئ والمعيد والمنشئ والمفني فيكون الاسناد الى جذب الليالي بتاويل انه
زمان او سبب واقسامه اي اقسام المجاز العقلي باعتبار حقيقة الطرفين او مجازيتهما
اربعة لان طرفيه وهما المسند اليه والمسند اما حقيقيان لغويان نحو انبت الربيع
البقل او مجازان لغويان نحو احيى الارض شباب الزمان فان المراد باحياء
الارض تهييج القوى النامية فيها واحداث نضارتها بانواع النباتات
والاحياء في الحقيقة اعطاء الحيوة وهي صفة تقتضي الحس والحركة وكذا المراد بشباب
الزمان زمان ازدياد قواها النامية وهو في الحقيقة عبارة عن كون الحيوان
في زمان كون حرارته الغريزية مشبوبة اي قوية مشتعلة او مختلفان بان
يكون احد الطرفين حقيقة والاخر مجازا نحو انبت البقل شباب الزمان
فيما المسند حقيقة والمسند اليه مجاز او احيى الارض الربيع في عكسه ووجه الانحصار
في الاربعة على ما ذهب اليه المص ظاهر لانه اشترط في المسند ان يكون فعلا او في
معناه فيكون مفردا وكل مفرد مستعمل اما حقيقة او مجاز وهو اي المجاز العقلي في
القران كثير اي كثير في نفسه لا بالاضافة الى مقابله حتى يكون الحقيقة العقلية قليلة

ونقديم قرينة القرآن على كثير لمجرد الاهتمام واذا تليت عليهم آياته اى آيات
الله زادتهم ايمانا اسند الزيادة وهى فعل الله الى الآيات لكونها سببا لها يذبح
ابناءهم نسب التذبيح الذى هو فعل الجيش الى فرعون لانه سبب آمر ينزع عنهما
لباسهما نسب نزع اللباس عن آدم وحواء وهو فعل الله الى ابليس لان سببه
الاكل من الشجرة وسبب الاكل وسوسته ومقاسمته اياهما انه لهما من الناصحين
يوما نصب على انه مفعول به تتقون اى كيف تتقون يوم القيامة ان بقيتم على
الكفر يوما يجعل الولدان شيبا نسب الفعل الى الزمان وهو الله حقيقة وهذا كناية
عن شدته وكثرة الهموم والاحزان فيه لان الشيب يتسارع عند تفاقم الشدائد والمحن او عن طوله
وان الاطفال يبلغون فيه اوان الشيخوخة واخرجت الارض اثقالها اى ما فيها من الدفائن
والخزائن نسب الاخراج الى مكانه وهو الله حقيقة وغير مختص بالخبر عطف على قوله كثير اى هو
غير مختص بالخبر وانما قال ذلك لان تسميته بالمجاز فى الاثبات وايراده فى احوال الاسناد
الخبرى مما يوهم اختصاصه بالخبر بل يجرى فى الانشاء نحو يا هامان ابن لى صرحا فان البناء فعل
العملة وهامان سبب آمر وكذا قولك لينبت الربيع ما شاء وليصم نهارك وليجد جدك
وما اشبه ذلك مما اسند فيه الامر او النهى الى ما ليس المطلوب صدور الفعل او الترك عنه

وكذا قولك

وكذا قولك ليت النهر جار وقوله تعالى اصلوتك تامرك ولا بد له اى للمجاز العقلى
من قرينة صارفة عن ارادة ظاهره لان المتبادر الى الفهم عند انتفاء القرينة هو الحقيقة
لفظية كما مر فى قول ابى النجم من قوله افناه قيل الله او معنوية كاستحالة قيام المسند بالمذكور
اى بالمسند اليه المذكور مع المسند عقلا اى من جهة العقل يعنى يكون بحيث لا يدعى احد من
المحقين والمبطلين انه يجوز قيامه به لان العقل اذا خلى ونفسه يعده محالا كقولك محبتك
جائت بى اليك لظهور استحالة قيام المجئ بالمحبة او عادة اى من جهة العادة نحو
هزم الامير الجند لاستحالة قيام هزم الجند بالامير وحده عادة وان كان ممكنا عقلا
وانما قال قيامه به ليعم الصدور عنه مثل ضرب وهزم وغيره مثل قرب وبعد وصدوره
عطف على استحالة اى صدور الكلام عن الموحد فى مثل اشاب الصغير البيت
فانه يكون قرينة معنوية على ان اسناد اشاب وافنى الى كر الغداة ومر العشى
مجاز لا يقال هذا داخل فى الاستحالة لانا نقول لا نم ذلك وقد ذهب اليه كثير من ذوى
العقول واحتجنا فى ابطاله الى الدليل ومعرفة حقيقته يعنى ان الفعل فى المجاز العقلى
يجب ان يكون له فاعل او مفعول به اذا اسند اليه يكون حقيقة فمعرفة فاعله او مفعوله
الذى اذا اسند اليه يكون الاسناد حقيقة اما ظاهرة كما فى قوله تعالى فما ربحت تجارتهم

اي فما ربحوا في تجارتهم واما خفية لا تظهر الا بعد نظر وتامل كما في قولك سرتني رؤيتك
اي سرني الله عند رؤيتك وقوله يزيدك وجهه حسنا اذا ما زدته نظرا
اي يزيدك الله حسنا في وجهه لما اودعه من دقائق الحسن والجمال تظهر بعد التامل
والامعان وفي هذا تعريض بالشيخ عبد القاهر ورد عليه حيث زعم انه لا يجب في المجاز العقلي
ان يكون للفعل فاعل يكون الاسناد اليه حقيقة فانه ليس لسرتني في سرتني رؤيتك
ولتزيد في يزيدك وجهه حسنا فاعل يكون الاسناد اليه حقيقة وكذا اقدمني بلدك
حق لي على فلان بل الموجود هاهنا هو السرور والزيادة والقدوم واعترض عليه الامام
فخر الدين الرازي بان الفعل لا بد ان يكون له فاعل حقيقة لامتناع صدور الفعل لا
عن فاعل فهو ان كان ما اسند اليه فلا مجاز والا فيمكن تقديره فزعم صاحب المفتاح
ان اعتراض الامام حق وان فاعل هذه الافعال هو الله تعالى وان الشيخ لم يعرف
حقيقتها لخفائها فتبعه المصنف وظن ان هذا تكلف والحق ما ذكره الشيخ وانكره
اي المجاز العقلي السكاكي وقال الذي عندي نظمه في سلك الاستعارة بالكناية
بجعل الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي بواسطة المبالغة في التشبيه
وجعل نسبة الانبات اليه قرينة للاستعارة وهذا معنى قوله ذاهبا الى

ان ما

ان ما مر من النظر ونحوه استعارة بالكناية وهي عند السكاكي ان تذكر المشبه
وتريد المشبه به بواسطة قرينة وهي ان تنسب اليه شيئا من اللوازم المساوية
للمشبه به مثل ان تشبه المنية بالسبع ثم تفردها بالذكر وتضيف اليها شيئا من لوازم
السبع فتقول مخالب المنية نشبت بفلان على ان المراد بالربيع الفاعل الحقيقي
للانبات يعني القادر المختار بقرينة نسبة الانبات الذي هو من اللوازم المساوية
للفاعل الحقيقي اليه اي الى الربيع وعلى هذا القياس غيره اي غير هذا المثال و
حاصله ان يشبه الفاعل المجازي بالفاعل الحقيقي في تعلق وجود الفعل به ثم يفرد
الفاعل المجازي بالذكر وينسب اليه شيء من لوازم الفاعل الحقيقي وفيه اي فيما
ذهب اليه السكاكي نظر لانه يستلزم ان يكون المراد بعيشة في قوله تعالى فهو
في عيشة راضية صاحبها كما سيأتي في الكتاب من تفسير الاستعارة بالكناية
على مذهب السكاكي وقد ذكرناه وهو مقتضى ان يكون المراد بالفاعل المجازي هو
الفاعل الحقيقي فيلزم ان يكون المراد بعيشة صاحبها واللازم باطل اذ لا معنى
لقولنا هو في صاحب عيشة وهذا مبني على ان المراد بعيشة وضمير راضية واحد
ويستلزم ان لا يصح الاضافة في كل ما اضيف الفاعل المجازي الى الفاعل الحقيقي

نائم نحو نهاره صائم لبطلان اضافة الشيء الى نفسه اللازمة من مذهبه لان المراد بالنهار
ح فلان نفسه ولا شك في صحة هذه الاضافة ووقوعها كقوله تعالى فما ربحت تجارتهم
وهذا اولى من التمثيل ويستلزم ان لا يكون الامر بالبناء في قوله تعالى يا هامان ابن لي
صرحا لهامان لان المراد به ح هو العملة انفسهم واللازم باطل لان النداء له والخطاب
معه ويستلزم ان يتوقف نحو انبت الربيع البقل وشفى الطبيب المريض
وسرتني رؤيتك مما يكون الفاعل الحقيقي هو الله على السمع من الشارع لان اسماء
الله تعالى توقيفية واللازم باطل لان مثل هذا التركيب صحيح شايع ذايع عند القائلين
بان اسماء الله تعالى توقيفية وغيرهم سمع من الشارع او لم يسمع واللازم كلها منتفية
كما ذكرنا فينتفي كونه من باب الاستعارة بالكناية لان انتفاء اللازم يوجب انتفاء
الملزوم والجواب ان مبنى هذه الاعتراضات على ان مذهبه في الاستعارة
بالكناية ان يذكر المشبه ويراد المشبه به حقيقة وليس كذلك بل يراد المشبه به ادعاء
ومبالغة لظهور ان ليس المراد بالمنية في قولنا مخالب المنية نشبت بفلان هو
السبع حقيقة والسكاكي مصرح بذلك في كتابه والمصنف لم يطلع عليه ولانه اي ما ذهب
اليه السكاكي منتقض بنحو نهاره صائم وليله قائم وما اشبه ذلك مما يشتمل على

ذكر

مبحث احوال المسند اليه

ذكر الفاعل الحقيقي لاشتماله على ذكر طرفي التشبيه وهو مانع عن حمل الكلام على الاستعارة
كما صرح به السكاكي والجواب انه انما يكون مانعا اذا كان ذكرهما على وجه ينبئ
على التشبيه بدليل انه جعل قوله قد زر ازراره على القمر من باب الاستعارة
مع ذكر الطرفين وبعضهم لما لم يقف على مراد السكاكي بالاستعارة بالكناية
اجاب عن هذه الاعتراضات بما هو بري عنه ورأينا تركه اولى احوال
المسند اليه اي الامور العارضة له من حيث انه مسند اليه وقدم المسند اليه
على المسند لما سيأتي اما حذفه فقدم على ساير الاحوال لكونه عبارة عن عدم الاتيان
به وعدم الحادث سابق على وجوده وذكره ههنا بلفظ الحذف وفي المسند
بلفظ الترك تنبيها على ان المسند اليه هو الركن الاعظم الشديد الحاجة اليه
حتى انه اذا لم يذكر فكانه اتى به ثم حذف بخلاف المسند فانه ليس بهذه المثابة
فكانه ترك من اصله فللاحتراز عن العبث بناء على الظاهر لدلالة

الاول حذف المسند اليه

القرينة عليه وان كان في الحقيقة هو ركن من الكلام او تخييل العدول الى اقوى
الدليلين من العقل واللفظ فان الاعتماد عند الذكر على دلالة اللفظ من حيث
الظاهر وعند الحذف على دلالة العقل وهو اقوى لافتقار اللفظ اليه وانما قال

عن العبث

تخييل لان الدال حقيقة عند الحذف انما هو اللفظ المدلول عليه بالقراين
كقوله قال لي كيف انت قلت عليل لم يقل انا عليل للاحتراز او التخييل المذكور
او اختبار تنبه السامع عند القرينة هل يتنبه ام لا او اختبار مقدار تنبهه هل يتنبه
بالقراين الخفية ام لا او ايهام صونه اي صون المسند اليه عن لسانك تعظيما له
او عكسه اي ايهام صون لسانك عنه تحقيرا له او تأتي الانكار اي تيسره لدى
الحاجة نحو فاجر فاسق عند قيام القرينة على ان المراد زيد ليتأتى لك ان
تقول ما اردت زيدا بل غيره او تعينه والظاهر ان ذكر الاحتراز عن العبث
يغني عن ذلك لكن ذكره لامرين احدهما الاحتراز عن سوء الادب فيما
ذكروه من المثال وهو خالق لما يشاء فاعل لما يريد اي الله تعالى والثاني التوطئة و
التمهيد لقوله او ادعائه اي ادعاء التعين نحو وهاب الالوف اي السلطان
او نحو ذلك كضيق المقام عن اطالة الكلام بسبب ضجر او سآمة او فوات فرصة
او محافظة على وزن او سجع او قافية او ما اشبه ذلك كقول الصياد غزال
اي هذا غزال وكالاخفاء عن غير السامع من الحاضرين مثل جاء وكاتباع الاستعمال
الوارد على تركه مثل رمية من غير رام او ترك نظائره مثل الرفع على المدح او الذم

ذكر المسند اليه

او الترحم واما ذكره اي ذكر المسند اليه فلكونه اي الذكر الاصل ولا مقتضي للعدول
عنه او للاحتياط لضعف التعويل اي الاعتماد على القرينة او التنبيه على غباوة
السامع او زيادة الايضاح والتقرير وعليه قوله تعالى اولئك على هدى من
ربهم واولئك هم المفلحون او اظهار تعظيمه لكون اسمه مما يدل على التعظيم نحو
امير المؤمنين حاضر او اهانته اي اهانة المسند اليه لكون اسمه مما يدل على الاهانة
نحو السارق اللئيم حاضر او التبرك بذكره مثل النبي صلى الله عليه وسلم قائل هذا القول او
استلذاذه مثل الحبيب حاضر او بسط الكلام حيث الاصغاء مطلوب
اي في مقام يكون اصغاء السامع مطلوبا للمتكلم لعظمته وشرفه ولهذا يطال مع
الاحباء نحو قوله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام هي عصاي اتوكأ عليها وقد يكون
الذكر للتهويل او التعجب او الاشهاد في قضية او التسجيل على السامع حتى
لا يكون له سبيل الى الانكار واما تعريفه اي ايراد المسند اليه معرفة وانما

تعريفه

قدم ههنا التعريف وفي المسند التنكير لان الاصل في المسند اليه التعريف
وفي المسند التنكير فبالاضمار لان المقام للتكلم نحو انا ضربت او الخطاب
نحو انت ضربت او الغيبة نحو هو ضرب لتقدم ذكره اما لفظا تحقيقا

[illegible]

الخطاب

او تقديرا والا لم يكن معرفة او قرينة حال اما حكما واصل الخطاب ان يكون لمعين

[illegible]

واحدا كان او كثيرا لان وضع المعارف على ان تستعمل لمعين مع ان الخطاب

هو توجيه الكلام الى حاضر فيكون معينا وقد يترك الخطاب مع معين الى غيره اى

غير معين ليعم الخطاب كل مخاطب على سبيل البدل نحو ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا

رؤسهم عند ربهم لا يريد بقوله ولو ترى مخاطبا معينا قصدا الى تفظيع حال المجرمين

اى تناهت حالهم فى الظهور لاهل المحشر الى حيث يمتنع خفاؤها فلا يختص بها رؤية

راءٍ دون راءٍ واذا كان كذلك فلا يختص به اى بهذا الخطاب مخاطب دون

مخاطب بل كل من تتاتى منه الرؤية فله مدخل فى هذا الخطاب وفى بعض النسخ

فلا يختص بها اى برؤية حالهم مخاطب او بحالهم رؤية مخاطب على حذف المضاف

وبالعلمية اى تعريف المسند اليه بايراده علما وهو ما وضع لشىء مع جميع مشخصاته

لاحضاره اى المسند اليه بعينه اى بشخصه بحيث يكون متميزا عن جميع ما عداه واحترز

بهذا عن احضاره باسم جنسه نحو رجل عالم جاءنى فى ذهن السامع ابتداء اى

اول مرة واحترز به عن نحو جاءنى زيد وهو راكب باسم مختص به اى بالمسند اليه بحيث

لا يطلق باعتبار هذا الوضع على غيره واحترز به عن احضاره بضمير المتكلم والمخاطب

[illegible]

[illegible]

واسم الاشارة والموصول والمعرف بلام العهد والاضافة وهذه القيود لتحقيق

مقام العلمية والا فالقيد المميز لها عن عداها هو قوله باسم مختص به وقيل احترز بقوله ابتداء عن الاحضار

بشرط تقدم ذكره كما فى الضمير الغائب والمعرف بلام العهد فانه يشترط تقدم ذكره

والموصول فانه يشترط تقدم العلم بالصلة وفيه نظر لان جميع طرق التعريف

كذلك حتى العلم فانه مشروط بتقدم العلم بالوضع نحو قل هو الله احد فالله اصله الاله

حذفت الهمزة وعوضت عنها حرف التعريف ثم جعل علما للذات الواجب

الوجود الخالق للعالم وزعم بعضهم انه اسم لمفهوم الواجب لذاته او المستحق للعبودية

له وكل منهما كلى انحصر فى فرد فلا يكون علما لان مفهوم العلم جزئى وفيه نظر لانا لا نسلم

انه اسم لهذا المفهوم الكلى كيف وقد اجمعوا على ان قولنا لا اله الا الله كلمة توحيد

ولو كان الله اسما لمفهوم كلى لما افادت التوحيد لان الكلى من حيث هو كلى

يحتمل الكثرة او تعظيم او اهانة كما فى الالقاب الصالحة لذلك مثل ركب على

وهرب معاوية او كناية عن معنى يصلح العلم له نحو ابو لهب فعل كذا كناية

عن كونه جهنميا بالنظر الى الوضع الاول اعنى الاضافى لان معناه ملازم النار

وملابسها ويلزمه انه جهنمى فيكون انتقالا من الملزوم الى اللازم باعتبار الوضع

الاول وهذا القدر كاف في الكناية وقيل في هذا المقام ان الكناية كما في جاء حاتم ويراد به
لازمه اي جواد لا الشخص المسمى بحاتم ويقال رايت ابا لهب اي جهنميا وفيه نظر لانه يكون
استعارة لا كناية بل هو تسجيع ولو كان المراد ما ذكره لكان قولنا فعل كذا هذا الرجل
مشيرا الى كافر وقولنا ابو جهل فعل كذا كناية عن الجهنمي ولم يقل به احد ومما يدل على فساد ذلك
انه تمثيل صاحب المفتاح وغيره في هذه الكناية بقوله تعالى تبت يدا ابي لهب ولا شك
ان المراد به الشخص المسمى بابي لهب لا كافر اخر او ايهام استلذاذه اي وجدان العلم
لذيذا نحو قوله بالله يا ظبيات القاع قلن لنا ليلاي منكن ام ليلى من البشر
او التبرك به نحو الله الهادي ومحمد الشفيع او نحو ذلك كالتفاؤل والتطير
والتسجيل على السامع وغيره مما يناسب اعتباره في الاعلام وبالموصولية اي
تعريف المسند اليه بايراده اسم موصول لعدم علم المخاطب بالاحوال المختصة
به سوى الصلة كقولك الذي كان معنا امس رجل عالم ولم يتعرض لما لا يكون للمتكلم
او لكليهما علم بغير الصلة نحو الذين في بلاد الشرق لا اعرفهم او لا نعرفهم لقلة جدوى فائدة
مثل هذا الكلام او استهجان التصريح بالاسم او زيادة التقرير اي تقرير الغرض المسوق له
الكلام وقيل تقرير المسند وقيل تقرير المسند اليه نحو قوله تعالى وراودته اي

تعريف المسند اليه بالموصولية

راودت

راودته التي هو يوسف والمراودة مفاعلة من راد يرود اذا جاء وذهب
وكان المعنى خادعته عن نفسه وفعلت فعل المخادع لصاحبه عن الشيء الذي لا يريد
ان يخرجه من يده يحتال عليه ان يغلبه ويأخذه منه وهي عبارة عن التمحل لمواقعته
اياها والمسند اليه هنا قوله التي هو في بيتها عن نفسه متعلق براودته فالغرض المسوق
له الكلام نزاهة يوسف وطهارة ذيله والمذكور ادل عليه من امرأة العزيز او زليخا
اي من قوله — اي زيادة تقرير ثبوت الغرض المسوق له الكلام
لانه اذا كان في بيتها وتمكن من نيل المراد عنها ولم يفعل كان في غاية النزاهة وقيل
هو تقرير المراودة لما فيه من فرط الاختلاط والالفة وقيل هو تقرير المسند اليه
لامكان وقوع الابهام والاشتراك في امرأة العزيز او زليخا والمشهور ان
الاية مثال لزيادة التقرير فقط وظني انها مثال لها ولاستهجان التصريح بالاسم
وقد نبهت في الشرح او التفخيم اي التعظيم والتهويل نحو فغشيهم من اليم ما غشيهم فان
في هذا الابهام من التفخيم ما لا يخفى او تنبيه المخاطب على خطأ نحو ان الذين ترونهم اي
تظنونهم اخوانكم يشفي غليل صدورهم ان تصرعوا اي تهلكوا او تصابوا بالحوادث
ففيه من التنبيه على خطائهم في هذا الظن ما ليس في قولك ان القوم الفلاني او الايماء
اي الاشارة الى وجه بناء الخبر اي الى طريقه وطرزه تقول عملت هذا العمل على وجه

عملك وعلى جهته أي طرزه وطريقته يعني تأتي بالموصول والصلة للإشارة إلى أن وجه بناء
الخبر عليه من أي وجه وأي طريق من الثواب والعقاب والمدح والذم وغير
ذلك نحو إن الذين يستكبرون عن عبادتي فإن فيه إيماء إلى أن الخبر المبني عليه أمر
من جنس العقاب والإذلال وهو قوله سيدخلون جهنم داخرين ومن الخطأ في هذا المقام
تفسير الوجه في قوله إلى وجه بناء الخبر بالعلة والسبب وقد استوفينا ذلك في
الشرح ثم إنه أي الإيماء إلى وجه بناء الخبر لا مجرد جعل المسند إليه موصولا كما سبق إلى
بعض الأوهام ربما جعل ذريعة أي وسيلة إلى التعريض بالتعظيم لشأنه أي شأن الخبر
نحو إن الذي سمك أي رفع السماء بنى لنا بيتا أراد به الكعبة أو بيت الشرف
والمجد دعائمه أعز وأطول من دعائم كل بيت ففي قوله إن الذي سمك
السماء إيماء إلى أن الخبر المبني عليه أمر من جنس الرفعة والبناء عند من له ذوق سليم ثم
فيه تعريض بتعظيم بناء بيته لكونه فعل من رفع السماء التي لا بناء أعظم منها وأرفع
أو ذريعة إلى تعظيم شأن غيره أي غير الخبر نحو الذين كذبوا شعيبا كانوا هم
الخاسرين ففيه إيماء إلى أن الخبر المبني عليه مما ينبئ عن الخيبة والخسران وتعظيم
لشأن شعيب وربما يجعل ذريعة إلى الإهانة لشأن الخبر نحو إن الذي لا يحسن معرفة

الفقه

الفقه قد صنف فيه أو لشأن غيره نحو إن الذي يتبع الشيطان فهو خاسر وقد يجعل
ذريعة إلى تحقيق الخبر أي جعله محققا ثابتا نحو إن التي ضربت بيتا مهاجرة
بكوفة الجند غالت ودها غول فإن في ضرب البيت بكوفة والمهاجرة إليها إيماء
إلى أن طريق بناء الخبر مما ينبئ عن زوال المحبة وانقطاع المودة ثم إنه يحقق زوال
المودة ويقرره حتى كأنه برهان عليه وهذا معنى تحقيق الخبر وهو مفقود في مثل إن الذي سمك
السماء إذ ليس في رفع الله السماء تحقيق وتثبيت لبنائه لهم بيتا فظهر الفرق بين
الإيماء وتحقيق الخبر وبالإشارة أي تعريف المسند إليه بإيراده اسم إشارة
لتمييزه أي المسند إليه أكمل تمييز لغرض من الأغراض نحو قوله هذا أبو الصقر
فردا نصب على المدح أو على الحال في محاسن من نسل شيبان بين الضال والسلم
وهما شجرتان بالبادية يقيمون بالبادية لأن فقد العز في الحضر أو التعريض بغباوة
السامع حتى كأنه لا يدرك غير المحسوس كقوله أولئك آبائي فجئني بمثلهم إذا
جمعتنا يا جرير المجامع أو بيان حاله أي المسند إليه في القرب أو البعد أو التوسط
كقولك هذا أو ذلك أو ذاك زيد وأخر ذكر التوسط لأنه إنما يتحقق
بعد تحقق الطرفين وأمثال هذه المباحث قلما ينظر فيها اللغوي من حيث إنه لغوي

تعريف المسند إليه بالإشارة

ان هذا مثلا للقريب وذاك للمتوسط وذلك للبعيد وعلم المعاني حيث
انه اذا اريد بيان قرب المسند اليه يؤتى بهذا وهو زايد على اصل المراد والذي هو الحكم
على المسند اليه المذكور المعبر عنه بشيء يوجب تصوره على اي وجه كان او تحقيره اي
تحقير المسند اليه بالقرب نحو اهذا الذي يذكر آلهتكم او تعظيمه بالبعد نحو الم ذلك الكتاب
تنزيلا لبعد درجته ورفعة محله منزلة بعد المسافة او تحقيره بالبعد كما يقال ذلك اللعين
فعل كذا تنزيلا لبعده عن ساحة عز الحضور والخطاب منزلة بعد المسافة ولفظ
ذلك صالح للاشارة الى كل غائب عينا كان او معنى وكثيرا ما يذكر المعنى المتقدم
بلفظ ذلك لان المعنى غير مدرك بالحس فكانه بعيد او للتنبيه اي تعريف المسند اليه
بالاشارة للتنبيه عند تعقيب المشار اليه باوصاف اي عند ايراد الاوصاف
على عقب المشار اليه يقال عقبه فلان اذا جاء على عقبه ثم تعديه بالباء الى المفعول
الثاني وتقول عقبته بالشيء اذا جعلت الشيء على عقبه وبهذا ظهر فساد ما قيل ان
معناه عند جعل الاسم الاشارة بعقب اوصاف على انه متعلق بالتنبيه اي
للتنبيه على ان المشار اليه جدير بما يرد بعده اي بعد اسم الاشارة من اجلها
متعلق بجدير اي حقيق بذلك لاجل الاوصاف التي ذكرت بعد المشار اليه

نحو الذين يؤمنون

[illegible] تعريف المسند اليه باللام [illegible]

نحو الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلوة الى قوله اولئك على هدى من ربهم واولئك
هم المفلحون عقب المشار اليه وهو الذين يؤمنون باوصاف متعددة من الايمان
بالغيب واقام الصلوة وغير ذلك ثم عرف المسند اليه بالاشارة تنبيها
على ان المشار اليهم احقاء بما يرد بعد اولئك وهو كونهم على الهدى عاجلا
والفوز بالفلاح آجلا من اجل اتصافهم بالاوصاف المذكورة وباللام
اي تعريف المسند اليه باللام للاشارة الى معهود اي الى حصة من الحقيقة معهودة
بين المتكلم والمخاطب واحدا كان او اثنين او جماعة يقال عهدت فلانا
اذا ادركته ولقيته وذلك لتقدم ذكره صريحا او كناية نحو وليس الذكر كالانثى
اي ليس الذكر الذي طلبت امرأة عمران كالتي اي كالانثى التي وهبت تلك
الانثى لها اي لامرأة عمران فالانثى اشارة الى ما سبق ذكره صريحا في قوله تعالى
قالت رب اني وضعتها انثى لكنه ليس بمسند اليه والذكر اشارة
الى ما سبق ذكره كناية في قوله تعالى رب اني نذرت لك ما في بطني محررا
فان لفظ ما وان كان يعم الذكور والاناث لكن التحرير وهو ان يعتق الولد
لخدمة بيت المقدس انما كان للذكور دون الاناث وهو مسند اليه وقد

وقد يستغنى عن ذكره لتقدم علم المخاطب به بالقرائن نحو خرج الامير اذا لم يكن
في البلد الا امير واحد او للاشارة الى نفس الحقيقة ومفهوم المسمى من غير اعتبار
لما صدق عليه من الافراد كقولك الرجل خير من المرأة وقد يأتي المعرف بلام
الحقيقة لواحد من الافراد باعتبار عهديته في الذهن لمطابقة ذلك الواحد
الحقيقة يعني يطلق المعرف بلام الحقيقة التي هو موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن على
فرد موجود من الحقيقة باعتبار كونه معهودا في الذهن وجزئيا من جزئيات
تلك الحقيقة مطابقا اياها كما يطلق الكلي الطبيعي على كل جزئي من جزئياته و
ذلك عند قيام قرينة على ان ليس القصد الى نفس الحقيقة من حيث هي هي بل
من حيث الوجود ولا من حيث وجودها في ضمن جميع الافراد بل بعضها غير
معين كقولك ادخل السوق حيث لا عهد في الخارج ومثله قوله تعالى واخاف
ان يأكله الذئب وهذا في المعنى كالنكرة وان كان في اللفظ مما يجري عليه
احكام المعارف من وقوعه مبتدأ وذا حال ووصفا للمعرفة وموصوفا بها
ونحو ذلك وانما قال كالنكرة لما بينهما من تفاوت ما وهو ان النكرة
معناها بعض غير معين من جملة الحقيقة وهذا معناه نفس الحقيقة وانما تستفاد البعضية

من القرينة

من القرينة كالدخول والاكل فيما مر فالمجرد وذو اللام بالنظر الى القرينة
سواء وبالنظر الى انفسهما مختلفان ولكونه في المعنى كالنكرة قد يعامل معاملة
النكرة ويوصف بالجملة كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني وقد يفيد المعرف باللام
المشار بها الى الحقيقة الاستغراق نحو ان الانسان لفي خسر اشار باللام
الى الحقيقة لكن لم يقصد بها الماهية من حيث هي هي ولا من حيث تحققها في
ضمن بعض الافراد بل في ضمن الجميع بدليل صحة الاستثناء الذي شرطه دخول المستثنى
في المستثنى منه لو سكت عن ذكره فاللام التي لتعريف العهد الذهني او الاستغراق
هي لام الحقيقة حمل على ما ذكرنا بحسب المقام والقرينة ولهذا قلنا ان الضمير في قوله
وقد يأتي وقد يفيد عائد الى اللام المشار بها الى الحقيقة ولا بد في لام الحقيقة
من ان يقصد بها الاشارة الى الماهية باعتبار حضورها في الذهن ليتميز عن اسماء
الاجناس النكرات مثل الرجعى ورجعى واذا اعتبر الحضور في الذهن فوجه
امتيازه عن تعريف العهد ان لام العهد اشارة الى حصة معينة من
الحقيقة واحدا كان او اثنين او جماعة ولام الحقيقة اشارة الى نفس الحقيقة من
غير نظر الى الافراد فليتأمل وهو اي الاستغراق ضربان حقيقي وهو ان يراد

مختص بما ثبت لا ينفيه

[illegible]

كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب اللغة نحو عالم الغيب والشهادة اي كل غيب و
شهادة وعرفي وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب متفاهم العرف
نحو جمع الامير الصاغة اي صاغة بلده او اطراف مملكته لانه المفهوم عرفا
لا صاغة الدنيا قيل المثال مبني على مذهب المازني والا فاللام في
اسم الفاعل عند غيره موصول وفيه نظر لان الخلاف انما هو في اسم الفاعل
بمعنى الحدوث دون غيره نحو المؤمن والكافر والعالم والجاهل لانهم قالوا
هذه الصلة فعل في صورة الاسم فلا بد فيه من معنى الحدوث ولو سلم فالمراد تقسيم مطلق
الاستغراق سواء كان بحرف التعريف او غيره فالموصول ايضا مما يأتي للاستغراق
سواء كان بحرف التعريف او غيره فالموصول نحو اكرم الذين يأتونك الا زيدا
واضرب القائمين الا عمرا واستغراق المفرد سواء كان بحرف التعريف
او غيره اشمل من استغراق المثنى والمجموع بمعنى انه يتناول كل واحد من الافراد و
المثنى يتناول كل اثنين والجمع يتناول كل جماعة جماعة بدليل صحة لا رجال في الدار
اذا كان فيها رجل او رجلان دون لا رجل فانه لا يصح اذا كان فيها رجل او
رجلان وهذا في النكرة المنفية مسلم واما في المعرف باللام فلا بل الجمع المستغرق

المعرف

المعرف باللام الاستغراق يتناول كل واحد من الافراد على ما ذكره اكثر ائمة
الاصول والنحو ودل عليه الاستقراء واشار اليه ائمة التفسير وقد اشبعنا الكلام
في هذا المقام في الشرح فليطالع ثمة ولما كان ههنا مظنة اعتراض وهو ان افراد الاسم
يدل على وحدة معناه والاستغراق يدل على تعدده وهما متنافيان اجاب عنه
بقوله ولا تنافي بين الاستغراق وافراد الاسم لان الحرف الدال على الاستغراق
كحرف النفي والتعريف انما يدخل عليه اي على الاسم المفرد حال كونه مجردا عن الدلالة على
معنى الوحدة ولامتناع وصفه بنعت الجمع للمحافظة على التشاكل اللفظي
ولانه اي المفرد الداخل عليه حرف الاستغراق بمعنى كل فرد لا مجموع الافراد
ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع عند الجمهور وان حكاه الاخفش في نحو الدينار الصفر
والدرهم البيض وبالاضافة اي تعريف المسند اليه بالاضافة الى شيء من المعارف
لانها اي الاضافة اخصر طريق الى احضاره في ذهن السامع نحو هواي اي مهويي
وهذا اخصر من الذي اهواه ونحو ذلك والاختصار مطلوب لضيق المقام
وفرط السامة لكونه في السجن والحبيب على الرحل من الركب اليمانين مصعد
اي مبعد ذاهب في الارض وتمامه جنيب وجثماني بمكة موثق الجنيب المجنوب

جمع اصفر

تعريف المسند اليه بالاضافة

المستتبع والجبان الشخص والمرتق المقيد ولفظ البيت خبر ومعناه تأسف وتحسر
او لتضمنها اي لتضمن الاضافة تعظيما لشان المضاف اليه او المضاف او غيرهما
كقولك في تعظيم المضاف اليه عبدي حضر تعظيما لك بان لك عبدا او في تعظيم
المضاف عبد الخليفة ركب تعظيما للعبد بانه عبد الخليفة او في تعظيم الغير المضاف
والمضاف اليه عبد السلطان عندي تعظيما للمتكلم بان عبد السلطان عنده
وهو غير المسند اليه المضاف وغير ما اضيف اليه المسند اليه وهذا معنى قوله او غيرهما
او لتضمنها تحقيرا للمضاف نحو ولد الحجام حاضر او المضاف اليه نحو ضارب
زيد حاضر او غيرهما نحو ولد الحجام جليس زيد او لاغنائها عن تفصيل متعذر نحو
اتفق اهل الحق على كذا او متعسر نحو اهل البلد فعلوا كذا او لانه يمنع عن التفصيل مانع
مثل تقديم البعض على بعض نحو علماء البلد حاضرون الى غير ذلك من الاعتبارات
واما تنكيره اي تنكير المسند اليه فللافراد اي للقصد الى فرد مما يصدق عليه اسم الجنس
نحو وجاء رجل من اقصى المدينة يسعى او النوعية اي القصد الى نوع منه نحو وعلى ابصارهم
غشاوة اي نوع من الاغطية وهو غطاء التعامي عن آيات الله تعالى وفي المفتاح
انها للتعظيم اي غشاوة عظيمة او التعظيم او التحقير كقوله له حاجب اي مانع عظيم

في كل امر

في كل امر يشينه اي يعيبه وليس له عن طالب العرف حاجب اي مانع حقير فكيف بالعظيم
او التكثير كقولهم ان له لابلا وان له لغنما او التقليل نحو ورضوان من الله اكبر — والفرق
التعظيم والتكثير ان التعظيم بحسب ارتفاع الشان وعلو الطبقة والتكثير باعتبار
الكميات والمقادير تحقيقا كما في الابل او تقديرا كما في الرضوان وكذا التحقير
والتقليل وللاشارة الى ان بينهما فرقا قال وقد جاء التنكير للتعظيم والتكثير جميعا
نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل اي ذوو عدد كثير هذا ناظر الى التكثير وذوو
آيات عظام هذا ناظر الى التعظيم وقد يكون للتحقير والتقليل نحو حصل له شيء
اي حقير قليل ومن تنكير غيره اي غير المسند اليه للافراد والنوعية نحو والله خلق
كل دابة من ماء اي كل فرد من افراد الدواب من نطفة معينة هي نطفة ابيه المختص
او كل نوع من انواع الدواب من نوع من انواع المياه وهو نوع النطفة التي
تختص بتلك النوع من الدابة ومن تنكير غيره للتعظيم نحو فأذنوا بحرب من الله
ورسوله اي حرب عظيم وللتحقير نحو ان نظن الا ظنا اي ظنا حقيرا ضعيفا
اذ الظن مما يقبل الشدة والضعف فالمفعول المطلق ههنا للنوعية لا للتأكيد
وبهذا الاعتبار صح وقوعه بعد الاستثناء مفرغا مع امتناع ما ضربته الا ضربا

على ان يكون المصدر للتاكيد لان مصدر ضربته بالجمل عن الضرب والمستثنى منه يجب
ان يكون متعددا الجمل المستثنى وغيره وكما ان التنكير الذي في معنى البعضية يفيد
التعظيم فكذلك صرح لفظ البعض كما في قوله تعالى ورفع بعضهم فوق بعض درجات
اراد محمدا صلعم ففي هذا الابهام من تفخيمه واعلاء قدره ما لا يخفى واما وصفه اي فضله
وصف المسند اليه والوصف قد يطلق على نفس التابع المخصوص وقد يطلق بمعنى
المصدر وهو انسب هنا واوفق بقوله واما بيانه واما الابدال منه اي اما ذكر النعت
له فلكونه اي الوصف بمعنى المصدر والاحسن ان يكون بمعنى النعت على ان
يراد باللفظ احد معنييه وبضميره معناه الاخر على ما سيجيء في البديع مبينا له
اي للمسند اليه كاشفا عن معناه كقولك الجسم الطويل العريض العميق يحتاج الى
فراغ يشغله فان هذه الاوصاف مما يوضح الجسم ويقع تعريفا له ونحوه في الكشف
اي مثل هذا القول في كون الوصف للكشف والايضاح وان لم يكن وصفا
للمسند اليه قوله الالمعي الذي يظن بك الظن كان قد راى وقد سمعا فا
الالمعي معناه الذكي المتوقد والوصف بعده مما يكشف معناه ويوضحه
لكنه ليس بمسند اليه لانه اما مرفوع على انه خبر ان في البيت السابق اعني ان الذي

مع السماحة

جمع السماحة والنجدة والبر والتقى جمعا او منصوب على انه صفة لاسم ان او
بتقدير اعني او لكون الوصف مخصصا للمسند اليه اي مقللا اشتراكه او رافعا
احتماله وفي عرف النحاة التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك في النكرات
والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال في المعارف نحو زيد التاجر عندنا فان
وصفه بالتاجر يرفع احتمال التاجر وغيره او لكون الوصف مدحا او ذما نحو
جاءني زيد العالم او الجاهل حيث يتعين الموصوف اعني زيدا قبل ذكره
اي ذكر الوصف والا لكان الوصف مخصصا او لكونه تاكيدا نحو امس الدابر
كان يوما عظيما فان لفظ الامس مما يدل على الدبور وقد يكون الوصف لبيان
المقصود وتفسيره كقوله وما من دابة في الارض الا على الله رزقها ولا طائر
يطير بجناحيه حيث وصف دابة وطائر بما هو من خواص الجنس لبيان
ان القصد منهما الى الجنس دون الفرد وبهذا الاعتبار افاد هذا الوصف زيادة
التعميم والاحاطة واما توكيده اي تاكيد المسند اليه فللتقرير اي تقرير المسند اليه
اي تحقيق مفهومه ومدلوله اعني جعله مستقرا محققا ثابتا بحيث لا يظن به غيره
نحو جاءني زيد زيد اذا ظن المتكلم غفلة السامع عن سماع لفظ المسند اليه

و اما تاكيد المسند اليه

در عطف بيان المسند اليه

او عن حمله على معناه وقيل المراد تقرير الحكم نحو انا عرفت او المحكوم عليه نحو انا سعيت
في حاجتك وحدي او لا غيري وفيه نظر لانه ليس من تأكيد المسند اليه في شيء اذ تأكيد
المسند اليه لا يكون لتقرير الحكم قط وسيصرح المصنف بهذا او دفع توهم التجوز اي التكلم
بالمجاز نحو قطع اللص الامير الامير او نفسه او عينه لئلا يتوهم ان اسناد القطع الى
الامير مجاز وانما القاطع بعض غلمانه او لدفع توهم السهو او لدفع توهم عدم
الشمول نحو جاءني القوم كلهم او اجمعون لئلا يتوهم ان بعضهم لم يجئ الا انك
لم تعتد بهم او انك جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل بناء على انهم
في حكم شخص واحد واما بيانه اي تعقيب المسند اليه بعطف البيان فلايضاحه
باسم مختص به نحو قدم صديقك خالد ولا يلزم ان يكون الثاني اوضح لجواز ان
يحصل الايضاح من اجتماعهما وقد يكون عطف البيان بغير اسم مختص به كقوله
والمؤمن العائذات الطير يمسحها فان الطير عطف بيان للعائذات مع انه
ليس اسما يختص بها وقد يجيء عطف البيان لغير الايضاح كما في قوله تعالى جعل
الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس ذكر صاحب الكشاف ان البيت الحرام
عطف بيان للكعبة جيء به للمدح لا للايضاح كما تجيء الصفة لذلك واما

الابدال منه

نحو جاءني زيد زيد لئلا يتوهم ان الجائي غير زيد وانما ذكر زيد على سبيل السهو

نحو فلان قتلوا زيدا وانما قتله واحد منهم

در ابدال المسند اليه

الابدال منه اي من المسند اليه فلزيادة التقرير من اضافة المصدر الى المعمول او من اضافة
البيان اي الزيادة التي هي التقرير وهذا من عادة افتنان صاحب المفتاح حيث
قال في التأكيد للتقرير وههنا لزيادة التقرير ومع هذا فلا يخلو عن نكتة وهي الايماء
الى ان الغرض من البدل هو ان يكون مقصودا بالنسبة والتقرير زيادة تحصل تبعا
وضمنا بخلاف التأكيد فان الغرض منه نفس التقرير والتحقيق نحو جاءني اخوك زيد
في بدل الكل ويحصل التقرير بالتكرير وجاءني القوم اكثرهم في بدل البعض وسلب زيد ثوبه
في بدل الاشتمال وبيان التقرير فيهما ان المتبوع يشتمل على التابع اجمالا حتى كأنه مذكور
اما في البعض فظاهر واما في الاشتمال فلان معناه ان يشتمل المبدل منه على البدل لا كاشتمال
الظرف على المظروف بل من حيث يكون مشعرا به اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما
بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة الى ذكره منتظرة له وبالجملة يجب ان
يكون المتبوع فيه بحيث يطلق ويراد به التابع نحو اعجبني زيد اذا اعجبك علمه بخلاف
ضربت زيدا اذا ضربت حماره ولهذا صرحوا بان نحو جاءني زيد اخوه بدل الغلط
لا بدل الاشتمال كما زعم بعض النحاة ثم بدل البعض والاشتمال بل بدل الكل ايضا
لا يخلو عن ايضاح وتفسير ولم يتعرض لبدل الغلط لانه لا يقع في فصيح الكلام

بعد الاجمال بعد الابهام

واما العطف اي جعل الشيء معطوفا على المسند اليه فلتفصيل المسند اليه مع اختصار نحو

جاءني زيد وعمرو فان فيه تفصيلا للفاعل بانه زيد وعمرو من غير دلالة على تفصيل الفعل

بان المجيئين كانا معا او مترتبين مع مهلة او بلا مهلة واحترز بقوله مع اختصار عن نحو جاءني

زيد وجاءني عمرو فان فيه تفصيلا للمسند اليه مع انه ليس من عطف المسند اليه بل من عطف

الجملة على الجملة وما يقال من انه احتراز عن نحو جاءني زيد جاءني عمرو من غير عطف فليس بشيء

اذ ليس فيه دلالة على تفصيل المسند اليه بل يحتمل ان يكون اضرابا عن الكلام الاول نص

عليه الشيخ في دلائل الاعجاز او لتفصيل المسند بانه قد حصل من احد المذكورين اولا

ومن الآخر بعده مع مهلة او بلا مهلة كذلك اي مع اختصار واحترز بقوله كذلك

عن نحو جاءني زيد وعمرو بعده بيوم او سنة وما اشبه ذلك نحو جاءني زيد فعمرو

او ثم عمرو او جاءني القوم حتى خالد فالثلاثة تشترك في تفصيل المسند الا

ان الفاء تدل على التعقيب من غير تراخ وثم على التراخي وحتى على ان

اجزاء ما قبلها مترتبة في الذهن من الاضعف الى الاقوى او بالعكس فمعنى تفصيل

المسند فيها ان يعتبر تعلقه بالمتبوع في الذهن اولا وبالتابع ثانيا من حيث انه

اقوى اجزاء المتبوع او اضعفها ولا يشترط فيها الترتيب الخارجي فان

شل ثم

فن

قلت في هذه الثلاثة ايضا تفصيل للمسند اليه معا فلم لم يقل او تفصيلهما معا قلت

فرق بين ان يكون الشيء حاصلا من شيء وبين ان يكون مقصودا منه وتفصيل

المسند اليه في هذه الثلاثة وان كان حاصلا لكن ليس العطف بهذه الثلاثة لاجله لان

الكلام اذا اشتمل على قيد زائد على مجرد الاثبات او النفي فهو الغرض الخاص والمقصود

من الكلام فالاصل في هذه الاشياء الثلاثة تفصيل المسند اليه كانه امر كان معلوما

وانما سيق الكلام لبيان ان مجيء احدهما كان بعد الآخر فليتأمل في هذا البحث

فانه مما اورده الشيخ في دلائل الاعجاز ووصى بالمحافظة عليه او رد السامع عن الخطأ في

الحكم الى الصواب نحو جاءني زيد لا عمرو لمن اعتقد ان عمرا جاءك دون زيد

او انهما جاءاك جميعا ولكن ايضا للرد الى الصواب الا انه لا يقال لنفي الشركة

حتى ان نحو ما جاءني زيد لكن عمرو انما يقال لمن اعتقد ان زيدا جاءك دون

عمرو لا لمن اعتقد انهما جاءاك جميعا وفي كلام النحاة ما يشعر بانه انما يقال

لمن اعتقد انتفاء المجيء عنهما جميعا او صرف الحكم عن محكوم عليه الى محكوم عليه

آخر نحو جاءني زيد بل عمرو وما جاءني عمرو بل زيد فان بل للاضراب عن المتبوع

في حكم المسكوت عنه لا ان ينفى عنه الحكم قطعا خلافا لبعضهم ومعنى صرف الحكم

يحتمل انه يلزم الحكم وان يلزم

والمخالف ابن الحاجب

اجزاي

وصرف الحكم الى التابع ومعنى الاضراب عن المتبوع ان يجعل المتبوع في حكم

في المثبت ظاهر وكذا في المنفي ان جعلناه بمعنى نفي الحكم عن التابع والمتبوع في
حكم المسكوت عنه او متحقق الحكم له حتى يكون معنى ما جاءني زيد بل عمرو ان عمرو الم يجئ
وعدم مجيء زيد ومحتمل على الاحتمال او محققه متحقق كما هو مذهب المبرد وان جعلناه مرد الحكم
بمعنى ثبوت الحكم للتابع حتى يكون معنى ما جاءني زيد بل عمرو ان عمرو ا جاء كما هو مذهب
الجمهور ففيه اشكال او الشك من المتكلم والتشكيك للسامع اي ايقاعه في الشك
نحو جاءني زيد او عمرو او للابهام نحو قوله تعالى وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين او
للتخيير او للاباحة نحو ليدخل الدار زيد او عمرو والفرق بينهما ان في الاباحة يجوز
الجمع بخلاف التخيير واما فصله اي تعقيب المسند اليه بضمير الفصل وانما جعل من احوال
المسند اليه لانه يقترن به اولا ولانه في المعنى عبارة عنه وفي اللفظ مطابق له فلتخصيصه
اي المسند اليه بالمسند يعني لقصر المسند على المسند اليه لان معناه قولنا زيد هو القائم
ان القيام المقصور على زيد لا يتجاوزه الى عمرو فالباء في فلتخصيصه بالمسند مثلها في قولهم
خصصت فلانا بالذكر اي ذكرته دون غيره كانك جعلته من بين الاشخاص مختصا
بالذكر اي منفردا به والمعنى ههنا جعل المسند اليه من بين ما يصح اتصافه بكونه مسندا اليه
مختصا بان يثبت له المسند كما يقال في اياك نعبد معناه نخصك بالعبادة

لا نعبد غيرك

لانه ليس غير صرف الحكم

في قوله

واما تقديمه اي تقديم المسند اليه فلكون ذكره اهم ولا يكفي
في التقديم مجرد ذكر الاهتمام بل لا بد ان يبين ان الاهتمام من اي جهة وباي سبب فلذا
فصله بقوله اما لانه اي لان تقديم المسند اليه الاصل لانه المحكوم عليه ولا بد من تحققه
قبل الحكم فقصدوا ان يكون في الذكر ايضا مقدما ولا مقتضي للعدول عنه اي عن ذلك
الاصل اذ لو كان امر يقتضي العدول عنه فلا يقدم كما في الفاعل فان مرتبة العامل
التقدم على المعمول واما ليتمكن الخبر في ذهن السامع لان في المبتدأ تشويقا اليه
اي الى الخبر كقوله والذي حارت البرية فيه حيوان مستحدث من جماد يعني تحيرت
الخلائق في المعاد الجسماني والنشور الذي ليس بنفساني بدليل ما قبله بان امر الاله اختلاف
الناس فداع الى ضلال وهاد يعني بعضهم يقول بالمعاد وبعضهم لا يقول به واما
لتعجيل المسرة او المساءة للتفاؤل علة لتعجيل المسرة او التطير علة لتعجيل المساءة
نحو سعد في دارك لتعجيل المسرة والسفاح في دار صديقك لتعجيل المساءة
واما لايهام انه اي المسند اليه لا يزول عن الخاطر لكونه مطلوبا او انه يستلذ لكونه
محبوبا واما لنحو ذلك مثل اظهار تعظيمه او تحقيره او ما اشبه قال عبد القاهر ذلك
وقد يقدم المسند اليه ليفيد التقديم تخصيصه بالخبر الفعلي اي قصر الخبر الفعلي عليه ان

تحيرت الخلق

في المعاد

ومهتد الى المراد

اعني الاختلاف

... حتى

١٢

ولي المسند اليه حرف النفي اي وقع بعدها بلا فصل نحو ما انا قلت هذا اي لم اقله مع انه
مقول لغيري فالتقديم يفيد نفي الفعل عن المتكلم وثبوته لغيره على الوجه الذي نفي عنه من العموم
والخصوص ولا يلزم ثبوته لجميع من سواك لان التخصيص انما هو بالنسبة الى من توهم المخاطب اشتراكك معه او انفرادك به دونه ولهذا اي ولان التقديم يفيد التخصيص
ونفي الفعل عن المذكور مع ثبوته للغير لم يصح ما انا قلت هذا ولا غيري لان مفهوم
ما انا قلت ثبوت قائلية هذا القول لغير المتكلم ومنطوق لا غيري نفيها عنه وهما
يتناقضان ولا ما انا رايت احدا لانه يقتضي ان يكون انسان غير المتكلم
قد راى كل احد من الناس لانه قد نفي عن المتكلم الرؤية على وجه العموم في المفعول
فيجب ان يثبت لغيره على وجه العموم في المفعول ليتحقق تخصيص المتكلم بهذا النفي
ولا ما انا ضربت الا زيدا لانه يقتضي ان يكون انسان غيرك قد ضرب كل
احد سوى زيد لان المستثنى منه مقدر عام وكل ما نفيته عن المذكور على وجه الحصر
يجب ثبوته لغيره تحقيقا لمعنى الحصر ان عاما فعام وان خاصا فخاص وفي هذا
المقام مباحث نفيسة وشحنا بها الشرح والا اي وان لم يل المسند اليه
حرف النفي بان لا يكون في الكلام حرف نفي او يكون حرف النفي متاخرا عن المسند اليه

فقد ياتي

فقد ياتي التقديم للتخصيص ردا على من زعم انفراد غيره اي غير المسند اليه المذكور
به اي بالخبر الفعلي او زعم مشاركته اي مشاركة الغير فيه اي في الخبر الفعلي نحو
انا سعيت في حاجتك لمن زعم انفراد الغير بالسعي فيكون قصر قلب او زعم مشاركته
لك في السعي فيكون قصر افراد ويؤكد على الاول اي تقدير كونه ردا على من زعم انفراد ع
الغير بنحو لا غيري مثل لا زيد ولا عمرو ولا من سوى لانه الدال صريحا على نفي
شبهة ان الفعل صدر عن الغير ويؤكد على الثاني اي على تقدير كونه ردا على من
زعم المشاركة بنحو وحدي مثل منفردا او متوحدا او نحو ذلك لانه الدال صريحا لمشتركا
على ازالة شبهة اشتراك الغير في الفعل والتاكيد انما يكون لدفع شبهة
خالجت قلب السامع وقد ياتي لتقوية الحكم وتقريره في ذهن السامع دون
التخصيص نحو هو يعطي الجزيل قصدا الى تحقيق انه يفعل اعطاء الجزيل وسيرد عليك
تحقيق معنى التقوي وكذا اذا كان الفعل منفيا فقد ياتي التقديم للتخصيص وقد ياتي
للتقوي فالاول نحو انت ما سعيت في حاجتي قصدا الى تخصيصه بعدم السعي
والثاني مثل انت لا تكذب وهو لتقوية الحكم المنفي وتقريره فانه اشد
نفيا للكذب من لا تكذب لما فيه من تكرر الاسناد والمقصود في لا تكذب

واقتصر المصنف على مثال التقوي ليفرع عليه التفرقة بينه وبين تاكيد المسند اليه كما اشار
اليه بقوله وكذا اي لا تكذب انت لما فيه من تكرير الاسناد وبخلاف انت اشد
لنفي الكذب من لا تكذب انت مع انه فيه تاكيدا لانه اي لان لفظ انت او
لان لا تكذب انت لتاكيد المحكوم عليه بانه هو ضمير المخاطب تحقيقا وليس
الاسناد اليه على سبيل السهو او التجوز او النسيان لا لتاكيد الحكم لعدم تكرر
الاسناد وهذا الذي ذكر من ان التقديم للتخصيص تارة وللتقوي اخرى ان بني الفعل تارة
على معرف وان بني الفعل على منكر افاد التقديم تخصيص الجنس او الواحد به اي
بالفعل نحو رجل جاءني اي لا امرأة فيكون تخصيص جنس او لا رجلان فيكون
تخصيص واحد وذلك لان اسم الجنس حامل لمعنيين الجنسية والعدد المعين اعني
الواحد ان كان مفردا والاثنين ان كان مثنى والزائد عليه ان كان
جمعا فاصل النكرة المفردة ان تكون لواحد من الجنس فقد يقصد بها الجنس فقط
وقد يقصد بها الواحد فقط والذي يشعر به كلام الشيخ في دلائل الاعجاز انه لا
فرق بين المعرفة والنكرة في ان البناء عليه قد يكون للتخصيص وقد يكون للتقوي
ووافقه اي عبد القاهر السكاكي على ذلك اي على ان التقديم يفيد التخصيص

لكن خالفه

لكن خالفه في شرائط وتفاصيل فان مذهب الشيخ انه ان ولي حرف النفي فهو
للتخصيص قطعا والا فقد يكون للتخصيص وقد يكون للتقوي مضمرا كان الاسم او مظهرا
معرفا او منكرا مثبتا كان الفعل او منفيا ومذهب السكاكي انه ان كان نكرة
فهو للتخصيص ان لم يمنع منه مانع وان كان معرفة فان كان مظهرا فليس
الا للتقوي وان كان مضمرا فقد يكون للتقوي وقد يكون للتخصيص من غير تفرقة بين
ما يلي حرف النفي وغيره والى هذا اشار بقوله الا انه قال التقديم يفيد الاختصاص
ان جاز تقدير كونه اي المسند اليه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط لا
لفظا نحو انا قمت فانه يجوز ان يقدر ان اصله قمت انا فيكون انا فاعلا معنى
تاكيدا لفظا وقدر عطف على جاز يعني ان افادة التخصيص مشروط بشرطين
احدهما جواز التقدير والاخر ان يعتبر ذلك اي تقدير انه كان في الاصل
مؤخرا والا اي وان لم يوجد الشرطان فلا يفيد التقديم الا تقوي الحكم سواء جاز
تقدير التاخير فانه كما مر في نحو انا قمت ولم يقدر او لم يجز تقدير التاخير اصلا
نحو زيد قام فانه لا يجوز ان يقدر ان اصله قام زيد فقدم اي لما سنذكره
ولما كان مقتضى هذا الكلام ان لا يكون نحو رجل جاءني مفيدا للتخصيص لانه اذا

آخر فهو فاعل لفظا لا معنى واستثنى السكاكي المعرف بلام الجنس من هذا الحكم بأن جعله في الأصل مؤخرا
على أنه فاعل معنى لا لفظا بأن يكون بدلا من الضمير الذي هو فاعل لفظا وهذا معنى قوله
واستثنى السكاكي المنكر بجعله من باب وأسروا النجوى الذين ظلموا أي على القول
بالإبدال من الضمير يعني قدر أن أصل رجل جاءني جاءني رجل على أن رجل ليس بفاعل
لفظا بل هو بدل من الضمير في جاءني كما ذكر في قوله تعالى وأسروا النجوى الذين ظلموا
أن الواو فاعل والذين ظلموا بدل منه وإنما جعله من هذا الباب لئلا ينتفي
التخصيص إذ لا سبب له أي للتخصيص سواه أي سوى تقدير كونه مؤخرا في
الأصل على أنه فاعل معنى ولولا أنه مخصص لما صح وقوعه مبتدأ بخلاف المعرف
فإنه يجوز وقوعه مبتدأ من غير اعتبار التخصيص فلزم ارتكاب هذا الوجه البعيد
في المنكر دون المعرف فإن قيل فيلزم إبراز الضمير في مثل جاءني رجلان وجاءني
رجال والاستعمال بخلافه قلت ليس مراده أن المرفوع في قولنا جاءني رجل بدل
لا فاعل فإنه مما لا يقول به عاقل فضلا عن فاضل بل المراد أن في
مثل قولنا رجل جاءني يقدر أن الأصل جاءني رجل على أن رجلا بدل لا فاعل ففي
مثل قولنا رجال جاءني يقدر أن الأصل جاءني رجال فليتأمل ثم قال السكاكي بلغ

[illegible]

وشرطه أي شرط جعل المنكر من هذا الباب واعتبار التقديم والتأخير فيه أن لا
يمنع من التخصيص مانع كقولنا رجل جاءني على ما مر أن معناه رجل جاءني لا امرأة
أو لا رجلان دون قولهم شر أهر ذا ناب فإن فيه مانعا من التخصيص أما على
التقدير الأول أعني تخصيص الجنس فلامتناع أن يراد أن المهر شر لا خير لأن المهر
لا يكون إلا شرا وأما على التقدير الثاني أعني تخصيص الواحد فلنبوه عن مظان استعماله
أي لنبو تخصيص الواحد عن مواقع استعمال هذا الكلام لأنه لا يقصد به أن المهر شر لا
شران وهذا ظاهر وإذ قد صرح الأئمة بتخصيصه حيث تأولوه بما أهر ذا ناب
إلا شر فالوجه أي وجه الجمع بين قولهم بتخصيصه وبين قولنا بالمانع من التخصيص
تفظيع شأن الشر بتنكيره أي جعل التنكير للتعظيم والتهويل ليكون المعنى شر عظيم فظيع
أهر ذا ناب لا شر حقير فيكون تخصيصا نوعيا والمانع إنما كان من تخصيص الجنس
أو الواحد وفيه أي فيما ذهب إليه السكاكي نظر إذ الفاعل اللفظي والمعنوي
كالتأكيد والبدل سواء في امتناع التقديم ما بقيا على حالهما أي ما دام الفاعل
فاعلا والتابع تابعا بل امتناع تقديم التابع أولى فتجويز تقديم المعنوي دون اللفظي
تحكم وكذا تجويز الفسخ في التابع دون الفاعل تحكم لأن امتناع تقديم الفاعل

انما هو عند كونه فاعلا والا فلا امتناع في ان يجيء نحو زيد قام انه كان في الاصل
قام زيد فقدم زيد وجعل مبتدأ كما في جرد قطيفة ان جرد كان في الاصل صفة
قدم وجعل مضافا وامتناع تقديم التابع حال كونه تابعا مما اجمع عليه النحاة الا
في العطف في ضرورة الشعر فمنعه مكابرة والقول بان حالة تقديم الفاعل وجعل
مبتدأ فيلزم خلو الفعل عن الفاعل وهو محال بخلاف الخلو عن التابع فانه
فاسد لانه ان اراد اعتبار محض فثم لا نم انتفاء التخصيص في نحو رجل جاءني لولا تقدير
التقديم لحصوله اي التخصيص بغيره اي بغير تقدير التقديم كما ذكره السكاكي في شر اهر ذا ناب
من التهويل وغيره كالتحقير والتكثير والتقليل والسكاكي وان لم يصرح بان لا سبب
للتخصيص سواه لكن لزم ذلك من كلامه في المفتاح حيث قال انما يرتكب ذلك
الوجه البعيد عند المنكر لفوات شرط الابتداء ومن العجائب ان السكاكي انما
ارتكب في مثل رجل جاءني ذلك الوجه البعيد لئلا يكون المبتدأ نكرة محضة و
بعضهم زعم انه عند السكاكي بدل مقدم لا مبتدأ وان الجملة فعلية لا اسمية
ويتمسك في ذلك بتلويحات بعيدة من كلام السكاكي وبما وقع من السهو
للشارح العلامة في زيد قام وعمرو قعد ان المرفوع يحتمل ان يكون بدلا مقدما او فعل

بالتقوى

٤٠

ولا يلتفت الى تصريحاتهم بامتناع تقديم التوابع حتى قال الشارح في هذا
المقام ان الفاعل هو الذي لا يتقدم بوجه ما واما التوابع فيحتمل التقديم على طريق
الفسخ وهو ان يفسخ كونها تابعا ويقدم واما لا على طريق الفسخ فيمتنع تقديمها ايضا
لاستحالة تقديم التابع من حيث هو تابع فافهم ثم لا نسلم امتناع ان يراد المهر
بالخير كيف وقد قال الشيخ عبد القاهر قدم شر لان المعنى ان الذي اهره
من جنس الشر لا من جنس الخير ثم قال اي السكاكي ويقرب من قبيل هو قام زيد قائم
في التقوي لتضمنه اي لتضمن قائم الضمير مثل قام فيحصل للحكم التقوي وشبهه اي
لم يشبهه السكاكي مثل قائم المتضمن للضمير بالخالي عنه اي عن الضمير من جهة عدم تغيره
في التكلم والخطاب والغيبة نحو انا قائم وانت قائم وهو قائم كما لا يتغير الخالي
عن الضمير نحو انا رجل وانت رجل وهو رجل وبهذا الاعتبار قال ويقرب ولم
يقل ونظيره وفي بعض النسخ وشبهه بلفظ الاسم مجرورا عطفا على تضمنه يعني
ان قولنا يقرب مشعر بان فيه شيئا من التقوي وليس مثل التقوي في زيد قام فا
الاول لتضمن الضمير والثاني لشبهه بالخالي عن الضمير ولهذا اي ولشبهه بالخالي عن الضمير
لم يحكم بانه اي مثل قائم مع الضمير وكذا اسم الفاعل والظاهر ايضا جملة ولا عومل

عدم

مثل

قائم مع الضمير معاملتها اى معاملة الجملة فى البناء فى مثل رجل قائم ورجلا قائما
ورجل قائم وما يرى تقديمه اى ومن المسند اليه الذى يرى تقديمه على المسند كاللازم
لفظ مثل وغير اذا استعملا على سبيل الكناية فى نحو مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود
بمعنى انت لا تبخل وانت تجود من غير ارادة تعريض لغير المخاطب بان يراد بالمثل
والغير انسان آخر مماثل للمخاطب او غير مماثل للمخاطب بل المراد نفى البخل عنه
على طريق الكناية لانه اذا نفى البخل عمن كان على صفته من غير قصد الى مماثل لزم
نفيه عنه واثبات الجود له بنفيه عن غيره مع اقتضائه محلا يقوم به وانما يرى التقديم
فى مثل هذه الصورة كاللازم لكونه اى التقديم اعون على المراد بهما اى بهذين
التركيبين منهما اثبات الحكم بطريق الكناية التى هى ابلغ من التصريح والتقديم لان الغرض
لافادته التقوى اعون على ذلك وليس معنى قوله كاللازم انه قد يقدم وقد لا يقدم
بل المراد انه كان مقتضى القياس ان يجوز التأخير لكن لم يرد الاستعمال الا على التقديم
نص عليه الشيخ فى دلائل الاعجاز قيل وقد يقدم اى المسند اليه المسور بكل على
المسند المقرون بحرف النفى لانه اى التقديم دال على العموم اى على نفى الحكم
عن كل فرد نحو كل انسان لم يقم فانه يفيد نفى القيام عن كل واحد من افراد الانسان

والمستنبط من الكلام ان يتعين ... تقديمه على المسند ... الى الشيخ ... المذكور

بالخبر

بخلاف ما لو اخر نحو لم يقم كل انسان فانه يفيد نفى الحكم عن جملة الافراد لا عن كل فرد
فالتقديم يفيد عموم السلب وشمول النفى والتاخير لا يفيد الا سلب العموم ونفى الشمول
وذلك اى كون التقديم مفيدا للعموم دون التاخير لئلا يلزم ترجيح التأكيد
وهو ان يكون لفظ كل لتقرير المعنى الحاصل قبله على التاسيس وهو ان يكون لافادة
معنى جديد لان مع ان التاسيس راجح اما فى صورة التقديم فلان قولنا انسان لم يقم
موجبة مهملة اما الايجاب فلانه حكم فيها بثبوت عدم القيام للانسان
لا بنفى القيام عنه لان حرف السلب وقع جزءا من المحمول واما الاهمال فلانه لم يذكر
فيها ما يدل على كمية افراد الموضوع مع ان الحكم فيها على ما صدق عليه الانسان
واذا كان انسان لم يقم موجبة مهملة يجب ان يكون معناه نفى القيام عن جملة الافراد وهو الكل او البعض
لا عن كل فرد لان الموجبة المهملة المعدولة المحمول فى قوة السالبة الجزئية عند
وجود الموضوع نحو لم يقم بعض الانسان بمعنى انهما متلازمان فى الصدق لانه قد حكم فى
المهملة بنفى القيام عما صدق عليه الانسان اعم من ان يكون جميع الافراد او بعضها وهو
واياما كان يصدق نفى القيام عن البعض وكلما صدق نفى القيام عن البعض صدق
نفيه عما صدق عليه الانسان فى الجملة فهى فى قوة السالبة الجزئية المستلزمة نفى الحكم

راجح لان الافادة خير من الاعادة وبيان لزوم ترجيح التأكيد على التاسيس

واعلم ان حرف السلب وقع جزءا من المحمول ... ان ... تبع ... بعده ... النكرة ... المحمول والموضوع ... بالقضية ... ان ينع ... بعده ...

عن الحكم لان صدق السالبة الجزئية الموجبة الموضوع اما بنفي الحكم عن كل فرد او بنفيه
عن البعض مع ثبوته للبعض واياما كان يلزمها نفي الحكم عن جملة الافراد دون كل فرد
لجواز ان يكون منفيا عن البعض ثابتا للبعض واذا كان انسان لم يقم بدون كل معناه
نفي القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد فلو كان بعد دخول كل ايضا معناه كذلك
كان كل لتاكيد المعنى الاول فيجب ان يحمل على نفي الحكم عن كل فرد ليكون كل تاسيسا لمعنى
آخر ترجيحا للتاسيس على التاكيد واما في صورة التاخير فلان قولنا لم يقم انسان
سالبة مهملة لا سور فيها والسالبة المهملة الكلية المقتضية للنفي عن كل فرد ونحو لا شيء من (في قوة السالبة)
الانسان بقائم ولما كان هذا مخالفا لما عندهم من ان المهملة في قوة الجزئية بيّنه بقوله
لورود موضوعها اي موضوع المهملة في سياق النفي حال كونه نكرة غير مصدرة بلفظ
كل فانه يفيد نفي الحكم عن كل فرد واذا كان لم يقم انسان بدون كل معناه نفي القيام عن
كل فرد فلو كان بعد دخول كل ايضا كذلك كان كل لتاكيد المعنى الاول فيجب ان يحمل
على نفي القيام عن جملة الافراد ليكون كل تاسيسا لمعنى آخر وذلك لان لفظ كل
في هذا المقام لا يفيد الا احد هذين المعنيين فعند انتفاء احدهما يثبت الآخر ضرورة
والحاصل ان التقديم بدون كل لسلب العموم ونفي الشمول والتاخير لعموم السلب وشمول

النفي

النفي فبعد دخول كل يجب ان ينعكس هذا ليكون كل تاسيسا الراجح دون التاكيد
المرجوح وفيه نظر لان النفي عن الجملة في الصورة الاولى يعني الموجبة المهملة المعدولة
المحمول كقولك انسان لم يقم وعن كل فرد في الصورة الثانية يعني السالبة المهملة نحو لم يقم
انسان انما افاده الاسناد الى ما اضيف اليه كل وهو لفظ انسان فقد زال
ذلك الاسناد المفيد لهذا المعنى بالاسناد اليها اي الى كل ايضا مفيد للمعنى
الحاصل لان انسانا صار مضافا اليه فلم يبق مسندا اليه فيكون اي على تقدير
ان يكون الاسناد الى كل ايضا مفيدا للمعنى الحاصل من الاسناد الى الانسان
كون كل تاسيسا لا تاكيدا لان التاكيد لفظ يفيد تقوية ما يفيده لفظ آخر وهذا
(ح انما) ليس كذلك لان هذا المعنى افاده الاسناد الى لفظ كل لا شيء آخر حتى يكون كل تاكيدا
له وحاصل هذا الكلام انا لا نسلم انه لو حمل الكلام بعد كل على المعنى الذي حمل عليه قبل
(التا) كل كان كل للتاكيد ولا يخفى ان هذا انما يصح على تقدير ان يراد بالتاكيد الاصطلاحي
(المنع) اما لو اريد بذلك ان يكون كل لافادة معنى كان حاصلا بدونه فاندفاعه ظاهر (ح)
ثم وجه الاشارة اليه بقوله ولان الصورة الثانية يعني السالبة المهملة نحو لم يقم
انسان اذا افادة النفي عن كل فرد فقد افادة النفي عن الجملة واذا حملت كل

على التنافي اي افادة النفي عن جملة الافراد حتى يكون معنى لم يقم كل انسان نفي القيام عن جملة
لا عن كل فرد وهو لا يكون كل تاسيسا بل تاكيدا لان هذا المعنى كان حاصلا بدونه فلو جعلنا
لم يقم كل انسان لعموم السلب مثل لم يقم انسان لم يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس
اولا تاسيس اصلا بل انما يلزم ترجيح احد التاكيدين على الآخر وما يقال ان دلالة
لم يقم انسان على النفي عن الكل بطريق الالتزام ودلالة لم يقم كل انسان عليه بطريق
المطابقة فلا يكون تاكيدا ففيه نظر لانه لو اشترط في التاكيد اتحاد الدلالة لانبين ان لم يكن
كل انسان لم يقم على تقدير كونه لنفي الحكم عن الكل تاكيدا لان دلالة ان لم
يقم على هذا المعنى بالالتزام ولان النكرة المنفية اذا عمت كان قولنا لم يقم انسان
سالبة كلية لا مهملة كما ذكره هذا القائل لانه قد بين فيها ان الحكم مسلوب عن كل واحد
من الافراد والبيان لابد له من مبين فلا محالة ههنا شيء يدل على ان الحكم فيها على كلية
افراد الموضوع ولا نعني بالسور سوى هذا ويحتمل ما قيل انها مهملة باعتبار
عدم السور وقال عبد القاهر ان كانت كلمة كل داخلة في حيز النفي بان اخرت
عن اداته اي اداة النفي سواء كانت معمولة لاداة النفي اولا وسواء كان الخبر فعلا
نحو ما كل ما يتمنى المرء يدركه تجري الرياح بما لا تشتهي السفن او غير فعل نحو قولك ما كل

متمنى

متمنى المرء حاصلا او معمولة للفعل المنفي النصب او عطف على داخلة وليس بسديد
لان الدخول في حيز النفي شامل لذلك وكذا لو عطفتها على اخرت بمعنى او جعلت
معمولة لان التاخير عن اداة النفي ايضا شامله اللهم الا ان تخصص التاخير بما اذا
لم يدخل الاداة على فعل عامل في كل على ما يشعر به المثال والمعمول اعم من ان
يكون فاعلا او مفعولا او تاكيدا لاحدهما او غير ذلك نحو ما جاءني القوم كلهم
في تاكيد الفاعل او ما جاءني كل القوم في الفاعل وقدم التاكيد على الفاعل لان كلا
اصل فيه او لم آخذ كل الدراهم في المفعول المتاخر او كل الدراهم لم آخذ في المفعول
المقدم وكذا لم آخذ الدراهم كلها او الدراهم كلها لم آخذ ففي جميع هذه الصور
توجه النفي الى الشمول خاصة لا الى اصل الفعل وافاد الكلام ثبوت الفعل او
الوصف لبعض مما اضيف اليه كل ان كان كل في المعنى فاعلا للفعل او الوصف
المذكور في الكلام او افاد تعلقه اي تعلق الفعل او الوصف به اي ببعض
ان كانت كل في المعنى مفعولا للفعل او الوصف وذلك بدليل الخطاب
وشهادة الذوق والاستعمال والحق ان هذا الحكم اكثري لا كلي بدليل قوله تعالى
والله لا يحب كل كفار اثيم ولا تطع كل حلاف مهين والآية وان لم يكن واخلفه
وكل مختال فخور

في حيز النفي بان قدمت على النفي لفظا ولم يقع معمولا للفعل المنفي عم النفي كل
فرد مما اضيف اليه كل وافاد نفي اصل الفعل عن كل فرد كقول النبي صلعم لما قال
له ذو اليدين اسم واحد من الصحابة اقصرت الصلوة بالرفع فاعل قصرت لانها
ام نسيت يا رسول الله كل ذلك لم يكن هذا قول النبي صلعم والمعنى لم يقع واحد من القصر
والنسيان على شمول النفي وعمومه لوجهين احدهما ان جواب ام اما بتعيين احد
الامرين او بنفيهما جميعا تخطئة للمستفهم لا بنفي الجمع بينهما لانه عارف بان الكائن
احدهما والثاني ما روي انه لما قال النبي صلعم كل ذلك لم يكن قال له ذو اليدين
بعض ذلك قد كان ومعلوم ان الثبوت للبعض انما ينافي النفي عن كل فرد لا النفي
عن المجموع وعليه اي على عموم النفي وشموله عن كل فرد قوله اي قول ابي النجم قد
اصبحت ام الخيار تدعي علي ذنبا كله لم اصنع برفع كله على معنى لم اصنع شيئا
مما تدعيه علي من الذنوب ولافادة هذا المعنى عدل عن النصب المستغني عن
الاضمار الى الرفع المفتقر اليه اي لم اصنعه واما تأخيره اي تأخير المسند اليه
فلاقتضاء المقام تقديم المسند وسيجيء بيانه هذا اي الذي ذكر من الحذف والذكر
والاضمار وغير ذلك في المقامات المذكورة كله على مقتضى الظاهر من الحال

وقد يخرج

وقد يخرج الكلام على خلافه اي على خلاف مقتضى الظاهر لاقتضاء الحال اياه فيوضع المضمر
موضع المظهر كقولهم نعم رجلا زيد مكان نعم الرجل فان مقتضى الظاهر في هذا المقام
هو الاظهار دون الاضمار لعدم تقدم ذكر المسند اليه وعدم قرينة تدل عليه وهذا
الضمير عائد الى متعقل معهود في الذهن والتزم تفسيره بنكرة ليعلم جنس المتعقل وانما
يكون هذا من وضع المضمر موضع المظهر في احد القولين اي قول من يجعل المخصوص خبر
مبتدأ محذوف واما من يجعله مبتدأ ونعم رجلا خبره فيحتمل عنده ان يكون
الضمير عائدا الى المخصوص وهو متقدم تقديرا ويكون التزام افراد الضمير حيث
لم يقل نعما ونعموا من خواص هذا الباب لكونه من الافعال الجامدة وقولهم هو
او هي زيد عالم مكان الشان او القصة فالاضمار فيهما خلاف المقتضى الظاهر
لعدم التقدم واعلم ان الاستعمال على ان ضمير الشان انما يؤنث اذا كان في
الكلام مؤنث غير فضلة فقوله هي زيد عالم مجرد قياس ثم علل وضع المضمر موضع
المظهر في البابين بقوله ليتمكن ما يعقبه اي يعقب الضمير وذلك لان يجيء على عقبه في ذهن
السامع لانه اي السامع اذا لم يفهم منه اي من الضمير معنى انتظره اي انتظر السامع
ما يعقب الضمير ليفهم منه فيتمكن بعد وروده فضل تمكن لان المحصول بعد الطلب اعز

من المنساق بما تعب ولا يخفى ان هذا الاكثر في باب نعم لان السامع اذا سمع المفسر علم
ان فيه ضميرا فلا يتحقق فيه التشويق والانتظار وقد يعكس وضع المضمر موضع المظهر اي
يوضع المظهر موضع المضمر فان كان المظهر الذي وضع موضع المضمر اسم اشارة فلكمال العناية
بتمييزه اي تمييز المسند اليه لاختصاصه بحكم بديع كقوله كم عاقل عاقل هو وصف عاقل
الاول بمعنى كامل العقل متناه فيه اعيت اي اعيته واعجزته او اعيت عليه وصعبت
مذاهبه اي طرق معاشه وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا هذا الذي ترك الاوهام حائرة
وصير العالم النحرير المتقن من نحر الامور علما اذا اتقنها زنديقا اي كافرا نافيا للصانع
العدل الحكيم فقوله هذا اشارة الى حكم سابق غير محسوس وهو كون العاقل محروما
والجاهل مرزوقا فكان القياس فيه الاضمار فعدل الى اسم الاشارة لكمال العناية
بتمييزه ليرى السامعين ان هذا الشيء المتميز المتعين هو الذي له الحكم العجيب وهو جعل
الاوهام حائرة والعالم النحرير زنديقا فالحكم البديع هو الذي اثبت للمسند اليه المعبر
عنه باسم الاشارة او التهكم عطف على كمال العناية بالسامع كما اذا كان
السامع فاقد البصر او لا يكون ثمة مشار اليه اصلا او النداء على كمال بلادته اي
بلادة السامع بانه لا يدرك غير المحسوس او على كمال فطانته بان غير المحسوس عنده

موضع

عجبت من الزرق البيس ... والشرك نقص الصعاني قضى

تحير

بمنزلة المحسوس او ادعاء كمال ظهوره اي ظهور المسند اليه وعليه اي على وضع اسم
الاشارة موضع المضمر لادعاء كمال الظهور من غير هذا الباب اي باب المسند اليه تعاللت
اي اظهرت العلة والمرض كي اشجى اي احزن من شجي بالكسر الجيم اي صار حزينا لا من شجي
العظم بمعنى نشب في حلقه وما بك علة تريدين قتلي قد ظفرت بذلك اي بقتلي كان
مقتضى الظاهر ان يقول به لانه ليس بمحسوس فعدل الى ذلك اشارة الى ان قتله
ظهر ظهور المحسوس وان كان المظهر الذي وضع موضع المضمر غيره اي غير اسم الاشارة
فلزيادة التمكين اي جعل المسند اليه متمكنا عند السامع نحو قل هو الله احد الله الصمد
اي الذي يصمد اليه ويقصد في الحوائج لم يقل هو الصمد لزيادة التمكين ونظيره اي نظير
قل هو الله احد الله الصمد في وضع المظهر موضع المضمر لزيادة التمكين من غيره اي
من غير باب المسند اليه وبالحق اي بالحكمة المقتضية للانزال انزلناه اي القران وبالحق
نزل حيث لم يقل وبه نزل او ادخال الروع عطف على زيادة التمكين في ضمير
السامع وتربية المهابة وهذا كالتاكيد لادخال الروع او تقوية داعي
المامور ومثالهما اي مثال التقوية وادخال الروع مع التربية قول الخلفاء امير المؤمنين
يامرك بكذا مكان انا امرك به وعليه اي على وضع المظهر موضع المضمر لتقوية داعي

شل

من صمد اليه قصده

المأمور من غيره اي غير باب المسند اليه فاذا عزمت فتوكل على الله حسبك لم يقل
علي لما في لفظ الله من تقوية الداعي الى التوكل عليه لدلالته على ذات موصوفة بالاوصاف
الكاملة من القدرة الباهرة وغيرها او الاستعطاف اي طلب العطف والرحمة الهي
عبدك العاصي اتاكا مقرا بالذنوب وقد دعاكا لم يقل انا لما في لفظ عبدك من
التخضع واستحقاق الرحمة وترقب الشفقة قال السكاكي هذا اعني نقل الكلام عن الحكاية
الى الغيبة غير مختص بالمسند اليه ولا اي ولا النقل مطلقا مختص بهذا القدر اي بان يكون
عن الحكاية الى الغيبة ولا تخلو العبارة عن تسامح بل كل من التكلم والخطاب
والغيبة مطلقا اي سواء كان في المسند اليه او غيره وسواء كان كل منها واردا في الكلام
او كان مقتضى الظاهر ايراده ينقل الى الآخر فتصير الاقسام ستة حاصلة من ضرب
الثلثة في الاثنين ولفظ مطلقا ليس في عبارة السكاكي لكنه مراده بحسب ما علم من
مذهبه في الالتفات بالنظر الى الامثلة ويسمى هذا النقل عند علماء المعاني التفاتا
مأخوذ من التفات الانسان من يمينه الى شماله او بالعكس كقول امرء القيس تطاول
ليلك خطابا لنفسه التفاتا ومقتضى الظاهر ليلي بالاثمد بفتح الهمزة وضم الميم اسم
موضع والمشهور ان الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من الطرق الثلثة التكلم

فان قلت ... [illegible]

والخطاب والغيبة

والخطاب والغيبة بعد التعبير عنه اي عن ذلك المعنى بآخر منها اي بطريق آخر من طرق الثلثة
بشرط ان يكون التعبير الثاني على خلاف ما يقتضيه الظاهر ويترقبه السامع ولا بد
من هذا القيد ليخرج مثل قولنا انا زيد وانت عمرو ونحن اللذون صبحوا الصباحا
يوم النخيل غارة ملحاحا وقوله تعالى واياك نستعين واهدنا وانعمت فان الالتفات
انما هو في اياك نعبد والباقي جار على اسلوبه ومن زعم ان في مثل يا ايها الذين
آمنوا التفاتا والقياس آمنتم فقد سها على ما يشهد به كتب النحو وهذا اي
اي الالتفات بتفسير الجمهور اخص منه اي من تفسير السكاكي لان النقل عنده اعم
من ان يكون قد عبر عنه بطريق من الطرق ثم بطريق آخر او يكون مقتضى الظاهر
ان يعبر عنه بطريق منها فترك وعدل عنه الى طريق آخر فيتحقق الالتفات عنده
بتعبير واحد وعند الجمهور مخصوص بالاول حتى لا يتحقق الالتفات بتعبير واحد فكل
التفات عندهم التفات عنده من غير عكس كما في تطاول ليلك مثال
الالتفات من التكلم الى الخطاب قوله تعالى وما لي لا اعبد الذي فطرني واليه ترجعون
ومقتضى الظاهر ارجع والتحقيق ان المراد ما لكم لا تعبدون لكن لما عبر عنهم بطريق التكلم
كان مقتضى الظاهر السوق اجراء باقي الكلام على ذلك الطريق فعدل عنه الى الطريق

الخطاب فيكون التفاتا على المذهبين ومثال الالتفات من التكلم الى الغيبة انا
اعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر ومقتضى الظاهر فصل لنا ومثال الالتفات
من الخطاب الى التكلم قول الشاعر طحا اى ذهب بك قلب في الحسان طروب
ومعنى طروب في الحسان ان له طربا في طلب الحسان ونشاطا في مراودتها بعيد
الشباب تصغير بعد للقرب اى حين ولى الشباب وكاد ينصرم عصر ظرف
زمان مضاف الى الجملة الفعلية اعنى قوله حان اى قرب مشيب يكلفني ليلى فيه
التفات من الخطاب في بك الى التكلم ومقتضى الظاهر يكلفك وفاعل يكلفني
ضمير القلب وليلى مفعول الثاني والمعنى يطالبني القلب بوصل ليلى وروى يكلفني
بالتاء الفوقانية على انه مسند الى ليلى والمفعول الثاني محذوف اى شدائد
فراقها او على انه خطاب للقلب فيكون التفاتا آخر من الغيبة الى الخطاب وقد شط
اى بعد وليها اى قربها وعادت عواد بيننا وخطوب قال المرزوقي عادت يجوز
(صارت مرة)
ان يكون فاعلت من المعاداة كان الصوارف والخطوب صارت تعاديه
ويجوز ان يكون من عاد يعود اى عادت عواد وعوائق كانت تحول بيننا الى
ما كانت عليه قبل ومثال الالتفات من الخطاب الى الغيبة قوله تعالى حتى اذا كنتم

كنتم

خطوب جمع خطب ويراد به العظيم

كنتم في الفلك وجرين بهم والقياس بكم ومثال الالتفات من الغيبة الى التكلم
قوله تعالى الله الذي ارسل الرياح فتثير سحابا فسقناه ومقتضى الظاهر فساقه اى ساق
الله ذلك السحاب واجراه الى بلد ميت ومثال الالتفات من الغيبة الى
الخطاب قوله تعالى مالك يوم الدين اياك نعبد ومقتضى الظاهر اياه ووجهه
اى وجه حسن الالتفات ان الكلام اذا نقل من اسلوب الى اسلوب كان
ذلك الكلام احسن تطرية اى تجديدا واحداثا من طريت الثوب لنشاط
السامع وكان اكثر ايقاظا للاصغاء اليه اى الى ذلك الكلام لان لكل جديد
لذة وهذا وجه حسن الالتفات على الاطلاق وقد تختص مواقعه بلطائف غير
هذا الوجه العام كما في سورة الفاتحة فان العبد اذا ذكر الحقيق بالحمد عن قلب حاضر
يجد ذلك العبد من نفسه محركا للاقبال عليه اى على ذلك الحقيق بالحمد وكلما اجرى
عليه صفة من تلك الصفات العظام قوى ذلك المحرك الى ان يؤول الامر الى
خاتمتها اى خاتمة الصفات يعنى مالك يوم الدين المفيدة انه اى ذلك الحقيق
بالحمد مالك للامر كله في يوم الجزاء لانه اضيف مالك الى يوم الدين على طريق
الاتساع والمعنى على الظرفية اى مالك في يوم الدين والمفعول محذوف

دلالة

على التعميم في يوجب ذلك المحرك لتناهيه في القوة الاقبال عليه اي اقبال العبد
على ذلك الحقيق والخطاب بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة في المهمات
فالباء في بتخصيصه متعلق بالخطاب يقال خاطبته بالدعاء اذا دعوت له مواجهة
وغاية الخضوع هو معنى العبادة وعموم المهمات مستفاد من حذف مفعول
نستعين والتخصيص مستفاد من تقديم المفعول فاللطيفة المختص بها موقع هذا الالتفات
هي ان فيه تنبيها على ان العبد اذا اخذ في القراءة يجب ان يكون قراءته على
وجه يجد من نفسه ذلك المحرك ولما انجر الكلام الى ذكر خلاف مقتضى الظاهر اورد
عدة اقسام منه وان لم يكن من مباحث المسند اليه فقال ومن خلاف المقتضى
اي خلاف مقتضى الظاهر تلقي المخاطب اضافة المصدر الى المفعول اي تلقي المتكلم
المخاطب بغير ما يترقبه المخاطب والباء في بغير للتعدية وفي بحمل كلامه للسببية البا
اي انما تلقاه بغير ما يترقب بسبب ان حمل كلامه اي الكلام الصادر عن المخاطب
على خلاف مراده اي مراد المخاطب وانما حمل كلامه على خلاف مراده تنبيها
للمخاطب على انه اي ذلك الغير هو الاولى بالقصد والارادة كقول القبعثرى
للحجاج وقد قال الحجاج له اي للقبعثرى حال كون الحجاج متوعدا اياه لاحملنك

قول
على الادهم يعني القيد هذا مقول الحجاج مثل الامير يحمل على الادهم والاشهب هذا
مقول قول القبعثرى فابرز وعيد الحجاج في معرض الوعد وتلقاه بغير ما يترقب
بان حمل الادهم في كلامه على الفرس الادهم اي الذي غلب سواده حتى ذهب
البياض فضم اليه الاشهب اي الذي غلب بياضه ومراد الحجاج انما هو القيد فنبه
على ان الحمل على الفرس الادهم هو الاولى بان يقصده الامير اي من كان مثل
الامير في السلطان اي القهر والغلبة وبسطة اليد اي الكرم والمال والنعمة جدير
بان يصفد اي يعطي من اصفده لا ان يصفد اي يقيد من صفده او السائل
عطف على المخاطب اي تلقي السائل بغير ما يطلب بتنزيل سؤاله منزلة غيره
اي غير ذلك السؤال تنبيها للسائل على انه اي ذلك الغير الاولى بحاله او المهم له
كقوله تعالى يسألونك عن الاهلة قل هي مواقيت للناس والحج سألوا عن سبب
اختلاف القمر في زيادة النور ونقصانه فاجيبوا ببيان الغرض من هذا الاختلاف
وهو ان الاهلة بحسب ذلك الاختلاف معالم يوقت بها الناس امورهم في
المزارع والمتاجر ومحال الديون والصوم وغير ذلك ومعالم للحج يعرف
بها وقته وذلك للتنبيه على ان الاولى والاليق بحالهم ان يسألوا عن ذلك

لانهم لم يسوا ممن يطلعون لسهولة على دقايق علم الهيئة ولا يتعلق لهم به غرض وكقوله تعالى
يسئلونك ماذا ينفقون قل ما انفقتم من خير فللوالدين والاقربين واليتامى والمساكين
وابن السبيل سالوا عن بيان ما ينفقون فاجيبوا ببيان المصارف تنبيها على ان المهم هو السؤال
عنها لان النفقة لا يعتد بها الا ان يقع موقعها ومنها اى من خلاف مقتضى الظاهر التعبير
عن المعنى المستقبل بلفظ الماضى تنبيها على تحقق وقوعه اى وقوع المستقبل نحو
ويوم ينفخ في الصور فصعق من في السموات ومن في الارض الا ما شاء الله بمعنى يصعق
ومثله اى التعبير عن المستقبل بلفظ اسم الفاعل كقوله تعالى وان الدين لواقع مكان يقع
ونحوه اى التعبير عن المستقبل بلفظ اسم المفعول كقوله تعالى ذلك يوم مجموع له الناس
مكان يجمع وههنا بحث وهو ان كلا من اسمى الفاعل والمفعول قد يكون للاستقبال بغ
وان لم يكن في ذلك بحسب اصل الوضع فيكون كل منهما ههنا واقعا في موقعه واردا
على حسب مقتضى الظاهر والجواب ان كلا منهما حقيقة فيما تحقق فيه وقوع الوصف وقد
استعمل ههنا فيما لم يتحقق مجازا تنبيها على تحقق وقوعه ومنها اى من خلاف مقتضى
الظاهر القلب وهو ان يجعل احد اجزاء الكلام مكان الاخر والاخر مكانه نحو عرضت
الناقة على الحوض مكان عرضت الحوض على الناقة اى اظهرته عليها لتشرب وقبله اى

القلب

القلب السكاكي مطلقا وقال انه مما يورث الكلام ملاحة ورده غيره اى غير السكاكي
مطلقا لانه عكس المطلوب ونقيض المقصود والحق انه ان تضمن اعتبارا لطيفا غير الملاحة
التي اورثها نفس القلب قبل كقوله ومهمه اى مفازة مغبرة اى مملوة بالغبرة ارجاؤه
اى اطرافه ونواحيه جمع الرجا مقصورا كان لون ارضه سماؤه على حذف المضاف
اى لونها يعنى لون السماء فالمصرع الاخير من باب القلب والمعنى كان لون سمائه
لغبرتها لون ارضه والاعتبار اللطيف هو المبالغة في وصف لون السماء بالغبرة
كانه صار بحيث يشبه به لون الارض في ذلك مع ان الارض اصل فيه والا اى وان
لم يتضمن اعتبارا لطيفا رد لانه عدول عن مقتضى الظاهر من غير نكتة يعتد بها كقوله
فلما ان جرى سمن عليها كما طينت بالفدن اى القصر السياعا اى الطين المخلوط
بالتبن والمعنى كما طينت الفدن بالسياع يقال طينت السطح والبيت وللقائل
ان يقول انه يتضمن من المبالغة في وصف الناقة بالسمن ما لا يتضمنه قولنا كما طينت
الفدن بالسياع لايهامه ان السياع قد بلغ من العظم والكثرة الى ان صار بمنزلة الاصل
والفدن بالنسبة اليه [illegible] احوال المسند اما تركه فلما مر في حذف المسند اليه
كقوله ومن يك امسى بالمدينة رحله فاني وقيار بها لغريب الرحل هو المنزل والماوى

احوال المسند

وقيار اسم جمل للشاعر كذا في الصحاح وقيل اسم فرس ولفظ البيت خبر ومعناه التحسر و
والتوجع فالمسند الى قيار محذوف لقصد الاختصار والاحتراز عن العبث بناء على الظاهر
مع ضيق المقام بسبب التوجع ومحافظة الوزن ولا يجوز ان يكون قيار عطفا على محل اسم ان
وغريب خبرا عنهما لامتناع العطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر لفظا او تقديرا
واما اذا قدرنا له خبرا محذوفا فيجوز ان يكون هو عطفا على محل اسم ان لان الخبر مقدم
تقديرا فلا يكون مثل ان زيدا وعمرو ذاهبان بل مثل ان زيدا وعمرو لذاهب وهو
جائز ويجوز ان يكون قيار مبتدا والمحذوف خبره والجملة باسرها عطف على جملة ان مع
اسمها وخبرها وكقوله نحن بما عندنا وانت بما عندك راض والرأي مختلف فقوله
نحن مبتدا محذوف الخبر لما ذكر اي نحن بما عندنا راضون فالمحذوف ههنا خبر
الاول بقرينة الثاني وفي البيت السابق بالعكس وقولك زيد منطلق وعمرو اي وعمرو منطلق
فحذف للاحتراز عن العبث من غير ضيق المقام وقولك خرجت فاذا زيد اي موجود
او حاضر او واقف او بالباب او ما اشبه ذلك فحذف لما مر مع اتباع الاستعمال
لان اذا المفاجاة تدل على مطلق الوجود وقد ينضم اليها قرائن تدل على نوع خصوصية المسند
كلفظ الخروج المشعر بان المراد فاذا زيد بالباب او حاضر او نحو ذلك وقوله ان محلا

وان

وان مرتحلا وان في السفر اذ مضوا مهلا اي ان لنا في الدنيا حلولا وان لنا عنها الى
الآخرة ارتحالا والمسافرون قد توغلوا في المضي لا رجوع لهم ونحن على آثارهم عن قريب
فحذف المسند الذي هو ظرف قطعا لقصد الاختصار والعدول الى اقوى الدليلين اعني العقل
ولضيق المقام اعني المحافظة على الشعر ولاتباع الاستعمال لاطراد الحذف في مثل ان
مالا وان ولدا وان عددا وقد وضع سيبويه في كتابه لهذا بابا فقال هذا باب ان مالا
وان ولدا وقوله تعالى قل لو انتم تملكون خزائن رحمة ربي فقوله انتم ليس بمبتدا لان
لو انما تدخل على الفعل بل هو فاعل فعل محذوف والاصل لو تملكون تملكون فحذف الفعل
احترازا عن العبث لوجود المفسر ثم ابدل من الضمير المتصل ضمير المنفصل على ما هو القانون عند
حذف العامل فالمسند المحذوف ههنا فعل فيما سبق اسم او جملة وقوله تعالى فصبر جميل يحتمل
الامرين حذف المسند او المسند اليه اي فصبر جميل اجمل او فامري صبر جميل ففي الحذف
تكثير الفائدة بامكان حمل الكلام على المعنيين بخلاف ما لو ذكر فانه يكون نصا في احدهما
ولا بد للمحذوف من قرينة دالة عليه ليفهم منه المعنى كوقوع الكلام جوابا لسؤال محقق
نحو ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله اي خلقهن الله فحذف المسند
لان هذا الكلام عند تحقق ما فرض من الشرط والجزاء يكون جوابا عن سؤال محقق

والدليل على ان المرفوع فاعل والمسند محذوف فعلا انه جاء عند عدم الحذف كذلك كقوله تعالى
ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم وكقوله تعالى
قال من يحيي العظام وهي رميم قل يحييها الذي انشاها اول مرة او مقدر عطف على محقق
نحو قول ضرار بن نهشل يرثي يزيد بن نهشل ليبك يزيد كانه قيل من يبكيه فقال ضارع اي
يبكيه ضارع اي ذليل لخصومة لانه كان ملجأ للاذلاء وعونا للضعفاء وتمامه ومختبط مما تطيح
الطوائح والمختبط الذي ياتيك للمعروف من غير وسيلة وتطيح من الاطاحة وهي الاذهاب
والاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير القياس كلواقح جمع ملقحة ومما يتعلق بمختبط
وما مصدرية اي سائل يسأل من اجل اذهاب الوقائع ماله او بيبكي المقدر اي يبكي لاجل
اهلاك المنايا يزيد ويطيح على التقدير بمعنى الماضي عدل اليه استحضارا للصورة وذلك الامر
الهائل وفضله اي رجحان ليبك يزيد ضارع مبنيا للمفعول على خلافه يعني ليبك
يزيدا ضارع مبنيا للفاعل ناصبا ليزيد ورافعا لضارع بتكرر الاسناد بان اجمل
اولا اجمالا ثم فصل تفصيلا اما التفصيل فظاهر واما الاجمال فلانه لما قيل ليبك علم
ان هناك باكيا يسند اليه البكاء لان المسند الى المفعول لا بد له من فاعل محذوف
واقيم المفعول مقامه ولا شك ان المتكرر اوكد واقوى وان الاجمال ثم التفصيل اوقع

في النفس

في النفس وبوقوع نحو يزيد غير فضلة لكونه مسندا اليه لا مفعولا كما في خلافه وبكون معرفة
الفاعل كحصول النعمة غير مترقبة لان اول الكلام غير مطمع في ذكره اي في ذكر الفاعل
انتظار
لاسناد الفعل الى المفعول وتمام الكلام به بخلاف ما اذا بني للفاعل فانه مطمع
في ذكر الفاعل اذ لا بد للفعل من شيء يسند هو اليه واما ذكره اي ذكر المسند فلما مر
في ذكر المسند اليه من كون الذكر الاصل مع عدم المقتضي للعدول ومن الاحتياط لضعف
التعويل على القرينة مثل خلقهن العزيز العليم ومن التعريض بغباوة السامع نحو محمد
نبينا في جواب من قال من نبيكم وغير ذلك نحو الله الهنا او لاجل ان يتعين
بذكر المسند كونه اسما فيفيد الثبوت او فعلا فيفيد التجدد واما افراده اي جعل
المسند غير جملة فلكونه غير سببي مع عدم افادة تقوي الحكم اذ لو كان سببيا نحو
زيد قام ابوه او مفيدا للتقوي نحو زيد قام فهو جملة قطعا واما نحو زيد قائم فليس بمفيد
للتقوي بل هو قريب من زيد قام في ذلك وقوله مع عدم افادة التقوي الحكم
معناه مع عدم افادة نفس التركيب تقوي الحكم فيخرج ما يفيد التقوي بحسب التكرير
نحو عرفت عرفت او بحرف التاكيد نحو ان زيدا عارف او نقول ان تقوي
الحكم في الاصطلاح هو التاكيد بالطريق المخصوص نحو زيد قام فان قلت المسند في نحو

غير سببي ولا مفيد للتقوّي ومع هذا لا يكون مفردا كقولنا أنا سعيت في حاجتك ورجل جاءني وما أنا فعلت هذا عند قصد التخصيص قلت سلمنا أن ليس القصد في هذه الصور إلى التقوّي لكن لا نسلم أنها لا تفيد التقوّي ضرورة حصول تكرّر الإسناد الموجب للتقوّي ولو سلّم فالمراد أن إفراد المسند قد يكون لأجل هذا المعنى ولا يلزم منه تحقق الإفراد في جميع صور تحقق هذا المعنى ثم السببي والفعلي من اصطلاحات صاحب المفتاح حيث سمّى في النحو الوصف بحال الشيء نحو رجل كريم وصفا فعليا والوصف بحال ما هو من سببه نحو رجل كريم أبوه وصفا سببيا وسمّى في علم المعاني المسند في نحو زيد قام مسندا فعليا وفي نحو زيد قام أبوه مسندا سببيا وفسّرهما بما لا يخلو عن صعوبة وانغلاق فلهذا اكتفى المصنف في بيان المسند السببي بالمثال وقال والمراد بالسببي نحو زيد أبوه منطلق وكذا زيد انطلق أبوه ويمكن أن يفسّر المسند السببي بجملة علقت على مبتدأ بعائد لا يكون ذلك العائد مسندا إليه في تلك الجملة فخرج عنه المسند في نحو زيد منطلق أبوه لأنه مفرد وفي نحو قل هو الله أحد لأن تعليقها على المبتدأ ليس بعائد وفي نحو زيد قام وزيد هو قائم لأن العائد فيهما مسند إليه ودخل فيه نحو زيد أبوه قائم وزيد قام أبوه وزيد مررت به وزيد ضربت عمروا في داره وزيد ضربته

والمراد بالسببي صاحب [illegible] … نحو أبوه … وإنما سمي سببيا … في الأصل … الشيئين … هي العقدة … [illegible] … ومنصوبا ومجرورا … [illegible]

ونحو ذلك

ونحو ذلك من الجمل التي وقعت خبر مبتدأ ولا تفيد للتقوّي والعمدة في ذلك تتبّع كلام السكاكي لأنا لم نجد هذا الاصطلاح لمن قبله وأما كونه أي المسند فعلا فللتقييد أي تقييد المسند بأحد الأزمنة الثلاثة أعني الماضي وهو الزمان الذي قبل زمانك الذي أنت فيه والمستقبل هو الزمان الذي يترقب وجوده بعد هذا الزمان والحال وهو أجزاء من أواخر الماضي وأوائل المستقبل متعاقبة من غير مهلة وتراخ وهذا أمر عرفي وذلك لأن الفعل دال بصيغته على أحد الأزمنة الثلاثة من غير احتياج إلى قرينة تدل على ذلك بخلاف الاسم فإنه إنما يدل عليه بقرينة خارجية كقولنا زيد قائم الآن أو أمس أو غدا ولهذا قال على أخصر وجه ولما كان التجدد لازما للزمان لكونه كمّا غير قار الذات أي لا يجتمع أجزاؤه في الوجود والزمان جزء من مفهوم الفعل فكان الفعل مع إفادته التقييد بأحد الأزمنة الثلاثة مفيدا للتجدد والإشارة إلى هذا بقوله مع إفادة التجدد كقوله أوكلما وردت عكاظ وهو سوق للعرب كانوا يجتمعون فيه ويتناشدون ويتفاخرون وكانت فيه وقائع قبيلة بعثوا إليّ عريفهم وعريف القوم القيّم بأمرهم الذي شهر بذلك وعرف يتوسم أي يصدر عنه تفرّس الوجوه وتأملها شيئا فشيئا ولحظة فلحظة وأما

كونه اى كون المسند اسما فلافادة عدمهما اى عدم التقييد المذكور والتجدد ونفيهما لافادة
الدوام والثبوت لاغراض تتعلق بذلك كقوله لا يألف الدرهم المضروب صرتنا
لكن يمر عليها وهو منطلق يعنى ان الانطلاق من الصرة ثابت للدرهم دائما
قال الشيخ عبد القاهر موضوع الاسم على ان يثبت به الشىء للشىء من غير اقتضاء
انه يتجدد ويحدث شيئا فشيئا فلا تعرض فى نحو زيد منطلق لاكثر من اثبات
الانطلاق فعلا له كما فى زيد طويل وعمرو قصير واما تقييد الفعل وما يشبهه من اسم
الفاعل والمفعول وغيرهما بمفعول مطلق او به او فيه او له او معه ونحوه من الحال
والتمييز والاستثناء فلتربية الفائدة لان الحكم كلما ازداد خصوصا ازداد
غرابة وكلما ازداد غرابة ازداد افادة كما يظهر بالنظر الى قولنا شىء ما موجود
وفلان ابن فلان حفظ التورية فى سنة كذا فى بلد كذا ولما استشعر ههنا
سؤالا وهو ان خبر كان من مشبهات المفعول والتقييد به ليس لتربية الفائدة
لعدم الفائدة بدونه اشار الى جوابه بقوله والمقيد فى نحو كان زيد منطلقا هو منطلق
لا كان لان منطلقا هو نفس المسند وكان قيد له للدلالة على زمان النسبة كما اذا قلت
زيد منطلق فى الزمان الماضى واما تركه اى ترك التقييد فلمانع منها اى من تربية

الفائدة

الفائدة مثل خوف انقضاء المدة والفرصة بالنسبة الى المتكلم او ارادة ان
لا يطلع الحاضرون على زمان الفعل او مكانه او مفعوله او عدم العلم بالمقيدات
او نحو ذلك واما تقييده اى الفعل بالشرط مثل اكرمك ان تكرمنى وان تكرمنى
اكرمك فلاعتبارات وحالات تقتضى تقييده به لا تعرف الا بمعرفة ما بين
ادواته يعنى حروف الشرط واسمائه من التفصيل وقد بين ذلك التفصيل فى
علم النحو وفى هذا الكلام اشارة الى ان الشرط فى عرف اهل العربية قيد لحكم الجزاء
مثل المفعول ونحوه فقولك ان جئتنى اكرمك فى وقت مجيئك اياى بمنزلة قولك اكرمك
ولا يخرج الكلام بهذا التقييد عما كان عليه من الخبرية والانشائية ان كان الجزاء خبرا
فالجملة الشرطية خبرية نحو ان جئتنى اكرمك وان كان انشاء فانشائية
نحو ان جاءك زيد فاكرمه واما نفس الشرط فقد اخرجته الاداة عن الخبرية و
احتمال الصدق والكذب وما يقال من ان كلا من الشرط والجزاء خارج عن
الخبرية واحتمال الصدق والكذب بل الخبر هو مجموع الشرط والجزاء المحكوم فيه
بلزوم الثانى للاول فانما هو باعتبار المنطقيين فمفهوم قولنا كلما كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود باعتبار اهل العربية الحكم بوجود النهار فى كل وقت من اوقات

طلوع الشمس والمحكوم عليه هو النهار والمحكوم به هو الموجود وبحسب المنطقيين الحكم
بلزوم وجود النهار لطلوع الشمس فالمحكوم عليه طلوع الشمس والمحكوم به وجود النهار
فكم من فرق بين الاعتبارين ولكن لابد من النظر ههنا في ان واذا ولو لان
فيها ابحاثا كثيرة لم يتعرض لها في علم النحو فان واذا للشرط في الاستقبال لكن
ان لعدم الجزم بوقوع الشرط فلا يقع في كلام الله تعالى على الاصل الا حكاية او على
ضرب من التاويل واصل اذا الجزم بوقوعه فان واذا يشتركان في الاستقبال
بخلاف لو فانه يكون للماضي ويفترقان بالجزم بالوقوع وعدم الجزم به واما
عدم الجزم بلا وقوع الشرط فلم يتعرض له لكونه مشتركا بين ان واذا والمقصود
بيان وجه الافتراق ولذلك اي ولان اصل ان عدم الجزم بالوقوع كان
الحكم النادر الوقوع لكونه غير مقطوع به في الغالب موقعا لان
ولان اصل اذا الجزم بالوقوع غلب لفظ الماضي مع اذا على لفظ المضارع في
الاستقبال لدلالته على الوقوع قطعا نظرا الى نفس اللفظ وان نقل ههنا الى معنى
الاستقبال نحو فاذا جاءتهم اي قوم موسى الحسنة كالخصب والرخاء
قالوا لنا هذه اي هي مختصة بنا ونحن مستحقوها وان تصبهم سيئة اي جدب

وبلاء

وبلاء يطيروا اي يتشاءموا بموسى ومن معه من المؤمنين فجيء في جانب الحسنة بلفظ
الماضي مع اذا لان المراد بالحسنة الحسنة المطلقة التي حصولها مقطوع به
ولهذا عرفت الحسنة تعريف الجنس اي الحقيقة لان وقوع الجنس كالواجب لكثرته
واتساعه لتحققه في كل نوع بخلاف النوع الواحد وجيء في جانب السيئة
بلفظ المضارع مع ان لما ذكر بقوله والسيئة نادرة بالنسبة اليها اي
الى الحسنة المطلقة ولهذا نكرت السيئة ليدل على التقليل وقد تستعمل ان
في مقام الجزم بوقوع الشرط تجاهلا كما اذا سئل العبد عن سيده هل هو في
الدار وهو يعلم انه فيها فيقول ان كان فيها اخبرك فيتجاهل خوفا من السيد
او لعدم جزم المخاطب بوقوع الشرط فيجري الكلام على سنن اعتقاده كقولك
لمن يكذبك ان صدقت فماذا تفعل مع علمك بانك صادق او تنزيله
اي لتنزيل المخاطب العالم بوقوع الشرط منزلة الجاهل لمخالفته مقتضى العلم
كقولك لمن يؤذي اباه ان كان اباك فلا تؤذه او التوبيخ اي لتعيير
المخاطب على الشرط وتصوير ان المقام لاشتماله على ما يقلع الشرط عن اصله
لا يصلح الا لفرضه اي لفرض الشرط كما يفرض المحال لغرض من الاغراض نحو قوله تعالى

افنضرب عنكم الذكر اى انهملكم فنضرب عنكم القران وما فيه من الامر والنهى والوعد والوعيد
صفحا اى اعراضا او للاعراض او معرضين ان كنتم قوما مسرفين فيمن قرا ان بالكسر
فكونهم مسرفين امر مقطوع به لكن جى بلفظ ان لقصد التوبيخ وتصوير ان الاسراف
من العاقل العالم يجب ان لا يكون الا على سبيل الفرض والتقدير كالمفروض المحالات
لاشتمال المقام على الايات الدالة على ان الاسراف مما لا ينبغى ان يصدر عن العاقل
اصلا فهو بمنزلة المحال والمحال وان كان مقطوعا بعدم وقوعه لكنهم يستعملون فيه
ان لتنزيله منزلة ما لا قطع بعدمه على سبيل المساهلة وارخاء العنان لقصد التبكيت
كما فى قوله تعالى قل ان كان للرحمن ولد فانا اول العابدين او تغليب غير المتصف به
اى بالشرط على المتصف به كما اذا كان القيام قطعى الحصول لزيد غير قطعى لعمرو فيقول
ان قمتما كان كذا او قوله تعالى للمخاطبين المرتابين وان كنتم فى ريب مما نزلنا
على عبدنا يحتملهما اى يحتمل ان يكون للتوبيخ والتصوير المذكورين وان يكون لتغليب غير
المرتابين على المرتابين لانه كان فى المخاطبين من يعرف الحق وانما ينكره عنادا فجعل
الجميع كانه لا ارتياب لهم وههنا بحث وهو انه اذا جعل الجميع بمنزلة غير المرتابين
كان الشرط قطعى اللاوقوع فلا يصح استعمال ان فيه كما اذا كان قطعى الوقوع لانها

[illegible]

انما يستعمل

انما يستعمل فى المعانى المحتملة المشكوكة وليس المعنى ههنا على حدوث الارتياب
فى المستقبل ولهذا زعم الكوفيون ان ان ههنا بمعنى اذا ونص المبرد والزجاج
على ان ان لا تقلب كان الى معنى الاستقبال لقوة دلالته على المضى فمجرد التغليب
لا يصحح استعمال ان ههنا بل لا بد من ان يقال لما غلب صار الجميع بمنزلة غير المرتابين
فصار الشرط قطعى الانتفاء فاستعمل فيه ان على سبيل الفرض والتقدير
للتبكيت والالزام كقوله تعالى فان امنوا بمثل ما امنتم به فقد اهتدوا وقل
ان كان للرحمن ولد فانا اول العابدين والتغليب باب واسع يجرى فى فنون
كثيرة كقوله تعالى وكانت من القانتين غلب الذكر على الانثى بان اجرى الصفة
المشتركة بينهما على طريقة اجرائها على الذكور خاصة فان القنوت مما يوصف
به الذكور والاناث لكن لفظ قانتين انما يجرى على الذكور فقط ونحو قوله تعالى بل انتم
قوم تجهلون غلب جانب المعنى على جانب اللفظ لان القياس يجهلون بياء
الغيبة لان الضمير عائد الى قوم ولفظه لفظ الغائب لكونه اسما مظهرا لكنه
فى المعنى عبارة عن المخاطبين فغلب جانب الخطاب على جانب الغيبة ومنه
اى ومن التغليب الابوان للاب والام ونحوه كالعمرين لابى بكر وعمر والقمرين

للشمس والقمر وذلك بان يغلب احد المتصاحبين والمتشابهين على الآخر بان
يجعل الآخر متفقا له في الاسم ثم يثنى ذلك الاسم ويقصد اليهما جميعا فمثل ابوان ليس
من قبيل قمرين لما وكانت من القانتين كما توهمه بعضهم لان الابوة ليست صفة
مشتركة بينهما كالقنوت فالحاصل ان مخالفة الظاهر في مثل قانتين من جهة الهيئة
والصيغة وفي مثل ابوان من جهة المادة وجوهر اللفظ بالكلية ولكونهما اي ان
واذا لتعليق امر هو حصول مضمون الجزاء بغيره يعني حصول مضمون الشرط في
الاستقبال متعلق بغيره على معنى انه يجعل حصول الجزاء مرتبا ومتعلقا على حصول
الشرط في الاستقبال ولا يجوز ان يتعلق بتعليق امر لان التعليق انما هو في زمان
التكلم لا في الاستقبال الا ترى انك اذا قلت ان دخلت الدار فانت
حر فقد علقت في هذه الحال حريته على دخول الدار في الاستقبال كان كل من
جملتي كل من ان واذا يعني الشرط والجزاء فعلية استقبالية اما الشرط فلانه
مفروض الحصول في الاستقبال فيمتنع ثبوته ومضيه واما الجزاء فلان حصوله
معلق على حصول الشرط في الاستقبال فيمتنع تعليق حصول الحاصل الثابت
على حصول ما يحصل في المستقبل ولا يخالف ذلك لفظا الا لنكتة لامتناع

مخالفة

مخالفة مقتضى الظاهر من غير فائدة وقوله لفظا اشارة الى ان الجملتين وان جعلت
كلتاهما او احديهما اسمية او فعلية ماضوية فالمعنى على الاستقبال حتى ان قولنا ان
اكرمتني الآن فقد اكرمتك امس معناه ان تعتد باكرامك اياي الآن فاعتد باكرامي
اياك امس وقد يستعمل ان في غير الاستقبال قياسا مطردا كان يكون ان كنتم
في ريب مما نزلنا ونحو ان كنتم في شك مما وكذا اذا جي بها في مقام
التاكيد وبعد واو الحال لمجرد الوصل والربط دون الشرط نحو زيد وان كثر ماله
بخيل وعمرو وان اعطى جاها لئيم وفي غير ذلك قليلا كقوله فيا وطني ان فاتني
بك سابق من الدهر فلينعم لساكنك البال ثم اشار الى تفصيل النكتة
الداعية الى العدول عن لفظ الفعل المستقبل كابراز غير الحاصل في معرض الحاصل بقوله
لقوة الاسباب المتاخذة في حصوله نحو ان اشترينا كان كذا حال انعقاد
اسباب الاشتراء او كون ما هو للوقوع كالواقع هذا عطف على قوة الاسباب
وكذا المعطوفات بعد ذلك لانها كلها علل لابراز غير الحاصل في معرض الحاصل
على ما اشار اليه في اظهار الرغبة ومن زعم انها كلها عطف على ابراز غير الحاصل في
معرض الحاصل فقد سها سهوا بينا او التفاؤل او اظهار الرغبة في وقوعه اي

وقوع الشرط كما تقول ان ظفرت بحسن العاقبة فهو المرام هذا يصلح مثالا للتفاؤل ولاظهار
الرغبة ولما كان ما اقتضى اظهار الرغبة ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل يحتاج
الى بيان اشار اليه بقوله فان الطالب اذا عظمت رغبته في حصول امر يكثر
تصوره اي الطالب اياه اي ذلك الامر فربما يخيل ذلك الامر اليه اي الى
ذلك الطالب حاصلا فيعبر عنه بلفظ الماضي وعليه اي على استعمال الماضي
مع ان لاظهار الرغبة في الوقوع ورد قوله تعالى ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء
ان اردن تحصنا حيث لم يقل ان يردن فان قيل تعليق النهي عن الاكراه
بارادتهن التحصن يشعر بجواز الاكراه عند انتفائها على ما هو مقتضى التعليق بالشرط
اجيب بان القائلين بان التقييد بالشرط يدل على نفي الحكم عند انتفائه انما يقولون
به اذا لم يظهر للشرط فائدة اخرى ويجوز ان يكون فائدته في الاية المبالغة
في النهي عن الاكراه يعني انهن اذا اردن العفة فالمولى احق بارادتها وايضا
دلالة الشرط على انتفاء الحكم عند انتفائه انما هو بحسب الظاهر والاجماع القاطع
على حرمة الاكراه مطلقا قد عارضه والظاهر يدفع بالقاطع قال السكاكي او
للتعريض اي ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل اما لما ذكر واما للتعريض بان

نسب الفعل

نسب الفعل الى احد والمراد غيره نحو قوله تعالى ولقد اوحي اليك والى الذين من قبلك
لئن اشركت ليحبطن عملك فالمخاطب هو النبي صلى الله عليه وسلم وعدم اشراكه مقطوع به
لكن جيء بلفظ الماضي ابرازا للاشراك في معرض الحاصل على سبيل الفرض
والتقدير تعريضا لمن صدر عنهم الاشراك بانه قد حبطت اعمالهم كما اذا
شتمك احد فتقول والله ان شتمني الامير لاضربنه ولا يخفى عليك انه لا معنى للتعريض
لمن لم يصدر عنهم الاشراك وان ذكر المضارع لا يفيد التعريض لكونه على
الاصل ولما كان في هذا الكلام نوع خفاء وضعف نسبه الى السكاكي والا
فهو قد ذكر جميع ما تقدم ثم قال ونظيره اي نظير لئن اشركت في التعريض
لا في استعمال الماضي مقام المضارع في الشرط للتعريض قوله تعالى وما لي لا اعبد
الذي فطرني واليه ترجعون اي وما لكم لا تعبدون الذي فطركم بدليل واليه
ترجعون اذ لولا التعريض لكان المناسب ان يقال واليه ارجع على ما هو الموافق
للسياق ووجه حسنه اي حسن هذا التعريض اسماع المتكلم المخاطبين
الذين هم اعداؤه الحق هو المفعول الثاني للاسماع على وجه لا يزيد ذلك
الوجه غضبهم وهو اي ذلك الوجه ترك التصريح بنسبتهم الى الباطل

ولتعين عطف على قوله لا يزيد وليس هذا في كلام السكاكي اي على وجه تعين
على قوله اي على قبول الحق لكونه اي لكون ذلك الوجه ادخل في التحامي عن السجع
لانه حينئذ لا يريد المتكلم لهم الا ما يريده لنفسه ولو للشرط اي لتعليق حصول مضمون الجزاء
بحصول مضمون الشرط فرضا في الماضي مع القطع بانتفاء الشرط فيلزم انتفاء
الجزاء كما تقول لو جئتني لاكرمتك معلقا الاكرام بالمجيء مع القطع بانتفائه
فيلزم انتفاء الاكرام فهي لامتناع الثاني اعني الجزاء لامتناع الاول
اعني الشرط يعني ان الجزاء منتف بسبب انتفاء الشرط هذا هو المشهور بين
الجمهور واعترض عليه ابن الحاجب بان الاول سبب والثاني مسبب و
انتفاء السبب لا يدل على انتفاء المسبب لجواز ان يكون للشيء اسباب متعددة
بل الامر بالعكس لان انتفاء المسبب يدل على انتفاء جميع اسبابه فهي لامتناع
الاول لامتناع الثاني الا ترى ان قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا
انما سيق ليستدل بامتناع الفساد على امتناع التعدد والآلهة دون العكس
واستحسن المتأخرون رأي ابن الحاجب حتى كادوا يجمعون على انها لامتناع
الاول لامتناع الثاني اما لما ذكره واما لان الاول ملزوم والثاني لازم

يو

يوجب انتفاء الملزوم من غير عكس لجواز ان يكون اللازم اعم وانا اقول منشأ هذا
الاعتراض قلة التأمل لانه ليس معنى قولهم لو لامتناع الثاني لامتناع الاول
انه يستدل بامتناع الاول على امتناع الثاني حتى يرد عليه ان انتفاء السبب او
الملزوم لا يوجب انتفاء المسبب او اللازم بل معناه انها للدلالة على ان انتفاء
الثاني في الخارج انما هو بسبب انتفاء الاول فمعنى لو شاء الله لهداكم
اجمعين ان انتفاء الهداية انما هو بسبب انتفاء المشيئة يعني انها تستعمل للدلالة
على ان علة انتفاء مضمون الجزاء في الخارج هي انتفاء مضمون الشرط من غير
التفات الى ان علة العلم بانتفاء الجزاء ما هي الا ترى ان قولهم لولا
لامتناع الثاني لوجود الاول نحو لولا علي لهلك عمر معناه ان وجود علي
سبب لعدم هلاك عمر لا ان وجوده دليل على ان عمر لم يهلك
ولهذا صح مثل قولنا لو جئتني لاكرمتك لكنك لم تجئ اعني عدم الاكرام
بسبب عدم المجيء قال الحماسي ولو طار ذو حافر قبلها لطارت ولكنه لم يطر
يعني ان عدم طيران تلك الفرس بسبب انه لم يطر ذو حافر قبلها وقال المعري
ولو دامت الدولات كانوا كغيرهم رعايا ولكن ما لهن دوام واما

المنطقيون فقد جعلوا ان ولو اداة اللزوم وانما يستعملونها في القياسات
لحصول العلم بالنتائج فهي عندهم للدلالة على ان العلم بانتفاء الثاني علة للعلم
بانتفاء الاول ضرورة انتفاء الملزوم بانتفاء اللازم من غير التفات
الى ان علة انتفاء الجزاء في الخارج ما هي وقوله تعالى لو كان فيهما الهة الا
الله لفسدتا وارد على هذه القاعدة لكن الاستعمال على قاعدة اللغة هو
الشائع المستفيض وتحقيق هذا البحث على ما ذكرناه من اسرار هذا الفن وفي
هذا المقام مباحث اخرى شريفة اوردناها في الشرح واذا كان لو للشرط
في الماضي فيلزم عدم الثبوت والمضي في جملتيها ليوافق الغرض اذ
الثبوت ينافي التعليق والاستقبال ينافي المضي فلا يعدل في جملتيها
عن الفعلية الماضوية الا لنكتة ومذهب المبرد انها تستعمل في المستقبل
استعمال ان وهو مع قلته ثابت نحو قوله عليه السلام اطلبوا العلم ولو بالصين
واني اباهي بكم الامم يوم القيمة ولو بالسقط فدخولها على المضارع في
نحو لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم اي لوقعتم في جهد وهلاك لقصد
استمرار الفعل فيما مضى وقتا فوقتا والفعل هو الاطاعة يعني ان امتناع

عنتكم

عنتكم بسبب امتناع استمراره على اطاعتكم فان المضارع يفيد الاستمرار ودخول
لو عليه يفيد امتناع الاستمرار ويجوز ان يكون الفعل امتناع الاطاعة يعني ان امتناع
عنتكم بسبب استمرار امتناعه عن اطاعتكم لانه كما ان المضارع المثبت يفيد
استمرار الثبوت يجوز ان يفيد المنفي استمرار النفي والداخل عليه لو يفيد استمرار
الامتناع كما ان الجملة الاسمية المثبتة تفيد تاكيد الثبوت ودوامه والمنفية
تفيد تاكيد النفي ودوامه لا نفي التاكيد والدوام كقوله تعالى وما هم بمؤمنين
ردا لقولهم آمنا على ابلغ وجه وآكده كما في قوله تعالى الله يستهزئ بهم بعد
قولهم انما نحن مستهزؤن حيث لم يقل الله مستهزئ بهم قصدا الى استمرار
الاستهزاء وتجدده وقتا فوقتا ودخولها على المضارع في نحو ولو ترى
الخطاب لمحمد صلى الله عليه وسلم او لكل من تتأتى منه الرؤية اذ وقفوا على النار اي اروها
حتى يعاينوها او اطلعوا عليها اطلاعا هي تحتهم او ادخلوها فيعرفون مقدار
عذابها وجواب لو محذوف اي لرأيت امرا فظيعا لتنزيله اي المضارع
منزلة الماضي لصدوره اي المضارع او الكلام عمن لا خلاف في اخباره
فهذه الحال انما هي في القيمة لكنها جعلت بمنزلة الماضي المتحقق فاستعمل فيها لو

واذا المحقصان بالماضي لكن عدل عن لفظ الماضي ولم يقل ولو رأيت اشارة
الى انه كلام من لا خلاف في اخباره والمستقبل عنده بمنزلة الماضي في تحقق
الوقوع فهذا الامر مستقبل في التحقيق ماض بحسب التأويل كأنه قيل قد انقضى
هذا الامر لكنك ما رأيته ولو رأيته رأيت امرا فظيعا كما عدل عن الماضي الى
المضارع في قوله تعالى ربما يود الذين كفروا لتنزيله منزلة الماضي لصدوره عمن
لا خلاف في اخباره وانما كان الاصل ههنا هو الماضي لانه قد التزم ابن
السراج وابو علي في الايضاح ان الفعل الواقع بعد رب المكفوفة بما يجب
ان يكون ماضيا لانها للتقليل في الماضي ومعنى التقليل ههنا انه
يدهشهم اهوال القيمة فيبهتون فان وجدت منهم افاقة ما تمنوا ذلك وقيل
هي مستعارة للتكثير او للتحقيق ومفعول يود محذوف اي ربما يود الذين كفروا
الاسلام بدلالة قوله لو كانوا مسلمين ولو للتمني حكاية لودادتهم واما على راي من جعل
لو للتمني حرفا مصدرية فمفعول يود هو قوله لو كانوا مسلمين او لاستحضار الصورة
عطف على قوله لتنزيله يعني ان العدول من الماضي الى المضارع في نحو ولو ترى
اذ الماوكردا اما لاستحضار صورة روية الكافرين موقوفين على النار لان

المضارع

المضارع مما يدل على الحال الذي من شأنه ان يشاهد كأنه يستحضر بلفظ المضارع
تلك الصورة ليشاهدها السامعون ولا يفعل ذلك الا في امر يهتم بمشاهدته لغرابة
او فظاعة او نحو ذلك كما قال الله تعالى فتثير سحابا فسقناه بلفظ المضارع بعد
قوله الله الذي ارسل الرياح استحضارا لتلك الصورة البديعة الدالة على القدرة
الباهرة يعني صورة اثارة السحاب مسخرا بين السماء والارض على الكيفية المخصوصة
والانقلابات المتفاوتة واما تنكيره اي تنكير المسند فلارادة عدم الحصر والعهد
الدال عليهما التعريف كقولك زيد كاتب وعمرو شاعر او للتفخيم نحو هدى للمتقين
على انه خبر مبتدأ محذوف او خبر ذلك الكتاب او للتحقير نحو ما زيد شيئا
واما تخصيصه اي المسند بالاضافة نحو زيد غلام رجل او الوصف نحو زيد رجل
عالم فلكون الفائدة اتم لما مر من ان زيادة الخصوص توجب اتمية الفائدة
واعلم ان جعل معمولات المسند كالحال ونحوه من المقيدات وجعل الاضافة والوصف
من المخصصات انما هو مجرد اصطلاح وقيل لان التخصيص عبارة عن نقص الشيوع ولا
شيوع للفعل لانه انما يدل على مجرد المفهوم والحال تقيده والوصف يجيء في
الاسم الذي فيه الشيوع فيخصصه وفيه نظر واما تركه اي ترك تخصيص المسند بالاضافة

والوصف ظاهر مما سبق في ترك تقييد المسند لمانع من تربية الفائدة وأما
تعريفه فلإفادة السامع حكما على أمر معلوم له بإحدى طرق التعريف يعني أنه يجب
عند تعريف المسند تعريف المسند إليه إذ ليس في كلامهم مسند إليه نكرة ومسند معرفة
في الجملة الخبرية بآخر مثله أي حكما على أمر معلوم بأمر آخر مثله في كونه معلوما
للسامع بإحدى طرق التعريف سواء اتحد الطريقان نحو الراكب هو المنطلق أو اختلفا
نحو زيد هو المنطلق أو لازم حكم عطف على حكما كذلك أي على أمر معلوم بآخر مثله
وفي هذا تنبيه على كون المبتدأ والخبر معلومين لا ينافي إفادة الكلام للسامع فائدة
مجهولة لأن العلم بنفس المبتدأ والخبر لا يستلزم العلم بانتساب أحدهما إلى الآخر
نحو زيد أخوك وعمرو المنطلق حال كونه معرفا باعتبار العهد تعريف الجنس
وظاهر لفظ الكتاب أن نحو زيد أخوك إنما يقال لمن يعرف أن له أخا
والمذكور في الإيضاح أنه يقال لمن يعرف زيدا بعينه سواء يعرف أن له أخا أو
لم يعرف ووجه التوفيق ما ذكره بعض المحققين من النحاة أن أصل وضع تعريف
الإضافة على اعتبار العهد وإلا لم يبق فرق بين غلام زيد وغلام لزيد فلم يكن أحدهما
معرفة والآخر نكرة لكن كثيرا ما يقال جاءني غلام زيد من غير إشارة إلى معين

كالمعرف

كالمعرف باللام وهو خلاف وضع الإضافة فما في الكتاب ناظر إلى أصل
الوضع وما في الإيضاح إلى خلافه وعكسهما أي ونحو عكس المثالين وهو أخوك
زيد والمنطلق عمرو والضابط في التقديم أنه إذا كان للشيء صفتان من صفات
التعريف وعرف السامع اتصافه بإحداهما دون الأخرى فأيهما كان بحيث
يعرف السامع اتصاف الذات به وهو كالطالب بحسب زعمك أن تحكم
عليه بالأخرى يجب أن تقدم اللفظ الدال عليه وتجعله مبتدأ وأيهما كان بحيث
يجهل اتصاف الذات به وهو كالطالب بحسب زعمك أن تحكم بثبوته للذات
واتصافها به يجب أن تؤخر اللفظ الدال عليه وتجعله خبرا فإذا عرف السامع
زيدا بعينه واسمه ولا يعرف اتصافه بأنه أخوه وأردت أن تعرفه ذلك
قلت زيد أخوك وإذا عرف أخا له ولا يعرف على التعيين وأردت
أن تعرفه بعينه قلت أخوك زيد ولا يصح زيد أخوك ويظهر ذلك
في قولنا رأيت أسودا غابها الرماح ولا يصح رماحها الغاب والثاني
يعني اعتبار تعريف الجنس قد يفيد قصر الجنس على شيء تحقيقا نحو زيد الأمير إذا
لم يكن أمير سواه أو مبالغة لكماله فيه أي لكمال ذلك الشيء في ذلك الجنس

او بالعكس نحو عمرو الشجاع اي الكامل في الشجاعة كانه لا اعتداد بشجاعة غيره لقصورها
عن رتبة الكمال وكذا اذا جعل المعرف بلام الجنس مبتدا نحو الامير زيد والشجاع
عمرو ولا تفاوت بينهما وبين ما تقدم في افادة قصر الامارة على زيد والشجاعة
على عمرو والحاصل ان المعرف بلام الجنس ان جعل مبتدا فهو مقصور على الخبر سواء كان
الخبر معرفة او نكرة وان جعل خبرا فهو مقصور على المبتدا والجنس قد يبقى على اطلاقه
كما مر وقد يقيد بوصف او حال او ظرف او نحو ذلك نحو الرجل الكريم وهو السائر
راكبا وهو الامير في البلد وهو الواهب الالوف قنطار وجميع ذلك معلوم
بالاستقراء وتصفح تراكيب البلغاء وقوله قد يفيد بلفظ قد اشارة الى انه قد
لا يفيد القصر كما في قول الخنساء اذا قبح البكاء على قتيل رايت بكاءك الحسن
الجميلا فانه يعرف بحسب الذوق السليم والطبع المستقيم والتدرب في
معرفة معاني كلام العرب ان ليس المعنى ههنا على القصر وان امكن ذلك بحسب النظر
الظاهر والتامل القاصر وقيل في نحو زيد المنطلق والمنطلق زيد الاسم متعين للابتدا
تقدم او تاخر لدلالته على الذات والصفة متعينة للخبرية تقدمت او تاخرت
لدلالتها على امر نسبي لان معنى المبتدا المنسوب اليه ومعنى الخبر المنسوب

والذات

والذات هي المنسوب اليها والصفة هي المنسوب سواء قلنا زيد المنطلق والمنطلق
زيد بكون زيد مبتدا والمنطلق خبرا وهذا راي الامام الرازي قدس سره ورد بان
بان المعنى الشخص الذي له الصفة صاحب هذا الاسم يعني ان الصفة تجعل دالة على الذات
ومسندا اليها والاسم يجعل دالا على امر نسبي ومسندا واما كونه اي كون المسند
جملة فللتقوي نحو زيد قام او لكونه سببيا نحو زيد ابوه قائم لما مر من ان افراده
يكون لكونه غير سببي مع عدم افادة تقوي الحكم وسبب التقوي في نحو زيد
قام على ما ذكره صاحب المفتاح وهو ان المبتدا لكونه مبتدا يستدعي
ان يسند اليه شيء فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند الى ذلك المبتدا صرف
المبتدا الى نفسه سواء كان خاليا عن الضمير او متضمنا له فينعقد بينهما حكم ثم اذا
كان متضمنا لضمير المعتد به بان لا يكون مشابها للخالي عن الضمير كما في زيد قائم
صرفه ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا فيكتسي الحكم قوة فعلى هذا يختص التقوي بما يكون
مسندا الى ضمير المبتدا ويخرج عنه نحو زيد ضربته ويجب ان يجعل سببيا
واما على ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز وهو ان الاسم لا يؤتى به معرى عن
عن العوامل الا لحديث قد نوي اسناده اليه فاذا قلت زيد فقد اشعرت

صرفه المبتدا

قلب السامع بالكتب تريدا الاخبار عنه وهذا توطئة له وتقدمة للاعلام به فاذا قلت
فاما دخل في قلبه دخول المانوس وهذا اشد للثبوت وامنع من الشبهة ولذلك ولان الجملة
ليس الاعلام بالشيء بغتة مثل الاعلام به بعد التنبيه عليه والتقدمة فان ذلك
يجري مجرى تاكيد الاعلام في التقوي والاحكام فيدخل فيه نحو زيد ضربته وعمرو مررت به
ومما يكون المسند فيه جملة لا للسببية والتقوي خبر ضمير الشأن ولم يتعرض له لشهرة
امره وكونه معلوما مما سبق واما صورة التخصيص نحو انا سعيت في حاجتك ورجل
جاءني فهو داخل في التقوي على ما قررناه واسميتهما وفعليتهما وشرطيتهما لما مر يعني
ان كون المسند جملة للسببية او التقوي وكون الجملة اسمية للدوام والثبوت
وكونها فعلية للتجدد والحدوث والدلالة على احد الازمنة على اخصر وجه وكونها شرطية
للاعتبارات المختلفة الحاصلة من ادوات الشرط وظرفيتها لاختصار الفعلية اذ هي اي فيتها
الظرفية مقدرة بالفعل على الاصح لان الفعل هو الاصل في العمل وقيل
باسم الفاعل لان الاصل في الخبر ان يكون مفردا ورجح الاول بوقوع الظرف
صلة للموصول نحو الذي في الدار اخوك واجيب بان الصلة من مظان الجملة
بخلاف الخبر ولو قال اذ الظرف مقدر بالفعل على الاصح لكان اصوب لان

الظرف

القول

لان تلك الاستعمال [illegible]

ظاهر عبارته يقتضي ان الجملة الظرفية مقدرة باسم الفاعل على غير الاصح ولا يخفى
فساده واما تاخيره اي تاخير المسند فلان ذكر المسند اليه اهم كما مر في تقديم
المسند اليه واما تقديمه اي المسند فلتخصيصه بالمسند اليه اي لقصر المسند اليه على
المسند على ما حققناه في ضمير الفصل لان معنى قولنا تميمي انا هو انه مقصور على التميمية
لا يتجاوزها الى القيسية نحو لا فيها غول اي بخلاف خمور الدنيا فان فيها
غولا فان قلت المسند هو الظرف اعني فيها والمسند اليه ليس مقصورا عليه بل على
جزء منه اعني الضمير المجرور الراجع الى الخمور الجنة قلت المقصود ان عدم الغول مقصور
على الاتصاف بفي خمور الجنة لا يتجاوزه الى الاتصاف بفي خمور الدنيا
فان اعتبرت النفي في جانب المسند فالمعنى ان الغول مقصور على عدم الحصول في
خمور الجنة لا يتجاوز الى عدم الحصول في خمور الدنيا فالمسند اليه مقصور على المسند
قصرا غير حقيقي وكذا القياس في قوله تعالى لكم دينكم ولي دين ونظيره ما ذكره صاحب
المفتاح في قوله تعالى ان حسابهم الا على ربي من ان المعنى حسابهم مقصور على
الاتصاف بعلى ربي لا يتجاوز الى الاتصاف بعلى غيره فجميع ذلك
من قصر الموصوف على الصفة دون العكس كما توهم بعضهم ولهذا اي فلان التقديم

يفيد التخصيص لم يقدم الظرف الذي هو المسند على المسند إليه في لا ريب فيه
ولم يقل لا فيه ريب لئلا يفيد تقديمه عليه ثبوت الريب في سائر الكتب السماوية
بناء على اختصاص عدم الريب بالقرآن وإنما قال في سائر كتب الله لأنه المعتبر
في مقابلة القرآن كما أن المعتبر في مقابلة خمور الجنة هي خمور الدنيا لا مطلق المشروبات
وغيرها أو التنبيه عطف على تخصيصه أي تقديم المسند للتنبيه من أول الأمر على أنه
أي المسند خبر لا نعت بالتأمل في المعنى والنظر إذ النعت لا يتقدم على المنعوت
وإنما قال من أول الأمر لأنه ربما يعلم أنه خبر لا نعت بالتأمل في المعنى وبالنظر إلى
أنه لم يرد في الكلام خبر للمبتدأ كقوله له همم لا منتهى لكبارها وهمته الصغرى أجل من الدهر
حيث لم يقل همم له أو التفاؤل نحو سعدت بغرة وجهك الأيام أو التشويق إلى
ذكر المسند إليه بأن يكون في المسند المتقدم طول يشوق النفس إلى ذكر المسند إليه
فيكون له وقع في النفس ومحل من القبول لأن الحاصل بعد الطلب أعز من المنساق
بلا تعب كقوله ثلاثة هذا هو المسند المتقدم الموصوف بقوله تشرق من أشرق
بمعنى صار مضيئا الدنيا فاعل تشرق والعائد إلى الموصوف هو الضمير المجرور في قوله
ببهجتها أي بحسنها إذ نظارتها أي تصير الدنيا منورة ببهجة هذه الثلاثة وبهائها

والمسند إليه

والمسند إليه المتأخر وهو قوله شمس الضحى وأبو إسحاق والقمر تنبيه كثير مما ذكر في هذا الباب
يعني باب المسند والذي قبله يعني باب المسند إليه غير مختص بهما كالذكر والحذف
وغيرهما من التعريف والتنكير والتقديم والتأخير والإطلاق والتقييد وغير ذلك
مما سبق وإنما قال كثير لأن بعضها مختص بالبابين كضمير الفصل المختص بما بين المسند إليه
والمسند وككون المسند فعلا فإنه مختص بالمسند إذ كل فعل مسند وأما ما
قيل هو إشارة إلى أن جميعها لا يجري في غير البابين كالتعريف فإنه لا يجري في
الحال والتمييز وكالتقديم فإنه لا يجري في المضاف إليه وفيه نظر لأن قولنا جميع ما ذكر
في البابين غير مختص بهما لا يقتضي أن يجري شيء من المذكورات في كل واحد من الأمور التي
هي غير المسند والمسند إليه فضلا عن أن يجري كل منها فيه إذ يكفي لعدم الاختصاص
بالبابين ثبوته في شيء مما يغايرهما فافهم والفطن إذا أتقن اعتباره ذلك
فيهما أي في البابين لا يخفى عليه اعتباره في غيرهما من المفاعيل والملحقات بها
والمضاف إليه

أحوال متعلقات الفعل

قد أشير في التنبيه إجمالا إلى أن كثيرا
من الاعتبارات السابقة يجري في متعلقات الفعل لكن ذكر في هذا الباب تفصيل بعض
من ذلك لاختصاصه بمزيد بحث ومهد لذلك مقدمة فقال الفعل مع المفعول

كالفعل مع الفاعل في ان الغرض من ذكره معه اي ذكر كل من الفاعل والمفعول مع الفعل
او ذكر الفعل مع كل منهما افادة تلبسه به اي تلبس الفعل بكل منهما اما بالفاعل فمن جهة
صدوره عنه واما بالمفعول فمن جهة وقوعه عليه لا افادة وقوعه مطلقا اي ليس الغرض من ذكره
معه افادة وقوع الفعل وثبوته في نفسه من غير ارادة ان يعلم ممن وقع اذ لو اريد وعلى من وقع
ذلك قيل وقع الضرب او وجد او ثبت من غير ذكر الفاعل او المفعول
لكونه عبثا فاذا لم يذكر المفعول به معه اي مع الفعل المتعدي المسند الى فاعله فالغرض
ان كان اثباته اي اثبات الفعل لفاعله او نفيه عنه مطلقا اي من غير اعتبار عموم
في الفعل بان يراد جميع افراده او خصوصه بان يراد بعضها ومن غير اعتبار تعلقه مفعول
بمن وقع عليه فضلا عن عمومه وخصوصه نزل الفعل المتعدي منزلة اللازم ولم
يقدر له مفعول لان المقدر كالمذكور في ان السامع يفهم منهما ان الغرض الاخبار
بوقوع الفعل من الفاعل باعتبار تعلقه بمن وقع عليه فان قولنا فلان يعطي فينتقض غرض المتكلم
الدنانير يكون لبيان جنس ما يتناوله الاعطاء لا لبيان كونه معطيا ويكون كلاما
مع من اثبت له اعطاء غير الدنانير لا مع من نفى ان يوجد منه اعطاء وهو اي هذا
القسم الذي نزل منزلة اللازم ضربان لانه اما ان يجعل الفعل حال كونه مطلقا

اي من غير

اي من غير اعتبار عموم او خصوص فيه ومن غير اعتبار تعلقه بمفعول كناية عنه اي عن ذلك الفعل
متعلقا بمفعول مخصوص دلت عليه قرينة او لا يجعل كذلك الثاني
كقوله تعالى قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون فان الغرض اثبات العلم لهم
ونفيه عنهم من غير اعتبار عموم في افراده ولا خصوص ومن غير اعتبار تعلقه بمعلوم عام او خاص
والمعنى لا يستوي من يوجد له حقيقة العلم ومن لا يوجد له ولم يجعل مطلق الحسي كناية
عن العلم بمعلوم مخصوص دلت عليه القرينة وانما قدم الثاني لانه باعتبار كثرة وقوعه
اشد اهتماما بحاله السكاكي ذكر في بحث افادة اللام الاستغراق انه اذا كان
المقام خطابيا لا استدلاليا كقوله عليه الصلوة والسلام المؤمن غر كريم والمنافق
خب لئيم حمل المعرف باللام مفردا كان او جمعا على الاستغراق بعلة ايهام ان
القصد الى فرد دون آخر مع تحقق الحقيقة فيهما ترجيح لاحد المتساويين على الآخر
ثم ذكر في بحث حذف المفعول به انه قد يكون للقصد الى نفس الفعل بتنزيل المتعدي
منزلة اللازم ذهابا في نحو فلان يعطي الى معنى يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة ايهاما للمبالغة
بالطريق المذكور اشارة الى قوله ثم اذا كان المقام خطابيا لا استدلاليا حمل المعرف
باللام على الاستغراق واليه اشار بقوله ثم اي بعد كون الغرض ثبوت اصل الفعل وتنزيله

منزلة اللازم من غير اعتبار كناية اذا كان المقام خطابيا يكتفي فيه بمجرد الظن لا استدلاليا
يطلب فيه اليقين البرهاني افاد ذلك المقام او ذلك الفعل ذلك اي كون الغرض
ثبوته لفاعله او نفيه عنه مطلقا مع التعميم في افراد الفعل دفعا للتحكم اللازم من حمله على فرد
دون فرد وتحقيقه ان معنى فلان يعطي حصول الفعل الاعطاء فان الاعطاء المعرف بلام الحقيقة
يحمل في المقام الخطابي على استغراق الاعطاءات وشمولها مبالغة لئلا يلزم
ترجيح احد المتساويين على الآخر لا يقال افادة التعميم منافية لكون الغرض الثبوت او النفي
مطلقا اي من غير اعتبار عموم وخصوص لانا نقول لا نسلم ذلك فان عدم كون الشيء معتبرا
في الغرض لا يستلزم عدم كونه مفادا من الكلام فالتعميم مفاد غير مقصود ولبعضهم في هذا
المقام تخيلات فاسدة لا طائل تحتها فلم نتعرض لها والاول وهو ان يجعل الفعل
مطلقا كناية عنه متعلقا بمفعول مخصوص كقول البحتري في المعتز بالله تعريضا بالمستعين بالله
شجو حساده وغيظ عداه ان يرى مبصر ويسمع واع اي ان يكون ذو رؤية و
ذو سمع فيدرك اي المبصر محاسنه والسامع اخباره الظاهرة الدالة على استحقاقه الامامة
دون غيره فلا يجدوا نصب عطف على يدرك المنصوب قبله اي فلا يجد
اعداؤه وحساده الذين يتمنون الامامة الى منازعته الامامة سبيلا فالمعنى

[illegible]

[illegible]

انزل

انه نزل يرى ويسمع منزلة اللازم اي من يصدر عنه السماع والرؤية من غير تعلق بمفعول
مخصوص ثم جعلهما كنايتين عن الرؤية والسماع المتعلقين بمفعول مخصوص هو محاسنه
واخباره بادعاء الملازمة بين مطلق الرؤية ورؤية آثاره ومحاسنه وكذا بين
مطلق السماع وسماع اخباره للدلالة على ان آثاره واخباره قد بلغت من الكثرة والاشتهار
الى حيث يمتنع خفاؤها فيبصرها كل راء ويسمعها كل واع بل لا يبصر الرائي الا تلك الآثار
ولا يسمع الواعي الا تلك الاخبار فذكر الملزوم واراد اللازم على ما هو طريق الكناية
ففي ترك المفعول والاعراض عنه اشعار بان فضائله قد بلغت من الظهور والكثرة
الى حيث يكفي فيها مجرد ان يكون ذو سمع وذو بصر حتى يعلم انه المتفرد بالفضائل ولا يخفى
انه يفوت هذا المعنى عند ذكر المفعول او تقديره والا اي وان لم يكن الغرض عند عدم
ذكر المفعول مع الفعل المتعدي المسند الى فاعله اثباته لفاعله او نفيه عنه مطلقا بل
قصد تعلقه بمفعول غير مذكور وجب التقدير بحسب القرائن الدال على تعيين المفعول ان عاما فعام
وان خاصا فخاص ولما وجب تقدير المفعول تعين انه مراد ومحذوف من اللفظ لغرض فاشار
الى تفصيل الغرض بقوله ثم الحذف اما للبيان بعد الابهام كما في فعل المشيئة والارادة
ونحوهما اذا وقع شرطا فان الجواب يدل عليه ويبينه لكنه انما يحذف ما لم يكن تعلقه به

بل لا

[illegible]

أي لو شئت هداية الكل لهداكم أجمعين

أي تعلق فعل المشيئة بمفعول غريب كما في قوله فلو شاء لهداكم أجمعين فإن قيل لو شاء
علم السامع أن هناك شيئا علقت المشيئة عليه لكنه مبهم فإذا جيء بجواب الشرط صار مبينا و
هذا أوقع في النفس بخلاف ما إذا كان تعلق فعل المشيئة غريبا فإنه لا يحذف كما في قوله
فلو شئت أن أبكي دما لبكيته عليه ولكن ساحة الصبر أوسع فإن تعلق فعل المشيئة ببكاء الدم
غريب فذكره ليتقرر في نفس السامع ويأنس به وأما قوله فلم يبق مني الشوق غير تفكري فلو شئت
أن أبكي بكيت تفكرا فليس منه أي مما حذف مفعول المشيئة بناء على غرابة تعلقها به ضرام السقط
على ما ذهب إليه صدر الأفاضل في ضرام السقط من أن المراد لو شئت أن أبكي تفكرا بكيت
تفكرا فلم يحذف مفعول المشيئة ولم يقل لو شئت بكيت تفكرا لأن تعلق المشيئة ببكاء
التفكر غريب كتعلقها ببكاء الدم وإنما لم يكن من هذا القبيل لأن المراد بالأول البكاء
الحقيقي لا البكاء الفكري لأنه لم يرد أن يقول لو شئت أن أبكي تفكرا بكيت تفكرا
بل أراد أن يقول أفناني النحول فلم يبق مني غير خواطر تجول في حتى لو شئت البكاء
فمريت جفوني وعصرت عيني ليسيل منها دمع لم أجده وخرج منها بدل الدمع
التفكر فالبكاء الذي أراد إيقاع المشيئة عليه بكاء مطلق مبهم غير معدى إلى التفكر البتة
والبكاء الثاني مقيد معدى إلى التفكر فلا يصلح أن يكون تفسيرا للأول كما إذا قلت لو شئت

أن يعطي

أن يعطي درهما أعطيت درهمين كذا في دلائل الإعجاز ومما نشأ في هذا المقام من سوء الفهم
وقلة التدبر ما قيل إن الكلام في مفعول أبكي والمراد أن البيت ليس من قبيل ما حذف فيه
المفعول للبيان بعد الإبهام بل إنما حذف لغرض آخر وقيل يحتمل أن يكون المعنى لو شئت
أن أبكي تفكرا بكيت تفكرا أي لم يبق في مادة الدمع فصرت بحيث أقدر على بكاء التفكر فيكون
من قبيل ما ذكره فيه مفعول المشيئة لغرابته وفيه نظر لأن ترتب هذا الكلام على قوله لم يبق مني
الشوق غير تفكري يأبى هذا المعنى عند التأمل الصادق لأن القدرة على بكاء التفكر لا يتوقف
على أن لا يبقى فيه غير التفكر فافهم وأما لدفع توهم إرادة غير المراد عطف على ما للبيان ابتداء
متعلق بتوهم كقوله وكم ذدت أي دفعت عني من تحامل حادث يقال تحامل فلان علي
إذا لم يعدل وكم خبرية مميزها قوله من تحامل حادث قالوا إذا فصل بين كم الخبرية ومميزها
بفعل متعد وجب الإتيان بمن لئلا يلتبس المميز بالمفعول ومحل كم النصب على أنها مفعول
ذدت وقيل المميز محذوف أي كم مرة ومن في من تحامل زائدة وفيه نظر للاستغناء عن هذا
الحذف والزيادة بما ذكرناه وسورة أيام أي شدتها وصولتها حززن أي قطعن
اللحم إلى العظم فحذف المفعول أعني اللحم إذ لو ذكر اللحم لربما توهم قبل ذكر ما بعده أي إلى العظم
أن الحز لم ينته إلى العظم وإنما كان في بعض اللحم فحذف دفعا لهذا التوهم وأما أنه

اريد ذكره اي ذكر المفعول ثانيا على وجه يتضمن ايقاع الفعل على صريح لفظه لا على الضمير العائد اليه
اظهارا لكمال العناية بوقوعه اي الفعل عليه اي على المفعول حتى كانه لا يرضى ان يوقعه على ضميره وان
كان كناية عنه كقوله قد طلبنا فلم نجد لك في السؤدد والمجد والمكارم مثلا اي قد طلبنا لك
مثلا فحذف مثلا اذ لو ذكره لكان المناسب فلم نجده فيفوت الغرض اعني ايقاع عدم
الوجدان على صريح لفظ المثل ويجوز ان يكون السبب في حذف المفعول ههنا ترك
مواجهة الممدوح بطلب مثل له قصدا الى المبالغة في التادب حتى كانه لا يجوز وجود المثل له
ليطلبه فان العاقل لا يطلب الا ما يجوز وجوده واما للتعميم في المفعول مع الاختصار كقولك
قد كان منك ما يؤلم اي كل احد بقرينة ان المقام مقام المبالغة وهذا التعميم وان امكن ان يستفاد
من ذكر المفعول بصيغة العموم لكن يفوت الاختصار وعليه اي وعلى حذف المفعول للتعميم مع
الاختصار ورد قوله تعالى والله يدعوا الى دار السلام اي جميع عباده فالمثال الاول يفيد
العموم مبالغة والثاني تحقيقا واما لمجرد الاختصار من غير ان يعتبر معه فائدة اخرى من
التعميم وغيره وفي بعض النسخ عند قيام قرينة وهو تذكرة لما سبق ولا حاجة اليه ولا يخفى ان
المراد عند قيام قرينة دالة على ان الحذف لمجرد الاختصار نحو اصغيت اليه اي اذني
وعليه اي على الحذف لمجرد الاختصار قوله تعالى ارني انظر اليك اي ذاتك ومنها اي من

[illegible]

وهو ان الحذف

وهو ان الحذف للتعميم مع الاختصار ان لم يكن فيه قرينة دالة على ان المقدر عام فلا تعميم
اصلا وان كانت فالتعميم من عموم المقدر سواء حذف او لم يحذف فالحذف لا يكون
الا لمجرد الاختصار واما للرعاية على الفاصلة نحو قوله تعالى والضحى والليل اذا سجى
ما ودعك ربك وما قلى اي وما قلاك وحصول الاختصار ايضا ظاهر واما لاستهجان
ذكره اي ذكر المفعول كقول عائشة رضي الله عنها ما رايت منه اي من النبي عم ولا رأى مني اي العورة
واما لنكتة اخرى كاخفائه او التمكن من انكاره ان مست اليه حاجة او تعينه حقيقة او
ادعاء ونحو ذلك وتقديم مفعوله اي مفعول الفعل ونحوه اي نحو المفعول من الجار و
المجرور والظرف والحال وما اشبه ذلك عليه اي على الفعل لرد الخطأ في التعيين
كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد انك عرفت انسانا واصاب في ذلك واعتقد انه
غير زيد واخطأ فيه وتقول لتاكيده اي تاكيد هذا الرد زيدا عرفت لا غيره وقد يكون
لرد الخطأ في الاشتراك كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد انك عرفت زيدا
وعمروا وتقول لتاكيده زيدا عرفت وحده وكذا في نحو زيدا اكرم وعمروا لا تكرم
امرا او نهيا وكان الاحسن ان يقول لافادة الاختصاص ولذلك اي ولان التقديم ولهذا انحو
لرد الخطأ في تعيين المفعول مع الاصابة في اعتقاد وقوع الفعل على مفعول ما لا يقال

ما زيداً ضربت ولا غيره لان التقديم يدل على وقوع الضرب على غير زيد تحقيقاً لمعنى الاختصاص
وقولك ولا غيره ينفي ذلك فيكون مفهوم التقديم مناقضاً لمنطوق لا غيره نعم لو كان
التقديم لغرض آخر غير الاختصاص جاز ما زيداً ضربت ولا غيره وكذا زيداً ضربت وغيره
ولا ما زيداً ضربت ولكن اكرمته لان مبنى الكلام ليس على ان الخطأ واقع في الفعل بانه الضرب حتى
ترده الى الصواب بانه الاكرام وانما الخطأ في تعيين المضروب حين اعتقد انه زيد فرده
الى الصواب بان يقال ما زيداً ضربت ولكن عمراً واما نحو زيداً عرفته فتأكيد ان قدر اي
الفعل المحذوف المفسر بالفعل المذكور قبل المنصوب اي عرفت زيداً عرفته والا
فتخصيص اي زيداً عرفت عرفته لان المحذوف المقدر كالمذكور فالتقديم عليه كالتقديم
على المذكور في افادة الاختصاص كما في بسم الله فنحو زيداً عرفته محتمل للمعنيين والرجوع في التعيين
الى القرائن وعند قيام القرينة على انه للتخصيص يكون اوكد من قولنا زيداً عرفت لما فيه من
التكرار وفي بعض النسخ واما نحو واما ثمود فهديناهم فلا يفيد الا التخصيص لامتناع
ان يقدر الفعل مقدما نحو واما فهدينا ثمود فهديناهم لالتزامهم وجود فاصل بين اما والفاء
بل التقدير اما ثمود فهديناهم بتقديم المفعول وفي كون هذا التقديم للتخصيص نظر لانه يكون فهدينا
مع الجهل بثبوت اصل الفعل كما اذا جاءك زيد وعمرو ثم سألك سائل ما فعلت بهما

فتقول

فتقول اما زيداً فضربته واما عمرو فاكرمته فليتأمل وكذا اي مثل زيداً عرفت في افادة
الاختصاص قولك بزيد مررت في المفعول بواسطة لمن اعتقد انك مررت بانسان وانه
غير زيد وكذلك يوم الجمعة سرت وفي المسجد صليت وتأديباً ضربته وماشياً حججت والتخصيص
لازم للتقديم غالباً اي لا ينفك عن تقديم المفعول ونحوه في اكثر الصور بشهادة الاستقراء
وحكم الذوق وانما قال غالباً لان اللزوم الكلي غير متحقق اذ التقديم قد يكون لاغراض أخر
كمجرد الاهتمام والتبرك والاستلذاذ وموافقة كلام السامع وضرورة الشعر
ورعاية السجع ونحو ذلك قال الله تعالى خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه ثم في سلسلة ذرعها
سبعون ذراعاً فاسلكوه وقال الله تعالى وان عليكم لحافظين وقال الله تعالى فاما
اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر وقال الله تعالى وما ظلمناهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون
الى غير ذلك مما لا يحسن فيه اعتبار التخصيص عند من له معرفة باساليب الكلام ولهذا اي
ولان التخصيص لازم التقديم غالباً يقال في اياك نعبد واياك نستعين معناه نخصك
بالعبادة والاستعانة بمعنى نجعلك من بين الموجودات مخصوصاً بذلك لا نعبد ولا
نستعين غيرك وفي لالى الله تحشرون معناه اليه تحشرون لا الى غيره ويفيد التقديم
في الجميع اي جميع صور التخصيص وراء التخصيص اي بعده اهتماماً بالمقدم لانهم يقدمون

الذي شأنه اهم وهو ههنا بيان الجنس ولهذا قدر المحذوف في بسم الله مؤخرا اي بسم الله افعل كذا
ليفيد مع الاختصاص الاهتمام لان المشركين كانوا يبدؤن باسماء آلهتهم فيقولون باسم اللات الهتهم
وباسم العزى فقصد الموحد تخصيص اسم الله تعالى بالابتداء للاهتمام والرد عليهم واورد قوله اقرأ
باسم ربك يعني لو كان التقديم يفيد الاختصاص والاهتمام لوجب ان يؤخر الفعل ويقدم
باسم ربك لان كلام الله تعالى احق برعاية ما يجب رعايته واجيب بان الاهم فيه القراءة
لانها اول سورة نزلت فكان الامر بالقراءة اهم باعتبار هذا العارض وان كان ذكر الله
اهم في نفسه هذا جواب الكشاف وبانه اي باسم ربك متعلق باقرأ الثاني اي هو
مفعول اقرأ الذي بعده ومعنى اقرأ الاول اوجد القراءة من غير اعتبار تعديته اي نحو
كما في فلان يعطي كذا في المفتاح وتقديم بعض معمولاته اي معمولات الفعل على بعض لان
اصله اي اصل ذلك البعض التقديم على البعض الآخر ولا مقتضي للعدول عنه اي عن الاصل
كالفاعل في نحو ضرب زيد عمرا لانه عمدة في الكلام وحقه ان يلي الفعل وانما قال في نحو
ضرب زيد عمرا لان في نحو ضرب زيدا غلامه مقتضيا للعدول عن الاصل والمفعول الاول في نحو
اعطيت زيدا درهما فان اصله التقديم لما فيه من معنى الفاعلية وهو انه عاط اي آخذ للعطاء
او لان ذكره اي ذكر ذلك البعض الذي يقدم اهم جعل الاهمية ههنا قسيما لكون الاصل التقديم

وجعلها في المسند اليه

وجعلها في المسند اليه اي شاملة له ولغيره من الامور المقتضية للتقديم وهو الموافق للمفتاح ولما ذكره
الشيخ عبد القاهر حيث قال انا لم نجدهم اعتمدوا في التقديم شيئا يجري مجرى الاصل
غير العناية والاهتمام لكن ينبغي ان يفسر وجه العناية بشيء ويعرف له معنى فقد ظن كثير
من الناس انه يكفي ان يقال قدم للعناية ولكونه اهم من غير ان يذكر من اين كانت تلك العناية ولكونه اهم
وبم كان اهم ولكونه اهم فرد المصنف بالاهمية يعني الاهمية العارضة بحسب اعتناء المتكلم
او السامع بشأنه والاهتمام بحاله لغرض من الاغراض كقولك قتل الخارجي فلان لان الاهم
في تعلق القتل هو الخارجي المقتول ليتخلص الناس من شره او لان في التأخير اخلالا ببيان المعنى
نحو وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم ايمانه فانه لو اخر قوله من آل فرعون عن قوله يكتم ايمانه
لتوهم انه من صلة يكتم اي يكتم ايمانه من آل فرعون فلم يفهم انه اي ذلك الرجل كان
منهم اي من آل فرعون والحاصل انه ذكر لرجل ثلاثة اوصاف قدم الاول اعني مؤمن لكونه
اشرف ثم الثاني لئلا يتوهم خلاف المقصود او لان في التأخير
اخلالا بالتناسب كرعاية الفاصلة نحو فاوجس في نفسه خيفة موسى بتقديم الجار
مبحث القصر المجرور والمفعول على الفاعل لان فواصل الآي على الالف القصر في اللغة الحبس
وفي الاصطلاح تخصيص شيء بشيء بطريق مخصوص وهو حقيقي وغير حقيقي لان تخصيص الشيء

بالشيء اما ان يكون بحسب الحقيقة وفي نفس الامر بان لا يتجاوزه الى غيره اصلا وهو الحقيقي او بحسب الاضافة
الى شيء آخر بان لا يتجاوزه الى ذلك الشيء وان امكن ان يتجاوزه الى شيء آخر في الجملة وهو غير
حقيقي بل اضافي كقولك ما زيد الا قائم بمعنى انه لا يتجاوز القيام الى القعود لا بمعنى انه لا يتجاوزه
الى صفة اخرى اصلا وانقسامه الى الحقيقي والاضافي بهذا المعنى لا ينافي كون التخصيص مطلقا
من قبيل الاضافات فكل منهما اي من الحقيقي وغيره نوعان قصر الموصوف على الصفة وهو ان
لا يتجاوز الموصوف من تلك الصفة الى صفة اخرى لكن يجوز ان يكون تلك الصفة لموصوف آخر
وقصر الصفة على الموصوف وهو ان لا يتجاوز تلك الصفة من ذلك الموصوف الى موصوف آخر
ولكن يجوز ان يكون لذلك الموصوف صفات أخر والمراد بالصفة ههنا الصفة المعنوية
اعني المعنى القائم بالغير لا النعت النحوي اعني التابع الذي يدل على معنى في متبوعه غير الشمول
وبينهما عموم من وجه لتصادقهما في مثل اعجبني هذا العلم وتفارقهما في مثل العلم حسن ومررت
بهذا الرجل واما نحو قولك ما زيد الا اخوك وما الباب الا ساج وما هذا الا زيد فمن
قصر الموصوف على الصفة تقديرا اذ المعنى انه مقصور على الاتصاف بكونه اخا او ساجا او زيدا
والاول اي قصر الموصوف على الصفة من الحقيقي نحو ما زيد الا كاتب اذا اريد انه لا يتصف بغيرها
اي بغير الكتابة وهذا لا يكاد يوجد لتعذر الاحاطة بصفات الشيء حتى يمكن اثبات شيء منها ونفي

ما عداها

ما عداها بالكلية بل لانه محال لان للصفة المنفية نقيضا وهو من الصفات التي لا يخلو الشيء عنها وعن نقيضها
ضرورة امتناع ارتفاع النقيضين مثلا اذا قلنا ما زيد الا كاتب واردنا انه لا يتصف
بغيرها لزم ان لا يتصف بالقيام ولا بنقيضه وهو محال والثاني اي قصر الصفة على الموصوف من الحقيقي
كثير نحو ما في الدار الا زيد على معنى ان الحصول في الدار المعينة مقصور على زيد وقد يقصد به
اي بالثاني المبالغة لعدم الاعتداد بغير المذكور كما يقصد بقولنا ما في الدار الا زيد
ان جميع من في الدار ممن عدا زيدا في حكم العدم فيكون قصرا حقيقيا ادعائيا واما
في القصر الغير الحقيقي فلا يجعل غير المذكور بمنزلة العدم بل يكون المراد ان الحصول في الدار مقصور
على زيد بمعنى انه ليس حاصلا لعمرو وان كان حاصلا لبكر وخالد والاول اي قصر الموصوف
على الصفة من غير الحقيقي تخصيص امر بصفة دون صفة اخرى او مكانها اي تخصيص امر بصفة مكان
صفة اخرى والثاني اي قصر الصفة على الموصوف من غير الحقيقي تخصيص صفة بامر دون
امر آخر او مكانه وقوله دون اخرى معناه متجاوزا عن الصفة الاخرى فان المخاطب
يعتقد اشتراكه في صفتين والمتكلم يخصصه باحدهما ويتجاوز عن الاخرى ومعنى دون
في الاصل ادنى مكان من الشيء يقال هذا دون ذاك اذا كان احط منه قليلا
ثم استعير للتفاوت في الاحوال والرتب ثم اتسع فيه فاستعمل في كل تجاوز حد

الى

الى بعد وتخصيص الحكم ولقائل ان يقول ان اريد بقوله دون اخرى ودون اخر
دون صفة واحدة اخرى ودون امر واحد اخر فقد خرج عن ذلك ما اذا اعتقد
المخاطب اشتراك ما فوق الاثنين كقولنا ما زيد الا كاتب لمن اعتقد كاتبا وشاعرا
ومنجما وقولنا ما كاتب الا زيد لمن اعتقد الكاتب زيدا وعمرا وبكرا وان اريد اعم من
الواحد وغيره فقد دخل في هذا التفسير القصر الحقيقي وكذا الكلام في قوله على اخرى او مكان اخر
فكل منهما اي فعلم من هذا الكلام ومن استعمال لفظة او فيه ان كل واحد من قصر الموصوف على الصفة
وقصر الصفة على الموصوف ضربان الاول التخصيص بشيء دون شيء والثاني التخصيص بشيء مكان
شيء والمخاطب بالاول من ضربي كل من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف
اعني بالاول التخصيص بشيء دون شيء من يعتقد الشركة اي شركة صفتين في موصوف واحد في
قصر الموصوف على الصفة وشركة موصوفين في صفة واحدة في قصر الصفة على الموصوف
فالمخاطب بقولنا ما زيد الا كاتب من يعتقد اتصافه بالشعر والكتابة وبقولنا ما كاتب
الا زيد من يعتقد اشتراك زيد وعمرو في الكتابة ويسمى هذا القصر قصر افراد لقطع الشركة
التي اعتقدها المخاطب والمخاطب بالثاني اعني التخصيص بشيء مكان شيء من ضربي كل
من القصرين من يعتقد العكس اي عكس الحكم الذي اثبته المتكلم فالمخاطب بقولنا ما زيد الا قائم

من يعتقد اتصافه

من يعتقد اتصافه بالقعود دون القيام وبقولنا ما شاعر الا زيد من يعتقد ان الشاعر عمرو لا زيد
ويسمى هذا القصر قصر قلب لقلب حكم المخاطب او تساويا عنده عطف على قوله يعتقد العكس
على الصحيح وغير لفظ الا بصاحب الى المخاطب بالثاني اما من يعتقد العكس واما من تساوى عنده الامران
اعني الاتصاف بالصفة المذكورة وغيرها في قصر الموصوف وفي الاتصاف بالامر المذكور وغيره
بالصفة في قصر الصفة حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا قائم من يعتقد اتصافه بالقيام او القعود
من غير علم بالتعيين وبقولنا ما شاعر الا زيد من يعتقد ان الشاعر زيد او عمرو من غير ان يعلمه
على التعيين ويسمى هذا القصر قصر تعيين لتعيينه ما هو غير معين عند المخاطب فالحاصل ان
التخصيص بشيء دون شيء اخر قصر افراد والتخصيص بشيء مكان شيء اخر ان اعتقد المخاطب فيه العكس
قصر قلب فان تساويا عنده فقصر تعيين وفيه نظر لانا لو سلمنا ان في قصر التعيين تخصيص شيء بشيء مكان شيء
اخر فلا يخفى ان فيه تخصيص شيء بشيء دون اخر فان قولنا ما زيد الا قائم لمن تردد بين القيام والقعود
تخصيص له بالقيام دون القعود ولهذا جعل السكاكي التخصيص بشيء دون شيء مشتركا بين قصر الافراد
والقصر الذي سماه المصنف قصر تعيين وجعل التخصيص بشيء مكان شيء قصر قلب فقط وشرط
قصر الموصوف على الصفة افرادا عدم تنافي الوصفين ليصح اعتقاد المخاطب اجتماعهما في الموصوف
حتى يكون الصفة المنفية في قولنا ما زيد الا شاعر كونه كاتبا او منجما لا كونه مفحما اي غير شاعر لان الافحام

إذ هو وجدان الرجل غير شاعر ينافي اثبات شعريته وفي قصر الموصوف على الصفة قلبا تحقق تنافيهما أي
تنافي الوصفين حتى يكون المنفي في قولنا ما زيد إلا قائم كونه قاعدا أو مضطجعا أو نحو ذلك مما ينافي القيام
ولقد أحسن صاحب المفتاح في إهمال هذا الاشتراط لأن قولنا ما زيد إلا شاعر لمن اعتقد أنه كاتب وليس بشاعر
قصر قلب على ما صرح به في المفتاح مع عدم تنافي الشعر والكتابة ومثل هذا خارج عن أقسام القصر على
ما ذكره المصنف لا يقال هذا شرط الحسن أو المراد التنافي في اعتقاد المخاطب لأنا نقول أما الأول فلا دلالة
للفظ عليه مع أنا لا نسلم عدم حسن قولنا ما زيد إلا شاعر لمن اعتقد كاتبا غير شاعر وأما الثاني فلأن
التنافي بحسب اعتقاد المخاطب معلوم مما ذكره في تفسيره أن قصر القلب هو الذي يعتقد فيه المخاطب العكس
فيكون هذا الاشتراط ضائعا وأيضا لم يصح قول المصنف إن السكاكي لم يشترط في قصر القلب تنافي الوصفين
وعلل المصنف اشتراط تنافي الوصفين بقوله ليكون إثبات الصفة مشعرا بانتفاء غيرها وفيه نظر بين في
الشرح وقصر التعيين أعم من أن يكون الوصفان فيه متنافيين أو لا فكل مثال يصلح للقصر إفرادا و
القلب يصلح لقصر التعيين من غير عكس وللقصر طرق ههنا أربعة وغيرها قد سبق ذكره فالأربعة
المذكورة ههنا منها العطف كقولك في قصره أي قصر الموصوف على الصفة إفرادا زيد شاعر لا كاتب
أو ما زيد كاتبا بل شاعر مثل لمثالين لأن الوصف المثبت فيه معطوف عليه والمنفي معطوف وفي الثاني
بالعكس وقلبا زيد قائم لا قاعد أو ما زيد قاعدا بل قائم فإن قلت إذا تحقق تنافي الوصفين

في قصر القلب

في قصر القلب فإثبات أحدهما يكون مشعرا بانتفاء الغير فما فائدة نفي الغير وإثبات المذكور بطريق
الحصر قلت الفائدة فيه التنبيه على رد الخطأ فيه إذ المخاطب اعتقد العكس فإن قولنا زيد قائم وإن دل
على نفي القعود لكنه خال عن الدلالة على أن المخاطب اعتقد أنه قاعد وفي قصرها أي قصر الصفة على الموصوف
وما عمرو إفرادا وقلبا بحسب المقام زيد شاعر لا عمرو أو ما شاعر إلا زيد ويجوز ما شاعر عمرو بل زيد بتقديم الخبر
لكنه يجب حينئذ رفع الاسمين لبطلان العمل ولما لم يكن في قصر الموصوف مثال الإفراد صالحا للقلب
لاشتراط عدم التنافي في الإفراد وتحقق التنافي في القلب أورد للقلب مثالا لا يتأتى فيه الإفراد بخلاف
قصر الصفة فإن فيه مثالا واحدا يصلح لهما ولما كان كل ما يصلح مثالا لهما يصلح مثالا لقصر التعيين
لم يتعرض لذكره وهكذا في سائر الطرق ومنها النفي والاستثناء كقولك في قصره إفرادا ما زيد
إلا شاعر وقلبا وما زيد إلا قائم وفي قصرها إفرادا وقلبا ما شاعر إلا زيد والكل يصلح
منها مثالا للتعيين والتفاوت إنما هو بحسب اعتقاد المخاطب ومنها إنما كقولك في قصره إفرادا إنما زيد
كاتب وقلبا إنما زيد قائم وفي قصرها إفرادا وقلبا إنما قائم زيد وفي دلائل الإعجاز أن إنما
ولا العاطفة إنما يستعملان في الكلام المعتد به لقصر القلب دون الإفراد والسبب في إفادته
إنما القصر لتضمنه معنى ما وإلا وأشار بلفظ التضمن إلى أنه ليس بمعنى ما وإلا حتى كأنهما لفظان
مترادفان إذ فرق بين أن يكون في الشيء معنى الشيء وأن يكون الشيء الشيء على الإطلاق

فليس كل كلام يصلح فيه ما والا يصلح فيه انما صرح بذلك الشيخ في دلائل الاعجاز ولما اختلفوا في افادة انما
القصر وفي تضمنه معنى ما والا بينه بثلثة اوجه فقال لقول المفسرين انما حرم عليكم الميتة بالنصب
معناه ما حرم عليكم الا الميتة وهذا المعنى هو المطابق لقراءة الرفع اي رفع الميتة وتقرير هذا الكلام
ان في الاية ثلث قراآت حرم مبنيا للفاعل مع نصب الميتة ورفعها وحرم مبنيا للمفعول مع رفع
الميتة كذا في تفسير الكواشي فعلى القراءة الاولى ما في انما كافة اذ لو كانت موصولة
لبقي ان بلا خبر والموصول بلا عائد وعلى الثانية موصولة ليكون الميتة خبرا اذ لا يصح ارتفاعها بحرم
المبني للفاعل على ما لا يخفى والمعنى ان الذي حرمه الله عليكم هو الميتة وهذا يفيد القصر لما مر في تعريف
المسند من ان نحو المنطلق زيد وزيد المنطلق يفيد قصر الانطلاق على زيد فاذا كان انما متضمنا معنى ما والا
فكان المعنى في القراءة الاولى ما حرم الله عليكم الا الميتة فكانت مطابقة للقراءة الثانية والا
لم تكن مطابقة لها لافادتها القصر فمراد السكاكي والمصنف بقراءة النصب والرفع هو القراءة
الاولى والثانية ولهذا لم يتعرضا للاختلاف في لفظ حرم بل في لفظ الميتة رفعا ونصبا
واما على القراءة الثالثة اعني رفع الميتة وحرم مبنيا للمفعول فيحتمل ان تكون ما كافة اي ما حرم عليكم
الا الميتة وان تكون موصولة اي ان الذي حرم عليكم هو الميتة ويرجح هذا بقاء ان عاملة
على ما هو اصلها وبعضهم توهم ان مراد السكاكي والمصنف بقراءة الرفع هذه القراءة الثالثة

فطابقها

فطابقها بالبيت اختار كونها موصولة مع ان الزجاج اختار انها كافة والقول النحاة ان انما لاثبات
ما يذكر بعده ونفي ما سواه اي سوى ما يذكر بعده اما في قصر الموصوف نحو انما زيد قائم فهو لاثبات قيام
زيد ونفي ما سواه من القعود ونحوه واما في قصر الصفة نحو انما يقوم زيد فهو لاثبات قيامه ونفي ما سواه من قيام
عمرو وبكر وغيرهما ولصحة انفصال الضمير معه اي مع انما نحو انما تقوم انا فان الانفصال انما يجوز عند تعذر
الاتصال ولا تعذر ههنا الا بان يكون معناه ما يقوم الا انا فيقع بين الضمير وعامله فصل لغرض
ثم استشهد على صحة هذا الانفصال ببيت من هو ممن يستشهد بشعره ولهذا صرح باسمه فقال قال
الفرزدق انا الذائد اي من الذود وهو الطرد الحامي الذمار اي العهد وفي الاساس الحامي الذمار
اذا حمي ما لو لم يحمه ليم وعُنّف من حماه وحريمه وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلي لما كان غرضه
ان يخص المدافع لا المدافع عنه فصل الضمير واخره اذ لو قال وانما ادافع عن احسابهم لصار المعنى
انه يدافع عن احسابهم لا عن احساب غيرهم وهو ليس بمقصود ولا يجوز ان يقال انما ادافع عن احسابهم انا
على ان يكون انا تاكيدا وليس بمرصد زد وانا خبرا اذ لا ضرورة في العدول عن لفظة
الى لفظة او منها التقديم اي تقديم ما حقه التاخير كتقديم الخبر على المبتدأ والمعمولات على الفعل
كقولك في قصره اي قصر الموصوف تميمي انا كان الانسب ذكر المثالين لان التميمية و
القيسية ان تنافيا لم يصلح هذا مثالا لقصر الافراد والا لم يصلح لقصر القلب وفي قصرها

[illegible]

انه محمول على الضرورة
لانه كان يصح ان يقول نحن

كفيت اما لكون معتقد المخاطب افرادا او قلبا او تعيينا بحسب اعتقاد المخاطب وهذه الطرق الاربعة بعد اشتراكها
في افادة القصر تختلف من وجوه فدلالة الرابع اي التقديم بالفحوى اي بمفهوم الكلام بمعنى انه اذا
صاحب تامل الذوق السليم فيه فهم منه القصر وان لم يعرف اصطلاح البلغاء في ذلك ودلالة الثلاثة الباقية
بالوضع لان الواضع وضعها لمعان تفيد القصر والاصل اي الوجه الثاني من وجوه الاختلاف
ان الاصل في الاول اي في طريق العطف النص على المثبت والمنفي كما مر فلا يترك النص
عليهما الا لكراهة الاطناب كما اذا قيل زيد يعلم النحو والتصريف والعروض او زيد يعلم النحو وعمرو
وبكر فتقول فيهما اي في هذين المقامين زيد يعلم النحو لا غير اما في الاول فمعناه لا غير النحو اي
لا التصريف والعروض واما في الثاني فمعناه لا غير زيد اي لا عمرو ولا بكر وحذف المضاف
اليه من لا غير وبني هو على الضم تشبيها بالغايات وذكر بعض النحاة ان لا في لا غير
ليست عاطفة بل لنفي الجنس ونحوه اي نحو لا غير مثل لا ما سواه ولا من عداه وما يشبه ذلك
والاصل في الثلاثة الباقية النص على المثبت فقط دون المنفي وهو ظاهر والنفي اي
الوجه الثالث من وجوه الاختلاف ان النفي بلا العاطفة لا يجامع الثاني اعني النفي
والاستثناء فلا يصح ما زيد الا قائم لا قاعد وقد يقع مثل ذلك في كلام المصنفين
لان شرط المنفي بلا العاطفة ان لا يكون ذلك المنفي منفيا قبلها بغيرها من ادوات النفي

النفي لانهما موضوعة

[illegible]

لانهما موضوعة لان ينفى بها ما اوجبته للمتبوع لا لان يعاد بها النفي في شيء قد نفيته
وهذا الشرط مفقود في النفي والاستثناء لانك اذا قلت ما زيد الا قائم فقد نفيت عنه
كل صفة وقع فيها التنازع حتى كأنك قلت ما زيد الا قائم فقد ليس هو بقاعد ولا نائم
ولا مضطجع ونحو ذلك فاذا قلت لا قاعد فقد نفيت عنه بلا العاطفة شيئا هو منفي
قبلها بما النافية وكذا الكلام في ما يقوم الا زيد وقد يقع بغيرها من ادوات النفي على ما صرح
به في المفتاح وفائدته الاحتراز عما اذا كان منفيا بفحوى الكلام او علم المتكلم او السامع
او نحو ذلك كما سيجيء في انما لانه يقتضي جواز ان يكون منفيا قبلها بغير لا العاطفة الاخرى
نحو جاءني الرجال لا النساء لانه لانا نقول الضمير في غيرها لذلك المنفي اي بغير لا
العاطفة التي نفي بها ذلك المنفي ومعلوم انه يمتنع نفيه قبلها بها لامتناع ان ينفى
شيء بلا فيقبل الاتيان بها وهذا كما يقال دأب الرجل الكريم ان لا يؤذي غيره سواء
كان ذلك الغير كريما او غير كريم ويجامع اي النفي بلا العاطفة الاخيرين اي انما والتقديم
فيقال انما انا تميمي لا قيسي وهو يأتي لا عمرو لان النفي فيهما اي في الاخيرين غير مصرح به
كما في النفي والاستثناء فلا يكون المنفي بلا العاطفة منفيا بغيرها من ادوات النفي وهذا
كما يقال امتنع زيد عن المجيء لا عمرو فانه يدل على نفي المجيء عن زيد لكن بالضمن لا بالنص انما

معناه الصحيح هو ايجاب امتناع المجيء عن زيد فيكون لا نفيا لذلك الايجاب وانت خبير بقوله
امتنع زيد عن المجيء من جهة ان النفي الضمني ليس في حكم النفي الصحيح لان جهة ان النفي المستقل والعاطفة
منفي قبلها بالنفي الضمني كما في انما انا التميمي لا قيسي اذ لا دلالة لقولنا امتنع زيد عن المجيء على نفي
عمرو لا ضمنا ولا صريحا كما قال السكاكي شرط مجامعته اي مجامعة النفي لا العاطفة الثالث اي
اي انما ان لا يكون الوصف مختصا بالموصوف ليحصل الفائدة نحو انما يستجيب الذين يسمعون
فانه يمتنع ان يقال لا الذين لا يسمعون لان الاستجابة لا يكون الا ممن يسمع بخلاف انما يقوم
زيد لا عمرو واذ القيام ليس مما يختص بزيد وقال عبد القاهر لا تحسن مجامعته الثالث في الوصف
المختص كما تحسن في غيره وهذا اقرب الى الصواب اذ لا دليل على الامتناع عند قصد زيادة
التأكيد والتحقيق واصل الثاني اي الوجه الرابع من وجوه الاختلاف ان اصل النفي
والاستثناء ان يستعمل له اي للحكم الذي فيه يستعمل النفي والاستثناء مما يجهله المخاطب
وينكره بخلاف الثالث اي انما فان اصله ان يكون الحكم المستعمل هو فيه مما يعلمه المخاطب
ولا ينكره كذا في الايضاح نقلا عن دلائل الاعجاز وفيه بحث لان المخاطب اذا كان
عالما بالحكم ولم يكن حكمه مشوبا بالخطأ لم يصح القصر بل لا يفيد الكلام سوى لازم الحكم وجوابه
ان مراده ان انما يكون الخبر بشأنه ان لا يجهله المخاطب ولا ينكره حتى ان انكاره يزول

بادنى تنبيه

بادنى تنبيه لعدم اصراره عليه وعلى هذا يكون موافقا لما في المفتاح كقولك لصاحبك وقد
رايت شبحا من بعيد ما هو الا زيد اذا اعتقده غيره اي اذا اعتقد صاحبك ذلك الشبح
غير زيد مصرا على هذا الاعتقاد وقد ينزل المعلوم منزلة المجهول لاعتبار مناسب فيستعمل
له اي لذلك المعلوم الثاني اي النفي والاستثناء افرادا اي كالفاعل والمفعول نحو ما ضرب
زيد الا عمرا وما ضرب عمرا الا زيد والمفعولين نحو ما اعطيت زيدا الا درهما
وغير ذلك من المتعلقات ففي النفي والاستثناء يؤخر المقصور عليه مع اداة الاستثناء
حتى لو اريد القصر على الفاعل قيل ما ضرب عمرا الا زيد ولو اريد القصر على المفعول قيل ما ضرب
زيد الا عمرا ومعنى قصر الفاعل على المفعول مثلا قصر الفعل المسند الى الفاعل على
المفعول وعلى هذا قياس البواقي فيرجع الى قصر الصفة على الموصوف ويكون حقيقيا وغير
حقيقي افرادا وقلبا وتعيينا ولا يخفى اعتبار ذلك وقل اي جاز على قلة تقديمهما
اي تقديم المقصور عليه واداة الاستثناء على المقصور حال كونهما بحالهما وهو ان يلي المقصور
عليه الاداة نحو ما ضرب الا عمرا زيد في قصر الفاعل على المفعول وما ضرب الا زيد عمرا
في قصر المفعول على الفاعل وانما قال بحالهما احترازا عن تقديمهما مع ازالتهما عن حالهما
بان يؤخر الاداة عن المقصور عليه كقولك في ما ضرب زيد الا عمرا وما ضرب عمرا الا زيد فانه

لا يجوز ذلك لما فيه من اختلاف المعنى وانعكاس المقصود وانما قال وقل تقديمهما بحالهما لاستلزامه

قصر الصفة قبل تمامها لان الصفة المقصورة على الفاعل مثلا هي الفعل الواقع على المفعول لا مطلق الفعل فلا يتم

المقصور قبل ذكر المفعول فلا يحسن قصره وعلى هذا فقس وانما جاز على قلته نظرا الى انها في حكم التام

باعتبار ذكر المتعلق في الآخر ووجه الجميع اي السبب في افادة النفي والاستثناء القصر فيما بين المبتدأ

والخبر والفاعل والمفعول وغير ذلك ان النفي في الاستثناء المفرغ الذي حذف فيه

المستثنى منه واعرب ما بعد الا بحسب العوامل يتوجه الى مقدر وهو مستثنى منه لان الا للاخراج

والاخراج يقتضي مخرجا منه عام ليتناول المستثنى وغيره فيتحقق الاخراج مناسب

للمستثنى في جنسه بان يقدر في نحو ما ضرب الا زيد ما ضرب احد الا زيد وفي نحو ما كسوته

الا جبة ما كسوته لباسا وفي نحو ما جاء الا راكبا ما جاء كائنا على حال من الاحوال وفي نحو

ما سرت الا يوم الجمعة ما سرت وقتا من الاوقات وعلى هذا القياس وفي صفته يعني

الفاعلية والمفعولية والحالية ونحو ذلك واذا كان النفي متوجها الى هذا المقدر العام

المناسب للمستثنى في جنسه وصفته فاذا اوجب منه اي من ذلك المقدر شيء

بالا جاء القصر ضرورة بقاء ما عداه على صفة الانتفاء وفي انما يؤخر المقصور عليه تقول

انما ضرب زيد عمرا فيكون القيد الاخير بمنزلة الواقع بعد الا فيكون هو المقصور عليه

ولا يجوز تقديمه اي تقديم المقصور عليه بانما على غيره للالتباس كما اذا قلت في انما ضرب زيد

عمرا انما ضرب عمرا زيد بخلاف النفي والاستثناء فانه لا التباس فيه اذ المقصور

عليه هو المذكور بعد الا سواء قدم او اخر وههنا ليس الا مذكورا في اللفظ بل متضمنا و

غير كالا في افادة القصرين اي قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف افرادا

وقلبا وتعيينا وفي امتناع مجامعة لا العاطفة لما سبق فلا يصح ما زيد غير

شاعر لا كاتب ولا ما شاعر غير زيد لا عمرو **الانشاء** اعلم ان الانشاء قد يطلق

على نفس الكلام الذي ليس لنسبته خارج تطابقه او لا تطابقه وقد يقال على ما هو فعل المتكلم

اعني القاء مثل هذا الكلام كما ان الاخبار كذلك والاظهر ان المراد ههنا هو الثاني

بقرينة تقسيمه الى الطلب وغيره وتقسيم الطلب الى التمني والاستفهام وغيرهما والمراد

بها معانيها المصدرية بقرينة قوله واللفظ الموضوع له كذا وكذا لظهور ان لفظ

ليت مثلا يستعمل لمعنى التمني لا لقولنا ليت زيدا قائم فافهم فالانشاء

ان لم يكن طلبا كافعال المقاربة وافعال المدح والذم وصيغ العقود

والقسم ورب ونحو ذلك فلا يبحث عنها ههنا لقلة المباحث البيانية المتعلقة بها

ولان اكثرها في الاصل اخبار نقلت الى معنى الانشاء وان كان طلبا استدعى مطلوبا

غير حاصل وقت الطلب لامتناع طلب الحاصل فلو استعمل صيغ الطلب لمطلوب حاصل امتنع
اجراؤها على معانيها الحقيقية ويتولد منها بحسب القرائن ما يناسب المقام وانواعه اي الطلب كثيرة
منها التمني وهو طلب حصول الشيء على سبيل المحبة واللفظ الموضوع له ليت ولا يشترط امكان التمني
بخلاف الترجي تقول ليت الشباب يعود ولا تقول لعله يعود لكن اذا كان التمني ممكنا
يجب ان لا يكون لك توقع وطماعية في وقوعه والا لصار ترجيا وقد يتمنى بهل نحو هل لي
من شفيع حيث يعلم ان لا شفيع لانه حينئذ يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام لحصول
الجزم بانتفائه والنكتة في التمني بهل والعدول عن ليت هو ابراز المتمني لكمال العناية
في صورة الممكن الذي لا جزم بانتفائه وقد يتمنى بلو نحو لو تأتيني فتحدثني بالنصب على تقدير فان
تحدثني فان النصب قرينة على ان لو ليست على اصلها اذ لا ينصب المضارع بعدها باضمار
ان وانما يضمر ان بعد الاشياء الستة والمناسب ههنا هو التمني قال السكاكي كأن حروف التنديم
والتحضيض وهي هلا والا بقلب الهاء همزة ولولا ولوما مأخوذة منهما خبر كأن اي كأنها
مأخوذة من هل ولو اللتين للتمني حال كونهما مركبتين مع لا وما المزيدتين
لتضمينهما علة لقوله مركبتين والتضمين جعل الشيء في ضمن الشيء تقول ضمنت الكتاب كذا
بابا اذا جعلته متضمنا لتلك الابواب يعني ان الغرض المطلوب من هذا التركيب

والتزام التركيب هو جعل هل ولو متضمنين معنى التمني ليتولد علة لتضمينهما يعني ان الغرض من
تضمينهما معنى التمني ليس افادة التمني بل ان يتولد منه اي من معنى التمني المتضمنين
هما اياه في الماضي التنديم نحو هلا اكرمت زيدا او لوما اكرمته على معنى ليتك اكرمته قصدا
الى جعله نادما على ترك الاكرام وفي المضارع التحضيض نحو هلا تقوم ولو تقوم على معنى ليتك
تقوم قصدا الى حثه على القيام والمذكور في الكتاب ليس عبارة السكاكي لكنه حاصل كلامه
وقوله لتضمينهما مصدر مضاف الى المفعول الاول ومعنى التمني مفعوله الثاني ووقع في
بعض النسخ لتضمنهما على وزن التفعل وهو لا يوافق كلام المفتاح وانما ذكره بلفظ
كأن لعدم القطع بذلك وقد يتمنى بلعل فيعطى حكم ليت وينصب في جوابه المضارع
على اضمار ان نحو لعلي احج فازورك بالنصب لبعد المرجو عن الحصول وبهذا يشبه
المحالات والممكنات التي لا طماعية في وقوعها فيتولد معنى التمني ومنها اي من انواع
الطلب الاستفهام وهو طلب حصول صورة الشيء في الذهن فان كانت وقوع
نسبة بين الامرين او لا وقوعها فحصولها هو التصديق والا فهو التصور والالفاظ الموضوعة
له الهمزة وهل وما ومن واي وكم وكيف واين وانى ومتى وايان فالهمزة لطلب التصديق
اي انقياد الذهن واذعانه بوقوع نسبة تامة بين الشيئين كقولك اقام زيد

الجملة الفعلية نحو أزيد قائم في الاسمية أو طلب التصور أي إدراك غير النسبة كقولك في طلب تصور

المسند إليه أدبس في الإناء أم عسل عالما بحصول شيء في الإناء طالبا لتعيينه وفي طلب تصور

المسند أفي الخابية دبسك أم في الزق عالما بكون الدبس في واحد من الخابية والزق طالبا لتعيين

ذلك ولهذا أي ولمجيء الهمزة لطلب التصور لم يقبح في طلب تصور الفاعل أزيد قام كما قبح هل زيد

قام ولم يقبح في طلب تصور المفعول أعمرا عرفت كما قبح هل عمرا عرفت وذلك لأن

التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب حصول الحاصل وهذا ظاهر في

أعمرا عرفت لا في أزيد قام فليتأمل والمسئول عنه بها أي بالهمزة هو ما يليها كالفعل

في أضربت زيدا إذا كان الشك في نفس الفعل أعني الضرب الصادر من المخاطب الواقع على زيد

وأردت بالاستفهام أن تعلم وجوده فيكون لطلب التصديق ويحتمل أن يكون لطلب تصور المسند

بأن تعلم أنه قد تعلق فعل من المخاطب بزيد لكن لا تعلم أنه ضرب أو إكرام والفاعل في أأنت

ضربت زيدا إذا كان الشك في الضارب والمفعول في أزيدا ضربت إذا كان الشك

في المضروب وكذا قياس سائر المتعلقات وهل لطلب التصديق فحسب وتدخل على الجملتين نحو

هل قام زيد وهل عمرو قاعد إذا كان المطلوب حصول التصديق بثبوت القيام لزيد والقعود

لعمرو ولهذا أي ولاختصاصها بطلب التصديق امتنع هل زيد قام أم عمرو لأن وقوع

المفرد

[illegible]

لأن وقوع المفرد ههنا بعد أم دليل على أن أم متصلة وهي لطلب تعيين أحد الأمرين مع العلم

بثبوت أصل الحكم وهل إنما يكون لطلب الحكم فقط ولو قلت هل زيد قام بدون أم عمرو لقبح

فيقبح ولكن لا يمتنع لما سيجيء ولهذا أي ولاختصاصها بالتصديق قبح هل زيدا ضربت لأن التقديم يستدعي

حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب حصول الحاصل وهو محال وإنما لم يمتنع

لاحتمال أن يكون زيدا مفعول فعل محذوف أو يكون التقديم لا للتخصيص بل لمجرد الاهتمام

لكن ذلك خلاف الظاهر دون هل زيدا ضربته فإنه لا يقبح لجواز تقدير المفسر قبل زيدا

أي هل ضربت زيدا ضربته وجعل السكاكي قبح هل رجل عرف لذلك أي لأن التقديم

يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل لما سبق من مذهبه أن الأصل عرف رجل على

أن رجلا بدل من الضمير في عرف فقدم للتخصيص ويلزمه أي السكاكي أن لا يقبح هل زيد

عرف لأن تقديم المظهر المعرفة ليس للتخصيص عنده حتى يستدعي حصول التصديق

بنفس الفعل مع أنه قبيح بإجماع النحاة وفيه نظر لأن ما ذكره من اللزوم ممنوع لجواز

أن يقبح لعلة أخرى وعلل غيره أي غير السكاكي قبحهما أي قبح هل رجل عرف

وهل زيد عرف بأن هل بمعنى قد في الأصل وأصله أهل وترك الهمزة قبلها لكثرة بأن

وقوعها في الاستفهام فأقيمت هي مقام الهمزة وتطفلت عليها في

في الاستفهام وقد من خواص الافعال فكذا ما هي بمعناها وانما لم يقبح
هل زيد قائم لانها اذا لم تر الفعل في حيزها ذهلت عنه ونسيت بخلاف
ما اذا رأته فانها تذكرت العهود وحنت الى الالف المألوف فلم ترض
بافتراق الاسم بينهما وهي اي هل تخصص المضارع بالاستقبال بحكم
الوضع كالسين وسوف فلا يصح هل تضرب زيدا وهو اخوك في
ان يكون الضرب واقعا في الحال على ما يفهم عرفا من قوله وهو اخوك كما يصح
أتضرب زيدا وهو اخوك قصدا الى انكار الفعل الواقع في الحال بمعنى انه لا ينبغي
ان يكون وذلك لان هل تخصص المضارع بالاستقبال فلا تصح لانكار الفعل
الواقع في الحال بخلاف الهمزة وقد صرح السكاكي بذلك وقولنا في ان يكون
الضرب واقعا في الحال ليعلم ان هذا الامتناع جار في كل ما يوجد
فيه قرينة دالة على ان المراد انكار الفعل الواقع في الحال سواء عمل ذلك المضارع
في جملة حالية كقولك أتضرب زيدا وهو اخوك اولا كقوله تعالى
أتقولون على الله ما لا تعلمون وكقولك أتؤذي اباك وتشتم الامير
ولا يصح وقوع هل في هذه المواضع ومن العجائب ما وقع لبعضهم في شرح هذا الموضع

ان ان

من ان هذا الامتناع بسبب ان الفعل المستقبل لا يجوز تقييده بالحال
واعماله فيها ولعمري ان هذه فرية ما فيها مرية اذ لم ينقل عن احد من النحاة
امتناع مثل سيجيء زيد راكبا وساضرب زيدا وهو بين يدي الامير كيف
وقد قال الله تعالى سيدخلون جهنم داخرين وانما يؤخرهم ليوم تشخص فيه الابصار
مهطعين وفي الحماسة ساغسل عني العار بالسيف جالبا علي قضاء
الله ما كان جالبا وامثال هذه اكثر من ان تحصى واعجب من هذا انه لما سمع
قول النحاة انه يجب تجريد صدر الجملة الحالية عن علامة الاستقبال لتنافي
الحال والاستقبال بحسب الظاهر على ما سنذكره حتى لا يجوز يأتيني زيد سيركب
او لن يركب فهم منه انه يجب تجريد الفعل العامل في الحال عن علامة الاستقبال
حتى لا يصح تقييد مثل هل تضرب وستضرب ولن تضرب بالحال واورد
هذا المثال دليلا على ما ادعاه ولم ينظر في صدر هذا المثال حتى تعرف انه
ليس من امتناع تصدير الجملة الحالية بعلم الاستقبال ولاختصاص التصديق
بها اي لكون هل مقصورة على طلب التصديق وعدم مجيئها لغير التصديق
كما ذكر فيما سبق وتخصيصها المضارع بالاستقبال كان لها مزيد اختصاص

باكونه زمانيا اظهر وما موصولية وكونه مبتدأ خبره اظهر وزمانيا خبر الكون
اي بالشيء الذي زمانيته كالفعل فان الزمان جزء من مفهومه بخلاف الاسم
فانه انما يدل عليه حيث يدل العروضه له اما اقتضاء تخصيصها المضارع بالاستقبال
لمزيد اختصاصها بالفعل فظاهر واما اقتضاء كونها لطلب التصديق فقط
لذلك فلان التصديق هو الحكم بالثبوت او الانتفاء والنفي والاثبات
انما يتوجهان الى المعاني والاحداث التي هي مدلولات الافعال لا الى الذوات التي هي مدلولات الاسماء ولهذا
اي ولان لهما مزيد اختصاص بالفعل كان فهل انتم شاكرون ادل على
طلب الشكر من فهل تشكرون وفهل انتم تشكرون مع انه مؤكد بالتكرير اذ
انتم فاعل فعل محذوف لان ابراز ما سيتجدد في معرض الثابت ادل
على كمال العناية بحصوله من ابقائه على اصله كما في هل انتم تشكرون
لان هل في هل تشكرون وهل انتم تشكرون على اصلها لكونها داخلة على الفعل
تحقيقا في الاول وتقديرا في الثاني وفهل انتم شاكرون ادل على
طلب الشكر من افانتم شاكرون ايضا وان كان للثبوت باعتبار كون
الجملة اسمية لان هل ادعى للفعل من الهمزة فتركه معها اي ترك الفعل مع هل

ادل على ذلك

ادل على ذلك اي على كمال العناية بحصول ما سيتجدد ولهذا اي ولان هل
ادعى للفعل من الهمزة لا يحسن هل زيد منطلق الا من البليغ لانه الذي يقصد به
الدلالة على الثبوت وابراز ما سيتجدد في معرض الوجود وهي اي هل قسمان
بسيطة وهي التي يطلب بها وجود الشيء او لا وجوده كقولنا هل الحركة موجودة
او لا موجودة ومركبة وهي التي يطلب بها وجود شيء لشيء او لا وجوده له
كقولنا هل الحركة دائمة او لا دائمة فان المطلوب وجود الدوام للحركة او لا وجوده لها
وقد اعتبر في هذه شيئان غير الوجود وفي الاول شيء واحد فكانت
مركبة بالنسبة اليها اي الى الاولى وهي بسيطة بالنسبة اليها والباقية من الفاظ
الاستفهام تشترك في انها لطلب التصور فقط وتختلف من جهة ان المطلوب
بكل منها تصور شيء آخر فيطلب بما شرح الاسم كقولنا ما العنقاء طالبا
ان تشرح هذا الاسم ويبين مفهومه فيجاب بايراد لفظ اشهر او ماهية المسمى
اي حقيقته التي هو بها هو كقولنا ما الحركة اي ما حقيقة مسمى هذا اللفظ فيجاب
بايراد ذاتياته وتقع هل البسيطة في الترتيب بينهما اي بين ما التي لشرح الاسم
وما التي لطلب الماهية يعني ان مقتضى الترتيب الطبيعي ان يطلب اولا شرح الاسم

ثم وجود المفهوم في نفسه ثم ماهيته وحقيقته لان من لا يعرف مفهوم اللفظ
استحال منه ان يطلب وجود ذلك المفهوم ومن لا يعرف انه موجود استحال منه
ان يطلب حقيقته وماهيته اذ لا حقيقة للمعدوم ولا ماهية له والفرق
بين المفهوم من الاسم بالجملة وبين الماهية التي تفهم من الحد بالتفصيل غير قليل
فان كل من خوطب باسم فهم فهما ما ووقف على الشيء الذي يدل عليه الاسم
اذا كان عالما باللغة واما الحد فلا يقف عليه الا المرتاض بصناعة المنطق
فالموجودات كان لها حقائق ومفهومات فلها حدود لها حقيقية واسمية
واما المعدومات فليس لها الا المفهومات فلا حدود لها الا بحسب الاسم
لان الحد بحسب الذات لا يكون الا بعد ان يعرف ان الذات موجودة
حتى ان ما يوضع في اول التعاليم من حدود الاشياء التي يبرهن عليها في
اثناء التعاليم انما هي حدود اسمية ثم اذا برهن عليها واثبت وجودها
صارت تلك الحدود بعينها حدودا حقيقية جميع ذلك مذكور
في الشفاء ويطلب بمن العارض المشخص اي الامر الذي يعرض لذي العلم
فيفيد تشخصه وتعينه كقولنا من في الدار فيجاب عنه بزيد ونحوه مما يفيد تشخصه

وقال السكاكي

وقال السكاكي يسأل بما عن الجنس تقول ما عندك اي اي اجناس الاشياء
عندك وجوابه كتاب ونحوه ويدخل فيه السؤال عن الماهية والحقيقة نحو ما الكلمة
اي اي جنس من الالفاظ هي وجوابه لفظ مفرد موضوع او عن الوصف تقول
ما زيد وجوابه الكريم ونحوه ويسأل بمن عن الجنس من ذوي العلم تقول
من جبرئيل اي ابشر هو ام ملك ام جني وفيه نظر اذ لا نسلم انه للسؤال
عن الجنس وانه يصح ان يقال في جواب من جبرئيل ملك بل جوابه ملك
يأتي بالوحي كذا وكذا مما يفيد تشخصه ويسأل بأي عما يميز احد المتشاركين
في امر يعمهما وهو مضمون ما اضيف اليه اي نحو اي الفريقين خير مقاما
اي انحن ام اصحاب محمد صلعم فالمؤمنون والكافرون قد اشتركا في
الفريقية وسألوا عما يميز احدهما عن الآخر مثل كون الكافرين القائلين
بهذا القول ومثل كون اصحاب محمد صلعم ويسأل بكم عن العدد نحو سل
بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة اي كم آية آتيناهم اعشرين ام ثلثين
فمن آية مميز كم بزيادة من لما وقع من الفصل بفعل بين كم ومميزه كما ذكرناه
في الخبرية فكم ههنا للسؤال عن العدد لكن الغرض من هذا السؤال هو التقريع
رکیده

والشيء ويسأل بكيف عن الحال وبأين عن المكان وبمتى عن الزمان ماضيا
كان أو مستقبلا وبأيان عن الزمان المستقبل قيل ويستعمل في مواضع التفخيم مثل
يسأل أيان يوم الدين ويسأل أيان يوم القيمة وأنى تستعمل تارة بمعنى
كيف ويجب أن يكون بعدها فعل نحو فأتوا حرثكم أنى شئتم أي على أي حال
ومن أي شق أردتم بعد أن يكون المأتي موضع الحرث ولم أي تجئ بمعنى كيف
وأخرى بمعنى من أين نحو أنى لك هذا أي من أين لك هذا الرزق الآتي
كل يوم وقوله تستعمل إشارة إلى أنه يحتمل أن يكون مشتركا بين المعنيين وأن
يكون في أحدهما حقيقة وفي الآخر مجازا ويحتمل أن يكون معناه أين إلا أنه
في الاستعمال يكون مع من ظاهرة كما في قوله من أين عشرون لنا من أين
أو مقدرة كقوله تعالى أنى لك هذا أي من أين لك هذا على ما ذكره بعض
النحاة ثم إن هذه الكلمات الاستفهامية كثيرا ما تستعمل في غير الاستفهام مما
يناسب المقام بحسب معونة القرائن كالاستبطاء نحو كم دعوتك والتعجب نحو
ما لي لا أرى الهدهد لأنه كان لا يغيب عن سليمان عليه السلام إلا بإذنه فلما لم يبصره
مكانه تعجب من حال نفسه في عدم إبصاره إياه ولا يخفى أنه لا معنى لاستفهام العاقل

عن حال نفسه

عن حال نفسه وقول صاحب الكشاف نظر سليمان إلى مكان الهدهد فلم يبصره
فقال ما لي لا أراه على معنى أنه لا يراه وهو حاضر لساتر ستره أو غير ذلك ثم
لاح له أنه غائب فأضرب عن ذلك وأخذ يقول أهو غائب كأنه يسأل
عن صحة ما لاح له لا يدل على أن الاستفهام على حقيقته والتنبيه على الضلال
نحو فأين تذهبون والوعيد كقولك لمن يسيء الأدب ألم أؤدب فلانا
إذا علم المخاطب ذلك وهو أنك أدبت فلانا فيفهم منه معنى الوعيد والتخويف
فلا يحمله على السؤال والتقرير أي حمل المخاطب على الإقرار بما يعرفه وإلجائه
إليه بإيلاء المقرر به الهمزة أي بشرط أن يذكر بعد الهمزة ما حمل المخاطب على
الإقرار به كما مر في حقيقة الاستفهام من إيلاء المسئول عنه الهمزة
تقول أضربت زيدا في تقريره بالفعل وأأنت ضربت في تقريره بالفاعل
وأزيدا ضربت في تقريره بالمفعول وعلى هذا القياس وقد يقال التقرير
بمعنى التحقيق والتثبيت فيقال أضربت زيدا بمعنى أنك ضربته البتة
والإنكار كذلك أي بإيلاء المنكر الهمزة كالفعل في قوله أيقتلني والمشرفي
مضاجعي ومسنونة زرق كأنياب أغوال والفاعل في قوله تعالى

أهم يقسمون رحمة ربك والمفعول في قوله تعالى أغير الله تدعون وقوله تعالى أغير الله
اتخذ وليا واما غير الهمزة فيجي للتقرير والانكار لكن لا يجري فيه هذه التفاصيل
ولا يكثر كثرة الهمزة فلهذا لم يبحث عنه ومنه اي مجي الهمزة للانكار نحو أليس الله
بكاف عبده اي الله كاف لان انكار النفي نفي له ونفي النفي اثبات
وهذا المعنى مراد من قال الهمزة فيه للتقرير اي لحمل المخاطب على الاقرار بما دخله النفي
هو الله كاف لا بالنفي وهو ليس الله بكاف فالتقرير لا يجب ان يكون بالحكم
الذي دخلت عليه الهمزة بل بما يعرفه المخاطب من ذلك الحكم اثباتا او نفيا
وعليه قوله تعالى أأنت قلت للناس اتخذوني وامي الهين من دون الله فان
الهمزة فيه للتقرير اي بما يعرفه عيسى عليه السلام من هذا الحكم لا بانه قد قال ذلك وقوله
والانكار كذلك قد دل على ان صورة انكار الفعل ان يلي الفعل الهمزة ولما كان
له صورة اخرى لا يلي فيها الفعل الهمزة اشار اليها بقوله ولانكار الفعل صورة
صورة اخرى وهي نحو أزيدا اضربت ام عمروا لمن يردد الضرب بينهما اي من
غير ان يعتقد تعلقه بغيرهما فاذا انكرت تعلقه بهما فقد نفيته عن اصله لانه لا بد له
من محل يتعلق به والانكار اما للتوبيخ اي ما كان ينبغي ان يكون ذلك الامر

الذي كان

الذي كان نحو أعصيت ربك فان العصيان واقع لكنه منكر وما يقال انه للتقرير فمعناه
التحقيق والتثبيت او لا ينبغي ان يكون اي ما ينبغي ان يتحقق العصيان او للتكذيب
في الماضي اي لم يكن نحو أفأصفاكم ربكم بالبنين اي لم يفعل ذلك او في
المستقبل اي لا يكون نحو أنلزمكموها اي أنلزمكم تلك الهداية او الحجة بمعنى أنكرهكم
على قبولها ونقسركم على الاهتداء بها على الاسلام والحال انكم لها كارهون
يعني لا يكون هذا الالزام والتهكم عطف على الاستبطاء او على الانكار
وذلك انهم اختلفوا في انه اذا ذكر معطوفات كثيرة ان الجميع معطوف
على الاول او كل واحد عطف على ما قبله نحو أصلوتك تأمرك ان نترك
ما يعبد اباؤنا وذلك ان شعيبا عليه السلام كان كثير الصلوة وكان قومه اذا
راوه يصلي تضاحكوا فقصدوا بقولهم أصلوتك تأمرك والسخرية
لا حقيقة الاستفهام والتحقير نحو من هذا استحقارا لشأنه مع انك تعرفه
والتهويل كقراءة ابن عباس رضي الله عنه ولقد نجينا بني اسرائيل من
العذاب المهين من فرعون بلفظ الاستفهام اي من بفتح الميم و
رفع فرعون على انه مبتدأ ومن الاستفهامية خبره او بالعكس على اختلاف

الرهين فانه لا معنى لحقيقة الاستفهام ههنا وهو ظاهر بل المراد انه لما وصف
المراد والعذاب الشدة والفظاعة زادهم تهويلا بقوله من فرعون اى هل
تعرفون من هو فى فرط عتوه وشدة شكيمته فما ظنكم بعذاب يكون
المعذب مثله ولهذا قال انه كان عاليا من المسرفين بزيادة تعريف حاله
وتهويل عذابه والاستبعاد نحو انى لهم الذكرى فانه لا يجوز حمله على حقيقة الاستفهام
وهو ظاهر بل المراد استبعاد ان يكون لهم الذكرى بقرينة قوله وقد جاءهم رسول
مبين ثم تولوا عنه اى كيف يذكرون ويتعظون ويوفون بما وعدوه من
الايمان عند كشف العذاب عنهم وقد جاءهم ما هو اعظم وادخل فى وجوب
الادكار من كشف الدخان وهو ما ظهر على رسول الله صلعم من الآيات
البينات من الكتاب المعجز وغيره فلم يذكروا واعرضوا عنه ومنها
اى من انواع الطلب الامر وهو طلب فعل غير كف على جهة الاستعلاء
وصيغته تستعمل فى معان كثيرة فاختلفوا فى حقيقته الموضوعة هى لها اختلافا
كثيرا ولما لم تكن الدلايل مفيدة القطع لشىء من ذلك قال المص والاظهر
ان صيغته من المقترنة باللام نحو ليحضر زيد وغيرها نحو اكرم عمرا ورويد بكرا فالمراد

بصيغته ما دل

بصيغته ما دل على طلب فعل غير كف استعلاء سواء كان اسماء او فعلا
موضوعة لطلب الفعل استعلاء اى على طلب طريق طلب العلو وعد الآمر نفسه
عاليا سواء كان عاليا فى نفسه ام لا لتبادر الفهم عند سماعها اى سماع الصيغة
الى ذلك المعنى اعنى الطلب استعلاء والتبادر الى الفهم من اقوى
امارات الحقيقة وقد تستعمل صيغة الامر لغيره اى لغير طلب الفعل استعلاء
كالاباحة نحو جالس الحسن او ابن سيرين فيجوز له ان يجالس احدهما او كليهما
وان لا يجالس احدا اصلا والتهديد اى التخويف وهو اعم من الانذار لانه ابلاغ
مع التخويف وفى الصحاح الانذار تخويف مع دعوة نحو اعملوا ما شئتم لظهور
ان ليس المراد الامر بكل عمل شاء والتعجيز نحو فاتوا بسورة من مثله اذ ليس المراد
طلب الاتيان بسورة من مثله لكونه محالا والظرف اعنى قوله من مثله متعلق
بفاتوا والضمير لعبدنا او صفة لسورة والضمير لما نزلنا او لعبدنا فان قلت
لم لا يجوز على الاول ان يكون الضمير لما نزلنا قلت لانه يقتضى ثبوت مثل
القران فى البلاغة وعلو الطبقة بشهادة الذوق اذ التعجيز انما يكون عن المأتى به
فكان مثل القران ثابتا لكنهم عجزوا عن ان ياتوا منه بسورة بخلاف ما اذا

كان وصفاً للسورة فان المعجز عنه هو السورة الموصوفة باعتبار انتفاء الوصف
فان قلت فليكن التعجيز باعتبار انتفاء المماثل منه قلت هذا احتمال عقلي
لا يسبق الى الفهم ولا يوجد له مساغ باعتبارات البلغاء واستعمالاتهم فلا عبرة به
ولبعضهم هنا كلام طويل لا طائل تحته والتسخير نحو كونوا قردة خاسئين والاهانة
نحو كونوا حجارة او حديدا اذ ليس الغرض ان يطلب منهم كونهم قردة او حجارة
لعدم قدرتهم على ذلك لكن في التسخير يحصل الفعل اعني صيرورتهم قردة وفي
الاهانة لا يحصل اذ المقصود قلة المبالاة بهم والتسوية نحو اصبروا او لا تصبروا
ففي الاباحة كان المخاطب توهم ان الفعل محظور عليه فاذن له في الفعل مع
عدم الحرج في الترك وفي التسوية كانه توهم ان احد الطرفين من الفعل والترك
انفع له وارجح بالنسبة اليه فرفع ذلك وسوى بينهما والتمني نحو الا ايها الليل
الطويل الا انجلي بصبح وما الاصباح منك بامثل اذ ليس الغرض طلب الانجلاء
من الليل اذ ليس ذلك في وسعه لكنه يتمنى ذلك تخلصا عما عرض له
في الليل من تباريح الجوى ولاستطالة تلك الليلة كانه لا طماعية له في
انجلائها فلهذا يحمل على التمني دون الترجي والدعاء اي الطلب على

سبيل

سبيل التضرع نحو رب اغفر لي والالتماس كقولك لمن يساويك رتبة افعل
بدون الاستعلاء والتضرع فان قيل اي حاجة الى قوله بدون الاستعلاء
مع قوله لمن يساويك قلت قد سبق ان الاستعلاء لا يستلزم العلو فيجوز ان
يتحقق من المساوي بل من الادنى ايضا ثم الامر قال السكاكي حقه الفور لانه الظاهر
من الطلب عند الانصاف كما في الاستفهام والنداء ولتبادر الفهم
عند الامر بشيء بعد الامر بخلافه الى تغيير الامر الاول دون الجمع بين الامرين
وارادة التراخي فان المولى اذا قال لعبده قم ثم قال له قبل ان يقوم اضطجع
حتى المساء تبادر الفهم الى انه غير الامر بالقيام الى الامر بالاضطجاع ولم
يرد الجمع بين القيام والاضطجاع مع تراخي احدهما وفيه نظر لانا لا نسلم
ذلك عند خلو المقام عن القرائن والنهي اي من انواع الطلب النهي و
هو طلب الكف عن الفعل استعلاء وله حرف واحد وهو لا الجازمة في نحو
قولك لا تفعل وهو كالامر في الاستعلاء لانه المتبادر الى الفهم وقد يستعمل
في غير طلب الكف عن الفعل كما هو مذهب البعض او طلب الترك كما هو
مذهب البعض كالتهديد كقولك لعبدك لا تمتثل امرك لا تمتثل امري

وكالدعاء والالتماس وهو ظاهر وهذه الاربعة يعني التمني والاستفهام والامر
والنهي يجوز تقدير الشرط بعدها وايراد الجزاء عقيبها مجزوما بان المضمرة مع
الشرط كقولك في التمني ليت لي مالا انفقه اي ان ارزقه انفقه وفي الاستفهام
اين بيتك ازرك اي ان تعرفنيه ازرك وفي الامر اكرمني اكرمك
اي ان تكرمني اكرمك وفي النهي لا تشتمني يكن خيرا لك اي ان لا تشتمني يكن
خيرا لك وذلك لان الحامل للمتكلم على الكلام الطلبي كون المطلوب مقصودا
للمتكلم اما لذاته او لغيره لتوقف ذلك الغير على حصوله وهذا معنى الشرط
فاذا ذكرت الطلب وذكرت بعده ما يصلح توقفه على المطلوب غلب
على ظن المخاطب كون المطلوب مقصودا لذلك المذكور لا لنفسه فيكون
اذا معنى الشرط في الطلب مع ذكر ذلك الشيء ظاهرا ولما جعل النحاة
الاشياء التي تضمر الشرط بعدها خمسة اشار المصنف الى ذلك بقوله واما
العرض كقولك الا تنزل تصب خيرا اي ان تنزل تصب خيرا فمولد من
الاستفهام وليس شيئا آخر برأسه لان الهمزة فيه للاستفهام دخلت
على فعل منفي امتنع حملها على حقيقة الاستفهام للعلم بعدم النزول مثلا

فتولد

عنه بمعونة قرينة الحال عرض النزول على المخاطب وطلبه منه ويجوز تقدير الشرط
في غيرها اي غير هذه المواضع لقرينة تدل عليه نحو ام اتخذوا من دونه اولياء
فالله هو الولي اي ان ارادوا ان اتخذوا اولياء فالله هو الولي يجب ان يتولى
وحده ويعتقد انه هو المولى والسيد وقيل لا شك ان قوله ام اتخذوا
انكار توبيخ بمعنى لا ينبغي ان يتخذ من دونه اولياء وحينئذ يترتب عليه قوله
فالله هو الولي من غير تقدير شرط كما يقال لا ينبغي ان يعبد غير الله فالله هو المستحق
للعبادة وفيه نظر اذ ليس كل ما فيه معنى الشيء حكمه حكم ذلك الشيء و
الطبع المستقيم شاهد صدق على صحة قولنا لا تضرب زيدا فهو اخوك
بالفاء بخلاف اتضرب زيدا فهو اخوك استفهام انكار فانه لا يصح
الا بالواو الحالية ومنها اي من انواع الطلب النداء وهو طلب الاقبال
بحرف نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا وقد تستعمل صيغته
اي صيغة النداء في غير معناه وهو طلب الاقبال كالاغراء في قولك لمن
عليك يتظلم يا مظلوم قصدا الى اغرائه وحثه على زيادة التظلم وبث
الشكوى لان الاقبال حاصل والاختصاص في قولهم انا افعل كذا ايها الرجل

كقولنا ايها الرجل فانه تخصيص المنادى اى بطلب اقباله عليك ثم جعل مجردا
عن طلب الاقبال ونقل الى تخصيص مدلوله من بين امثاله بما نسب اليه اذ ليس
المراد باى ووصفه المخاطب بل ما دل عليه ضمير المتكلم فايها مضموم والرجل
مرفوع والمجموع فى محل النصب على انه حال ولهذا قال مخصصا اى مخصوصا
من بين الرجال وقد تستعمل صيغة النداء فى الاستغاثة نحو يا لله والتعجب
نحو يا للماء والتحسر والتوجع كما فى نداء الاطلال والمنازل والمطايا وما اشبه
ذلك ثم الخبر قد يقع موقع الانشاء اما للتفاؤل بلفظ الماضى دلالة على انه
كانه وقع نحو وفقك الله للتقوى او لاظهار الحرص فى وقوعه كما مر فى بحث
الشرط من ان الطالب اذا عظمت رغبته فى شىء يكثر تصوره اياه فربما يخيل اليه
حاصلا نحو رزقنى الله لقاءك والدعاء بصيغة الماضى من البليغ كقوله رحمه الله
يحتملهما اى التفاؤل واظهار الحرص واما غير البليغ فهو ذاهل عن هذه
الاعتبارات او للاحتراز عن صورة الامر للتادب كقول العبد للمولى
ينظر المولى الى ساعة دون لانه فى صورة الامر وان قصد به الدعاء او الشفاعة
او لحمل المخاطب على المطلوب بان يكون المخاطب ممن لا يحب ان يكذب الطالب

اى نسب

اى نسب الى الكذب كقولك لصاحبك الذى لا يحب تكذيبك
تاتينى غدا مقام ائتنى لحمله بالطف وجه على الاتيان لانه ان لم ياتك غدا صرت
كاذبا من حيث الظاهر لكون كلامك فى صورة الخبر تنبيه الانشاء كالخبر
فى كثير مما ذكر فى الابواب الخمسة السابقة يعنى احوال الاسناد والمسند اليه
والمسند ومتعلقات الفعل والقصر فليعتبره اى ذلك الكثير الذى يشارك فيه
الانشاء الخبر الناظر بنور البصيرة فى لطائف الكلام مثلا الكلام الانشائى
ايضا اما مؤكد او غير مؤكد والمسند اليه اما مذكور او محذوف الى غير ذلك
الفصل والوصل بدء بذكر الفصل لانه الاصل والوصل طار عارض عليه
حاصل بزيادة حرف لكن لما كان الوصل بمنزلة الملكة والفصل بمنزلة
العدم والاعدام انما تعرف بملكاتها بدأ فى التعريف بذكر الوصل
فقال الوصل عطف بعض الجمل على بعض والفصل تركه اى ترك عطفه عليه
فاذا اتت جملة بعد جملة فالاولى اما ان يكون لها محل من الاعراب او لا وعلى الاول اى
على تقدير ان يكون للاولى محل من الاعراب ان قصد تشريك الثانية لها
اى للاولى فى حكمه اى حكم الاعراب الذى كان لها مثل كونها خبر المبتدأ

او حالا او صفة او نحو ذلك عطفت الثانية عليها اي على الاولى ليدل العطف على
التشريك المذكور كالمفرد فانه اذا قصد تشريكه لمفرد آخر قبله في حكم اعرابه من كونه
فاعلا او مفعولا او نحو ذلك وجب عطفه عليه فشرط كونه اي كون عطف الثانية
على الاولى مقبولا بالواو ونحوه ان يكون بينهما اي بين الجملتين جهة جامعة نحو زيد يكتب ويشعر
لما بين الكتابة والشعر من التناسب الظاهر او يعطي ويمنع لما بين الاعطاء والمنع من التضاد
بخلاف زيد يكتب ويمنع او يعطي ويشعر وذلك لئلا يكون الجمع بينهما كالجمع بين
الضب والنون وقوله ونحوه اراد به ما يدل على التشريك كالفاء وثم وحتى
وذكره حشو مفسد لان هذا الحكم مختص بالواو لان لكل من الفاء وثم وحتى معنى محصلا
غير التشريك والجمعية فان تحقق هذا المعنى حسن العطف وان لم يوجد جهة جامعة
بخلاف الواو ولهذا اي ولانه لا بد في الواو من جهة جامعة عيب على ابي تمام
قوله لا والذي هو عالم ان النوى صبر وان ابا الحسين كريم اذ لا مناسبة بين
ابي الحسين ومرارة النوى فهذا العطف غير مقبول سواء جعل عطف مفرد
على مفرد كما هو الظاهر او عطف جملة على جملة باعتبار وقوعه موقع مفعولي عالم لان
وجود الجامع شرط في الصورتين وقوله لا نفي لما ادعته الحبيبة عليه من اندراس هواه

بانه لم يجب

بدلالة البيت السابق والا اي وان لم يقصد تشريك الثانية للاولى في حكم اعرابها
فصلت الثانية عنها لئلا يلزم من العطف التشريك الذي هو ليس بمقصود نحو
واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم انما نحن مستهزءون الله يستهزئ بهم
لم يعطف الله يستهزئ على انا معكم لانه ليس من مقولهم فلو عطف عليه لزم تشاركه
له في كونه مقول قالوا فيلزم ان يكون مقول قول المنافقين وليس كذلك وانما قال
على انا معكم دون انما نحن مستهزءون لان قوله انما نحن مستهزءون بيان لقوله انا معكم
فحكمه حكمه وايضا العطف على المتبوع هو الاصل وعلى الثاني اي على تقدير ان لا يكون
للاولى محل من الاعراب ان قصد ربطها بها اي ربط الثانية بالاولى على معنى عاطف
سوى الواو عطفت الثانية على الاولى به اي بذلك العاطف من غير اشتراط امر آخر
نحو دخل زيد فخرج عمرو اذا قصد التعقيب او المهلة وذلك لان ما سوى الواو
من حروف العطف يفيد مع الاشتراك معاني محصلة مفصلة في علم النحو فاذا
عطفت الثانية على الاولى بذلك العاطف ظهرت الفائدة اعني حصول معاني
هذه الحروف بخلاف الواو فانه لا يفيد الا مجرد الاشتراك وهذا انما يظهر فيما له
حكم اعرابي واما في غيره ففيه خفاء واشكال وهو السبب في صعوبة باب الفصل و

الفصل والوصل حتى حصر بعضهم علم البلاغة على معرفة الفصل والوصل والا اى وان لم
نقصد ربط الثانية بالاول على معنى عاطف سوى الواو فان كان للاولى حكم لم نقصد
اعطاؤه للثانية فالفصل واجب لئلا يلزم من الوصل التشريك في ذلك الحكم
نحو واذا خلوا الاية لم يعطف الله يستهزئ بهم على قالوا لئلا يشاركه في الاختصاص بالظرف
لما مر من ان تقديم المفعول ونحوه من الظرف وغيره يفيد الاختصاص فيلزم ان يكون استهزاء
الله بهم مختصا بحال خلوهم الى شياطينهم وليس كذلك فان قيل اذا شرطية لا ظرفية قلنا اذا
الشرطية هي الظرفية استعملت استعمال الشرط ولو سلم فلا ينافي ما ذكرنا لانه اسم معناه الوقت
لابد له من عامل وهو قالوا انا معكم بدلالة المعنى واذا قدم متعلق الفعل وعطف فعل آخر
عليه يفهم اختصاص الفعلين به كقولنا يوم الجمعة سرت وضربت زيدا بدلالة الفحوى والذوق
والا اى عطف على قوله فان كان للاولى حكم اى وان لم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه
للثانية وذلك بان لا يكون لها حكم زائد على مفهوم الجملة او يكون ولكن قصد اعطاؤه
للثانية ايضا وان كان بينهما اى بين الجملتين كمال الانقطاع بلا ايهام اى بدون
ان يكون في الفصل ايهام خلاف المقصود او كمال الاتصال او شبه احدهما اى احد
الكمالين فكذلك يتعين الفصل لان الوصل يقتضي مغايرة ومناسبة والا اى

وان لم يكن

وان لم يكن بينهما كمال الانقطاع بلا ايهام ولا كمال الاتصال ولا شبه احدهما
فالوصل متعين لوجود الداعي وعدم المانع والحاصل ان للجملتين اللتين لا محل
لهما من الاعراب ولم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية احوالا ستة الاول
كمال الانقطاع بلا ايهام الثاني كمال الاتصال الخامس كمال الانقطاع مع الايهام
السادس التوسط بين الكمالين فحكم الاخيرين الوصل وحكم الاربعة السابقة الفصل
فاخذ المص في تحقيق الاحوال الستة وقال اما كمال الانقطاع بين الجملتين فلاختلافهما
خبرا وانشاء لفظا ومعنى بان يكون احدهما خبرا لفظا ومعنى والاخرى انشاء لفظا
ومعنى كقوله وقال رائدهم هو الذي يتقدم القوم لطلب الماء والكلاء ارسوا اى اقيموا
من ارسيت السفينة اذا حبستها بالمرسى نزاولها اى نحاول تلك الحرب
نعالجها فكل حتف امرئ يجري بمقدار اى اقيموا نقاتل فان موت كل نفس
يجري بقدر الله تعالى لا الجبن ينجيه ولا الاقدام يرديه لم يعطف نزاولها على ارسوا
لانه خبر لفظا ومعنى وارسوا انشاء لفظا ومعنى وهذا مثال لكمال الانقطاع بين الجملتين
باختلافهما خبرا وانشاء لفظا ومعنى مع قطع النظر عن كون الجملتين مما ليس له
محل من الاعراب والا فالكلمتان في محل النصب على انها مفعول قال او لاختلافهما

خبرا او انشاء معنى فقط بان يكون احدهما خبرا معنى والاخرى انشاء معنى وكلتاهما
خبرين او انشائين لفظا نحو مات فلان رحمه الله لم يعطف فلان على رحمه الله على
لان الاول خبر معنى ومات خبر معنى وان كانا جميعا خبرين لفظا او لانه عطف على الاختلافهما
والضمير للانشاء لا جامع بينهما كما سياتي بيان الجامع فلا يصح العطف على مثل زيد
طويل وعمرو قائم واما كمال الاتصال بين الجملتين فلكون الثانية مؤكدة للاولى
تاكيدا معنويا لرفع توهم تجوز او غلط نحو لا ريب فيه بالنسبة الى ذلك الكتاب
اذا جعلت الم طائفة من الحروف او جملة مستقلة وذلك الكتاب جملة ثانية ولا ريب فيه
ثالثة فانه لما بولغ في وصفه اي في وصف الكتاب ببلوغه متعلق بوصفه اي في
ان وصف بانه بلغ الدرجة القصوى في الكمال وبقوله بولغ متعلق الباء في قوله
بجعل المبتدا ذلك الدال على كمال العناية بتمييزه والتوسل ببعده الى التعظيم
وعلو الدرجة وتعريف الخبر باللام الدال على الانحصار مثل حاتم الجواد فمعنى ذلك
الكتاب انه الكتاب الكامل الذي يستاهل ان يسمى كتابا كان ما عداه من الكتب
السماوية في مقابلته ناقص بل ليس بكتاب جاز جواب لما اي جاز بسبب هذه
المبالغة المذكورة ان يتوهم السامع قبل التامل انه اعني قوله ذلك الكتاب

بما

بما يرمي به جزافا من غير صدور عن علم وروية وبصيرة فاتبعه على لفظ المبني للمفعول والمرفوع المستتر
عائد الى لا ريب فيه والمنصوب البارز الى ذلك الكتاب اي جعل لا ريب فيه تابعا لذلك
نفيا لذلك التوهم فوزانه اي وزان لا ريب مع ذلك الكتاب وزان نفسه مع زيد في
جاءني زيد نفسه فظهر ان لفظ وزان في قوله وزان نفسه ليس بزائد كما توهم او تاكيدا لفظيا كما
اشار اليه بقوله ونحو هدى اي هو هدى للمتقين اي الضالين الصائرين الى التقوى فان
معناه انه اي الكتاب في الهداية بالغ درجة لا يدرك كنهها اي غايتها لما في تنكير
هدى من الابهام والتفخيم حتى كانه هداية محضة حيث قيل هدى ولم يقل هاد وهذا معنى ذلك
الكتاب لان معناه كما مر الكتاب الكامل والمراد بكماله كماله في الهداية لان الكتب
السماوية بحسبها اي بقدر الهداية واعتبارها تتفاوت في درجات الكمال لا بحسب غيرها
لانها المقصود الاصلي من الانزال فوزانه اي وزان هدى للمتقين وزان زيد الثاني في
جاءني زيد زيد لكونه مقررا لذلك الكتاب مع اتفاقهما في المعنى بخلاف لا ريب فانه يخالفه معنى
او لكون الجملة الثانية بدلا منها اي الاولى لانها اي الاولى غير وافية بتمام المراد او كغير الوافية
حيث يكون في الوفاء قصور ما او خفاء ما بخلاف الثانية فانها وافية كمال الوفاء والمقام
يقتضي اعتناء بشانه اي بشان المراد لنكتة ككونه اي المراد مطلوبا في نفسه او فظيعا

او عجيبا او لطيفا فيُنزَّل الثانية من الاولى منزلة بدل البعض او الاشتمال فالاول نحو امدكم بما تعلمون
امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون فان المراد التنبيه على نعم الله تعالى والمقام يقتضي اعتناء
بشانه لكونه مطلوبا في نفسه وذريعة الى غيره والثاني اعني قوله امدكم بانعام الخ اوفى بتاديته
اي تادية المراد الذي هو التنبيه لدلالته اي الثاني عليه اي على نعم الله تعالى بالتفصيل من غير احالة
على علم المخاطبين المعاندين فوزانه وزان وجهه في اعجبني زيد وجهه لدخول الثاني في الاول لان
ما تعلمون يشمل الانعام وغيرها والثاني اعني المنزل منزلة بدل الاشتمال نحو اقول له ارحل لا تقيمن
عندنا والا فكن في السر والجهر مسلما فان المراد به اي بقوله ارحل كمال اظهار الكراهة لاقامته اي
المخاطب وقوله لا تقيمن عندنا اوفى بتاديته لدلالته اي لدلالة لا تقيمن عليه اي على كمال اظهار الكراهة
بالمطابقة مع التاكيد الحاصل من النون وكونها مطابقة باعتبار الوضع العرفي حيث يقال
لا تقم عندي ولا يقصد كفه عن الاقامة بل مجرد اظهار كراهة حضوره فوزانه اي وزان لا تقيمن عندنا
وزان حسنها في اعجبني الدار حسنها لان عدم الاقامة مغاير للارتحال فلا يكون تاكيدا وغير داخل فيه
فلا يكون بدل البعض ولم يعتبر بدل الكل لانه انما يتميز عن التاكيد بمغايرة اللفظين وكون المقصود هو الثاني
وهو انما يتحقق في الجمل التي ليس لها محل من الاعراب مع ملابسة اي بين عدم الاقامة والارتحال
من الملابسة اللزومية فيكون بدل اشتمال والكلام في ان الجملة الاولى اعني ارحل ذات محل من الاعراب

مثل ما

مثل ما مر في اسقونا او لاهما وانما قال في المثالين ان الثانية اوفى لان الاول وافٍ مع ضرب من
القصور باعتبار الاجمال وعدم مطابقة الدلالة فصارت كغير الوافية وكون الثانية بيانا لها اي للاولى
لخفائها اي الاولى نحو فوسوس اليه الشيطان قال يا ادم هل ادلك على شجرة الخلد وملك لا يبلى
فان وزانه اي وزان قال يا ادم وزان عمر في قوله اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر
حيث جعل الثاني بيانا وتوضيحا للاول وظاهر ان ليس لفظ قال بيانا وتفسيرا للفظ وسوس حتى يكون
هذا من باب بيان الفعل دون الجملة بل المبين هو مجموع الجملة واما كونها اي الجملة الثانية كالمنقطعة عنها
اي عن الاولى فلكون عطفها عليها اي الثانية على الاولى موهما لعطفها على غيرها مما ليس بمقصود وشبه هذا
بكمال الانقطاع باعتبار اشتماله على مانع من العطف الا انه لما كان خارجيا ربما يمكن دفعه بنصب قرينة
لم يجعل هذا من كمال الانقطاع ويسمى الفصل لذلك قطعا مثاله وتظن سلمى انني ابغي بها بدلا
اراها في الضلال تهيم فبين الجملتين مناسبة ظاهرة لاتحاد المسندين لان معنى اراها اظن وكون
المسند اليه في الاولى محبوبا وفي الثانية محبا لكن ترك العطف لئلا يتوهم انه عطف على ابغي وهو اقرب اليه
فيكون من مظنونات سلمى ويحتمل الاستيناف كانه قيل كيف تراها في هذا الظن فقال اراها
تتحير في اودية الضلال واما كونها اي الثانية كالمتصلة بها اي بالاولى فلكونها اي الثانية
جوابا لسؤال اقتضته الاولى فتنزل الاولى منزلته اي السؤال لكونها مشتملة عليه ومقتضية له فتفصل

الثانية عنها اي عن الاولى كما يفصل الجواب عن السؤال لما بينهما من الاتصال قال السكاكي
فينزل ذلك السؤال الذي تقتضيه الاولى وتدل عليه بالفحوى منزلة السؤال الواقع ويطلب بالكلام
الثاني وقوعه جوابا له فيقطع عن الكلام الاول لذلك وتنزيله منزلة الواقع انما يكون لنكتة كاغناء السامع
عن ان يسأل او مثل ان لا يسمع منه اي من السامع شيء تحقيرا له وكراهة لكلامه او مثل ان لا ينقطع
كلامك بكلامه او مثل القصد الى تكثير المعنى بتقليل اللفظ وهو تقدير السؤال وترك العاطف او غير ذلك
وليس في كلام السكاكي دلالة على ان الاولى تنزل منزلة السؤال وكان المصنف نظر الى ان قطع الثانية
عن الاولى مثل قطع الجواب عن السؤال انما يكون على تقدير تنزيل الاولى منزلة السؤال وتشبيهها به
والاظهر انه لا حاجة الى ذلك بل مجرد كون الاولى منشأ السؤال كاف في ذلك اشير اليه في الكشاف
وتسمى الفصل لذلك اي لكونه جوابا لسؤال اقتضته الاولى استينافا وكذا الجملة الثانية ايضا تسمى
مستأنفة وهو اي الاستيناف على ثلثة اضرب لان السؤال الذي تضمنته الاولى اما عن سبب الحكم
مطلقا نحو قال لي كيف انت قلت عليل سهر دائم وحزن طويل اي ما بالك عليلا او ما سبب علتك
بقرينة العرف والعادة لانه اذا قيل فلان مريض فانما يسأل عن مرضه وسببه لا ان يقال هل سبب
علته كذا وكذا لا سيما السهر والحزن حتى يكون السؤال عن السبب الخاص واما عن سبب خاص لهذا الحكم
نحو قوله تعالى وما ابرئ نفسي ان النفس لامارة بالسوء كانه قيل هل النفس امارة بالسوء بقرينة

التاكيد

التاكيد وهذا الضرب يقتضي تأكيد الحكم كما مر في احوال الاسناد من ان المخاطب اذا كان طالبا
مترددا حسن تقوية الحكم بمؤكد ولا يخفى ان المراد هيهنا الاقتضاء استحسانا لا وجوبا والمستحسن في باب
البلاغة بمنزلة الواجب واما عن غيرهما اي غير السبب المطلق والخاص نحو قالوا سلاما قال سلام
اي فماذا قال ابراهيم جواب سلامهم فقيل قال سلام اي حياهم بتحية احسن من تحيتهم
لكونها بالجملة الاسمية الدالة على الدوام والثبوت وقوله زعم العواذل جمع عاذلة بمعنى
جماعة عاذلة انني في غمرة اي في شدة صدقوا اي الجماعة العاذلات العواذل التي في زعمهم انني
في غمرة ولكن غمرتي لا تنجلي ولا تنكشف بخلاف اكثر الغمرات والشدائد كانه قيل اصدقوا
ام كذبوا فقيل صدقوا وايضا منه اي من الاستيناف وهذا اشارة الى تقسيم آخر له ما ياتي
باعادة اسم ما استونف عنه اي وقع عنه الاستيناف واصل الكلام المستأنف عنه
الحديث فحذف المفعول ونزل الفعل منزلة اللازم نحو احسنت الى زيد زيد حقيق بالاحسان
باعادة اسم زيد ومنه ما بني على صفته اي صفة ما استونف عنه دون اسمه والمراد صفة
تصلح لترتيب الحديث عليه نحو احسنت الى زيد صديقك القديم اهل لذلك والسؤال
المقدر فيهما لماذا احسن اليه وهل هو حقيق بالاحسان وهذا الاستيناف المبني على الصفة
ابلغ لاشتماله على بيان السبب الموجب للحكم كالصداقة القديمة في المثال المذكور لما سبق

الى الفهم من ترتب الحكم على الوصف الصالح للعلية انه علة له وههنا بحث وهو ان السؤال
ان كان عن السبب فالجواب يشتمل على بيانه لا محالة والا فلا وجه لاشتماله عليه كما في قوله تعالى
قالوا سلاما قال سلام وقوله زعم العواذل ووجه التفصي عن ذلك مذكور في الشرح وقد
يحذف صدر الاستيناف فعلا كان او اسما نحو قوله تعالى يسبح له فيها بالغدو والآصال
رجال كانه قيل من يسبحه فقيل رجال اي يسبحه رجال فيمن قرأها مفتوحة الباء وعليه نعم الرجل زيد
ونعم رجلا زيد في احد القولين اي على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف اي هو زيد
ويجعل الجملة استينافا جوابا للسؤال عن تفسير الفاعل المبهم وقد يحذف الاستيناف كله
اما مع قيام شيء مقامه نحو قول الحماسي زعمتم ان اخوتكم قريش لهم الف اي ايلاف في الرحلتين
لهم في التجارة رحلة في الشتاء الى اليمن ورحلة في الصيف الى الشام وليس لكم
الاف اي مؤالفة في الرحلتين المعروفتين كانه قيل اصدقنا في هذا الزعم ام كذبنا فقيل كذبتم
فحذف هذا الاستيناف كله واقيم قوله لهم الف وليس لكم الاف مقامه لدلالته عليه او بدون
ذلك اي قيام شيء مقامه اكتفاء بمجرد القرينة نحو فنعم الماهدون اي نحن على قول اي على
قول من يجعل المخصوص خبر المبتدأ اي هم نحن ولما فرغ من بيان الاحوال الاربعة المقتضية
للفصل شرع في بيان الحالتين المقتضيتين للوصل فقال واما الوصل لدفع الايهام فكقولهم لا وايدك الله

فقولهم لا

فقولهم لا رد لكلام سابق كما اذا قيل هل الامر كذلك فيقال لا اي ليس الامر كذلك فهذه
جملة اخبارية وايدك الله جملة انشائية دعائية فبينهما كمال الانقطاع لكن عطفت عليها
لان ترك العطف يوهم انه دعاء على المخاطب بعدم التأييد مع ان المقصود الدعاء له بالتأييد
فاينما وقع هذا الكلام فالمعطوف عليه هو مضمون قولهم لا وبعضهم لما لم يقف على المعطوف
عليه في هذا الكلام نقل عن الثعالبي حكاية مشتملة على قوله قلت لا وايدك الله وزعم ان قوله
وايدك الله عطف على قوله قلت ولم يعرف انه لو كان كذلك لم يدخل الدعاء تحت
القول وانه لو لم يحك الحكاية فحينئذ قال للمخاطب لا وايدك الله فلا بد له من معطوف عليه واما
للتوسط عطف على قوله واما الوصل لدفع الايهام اي اما الوصل لتوسط الجملتين
بين كمال الانقطاع وكمال الاتصال وقد صحفه بعضهم اما بكسر الهمزة فركب متن عمياء
وخبط خبط عشواء فاذا اتفقتا اي الجملتان خبرا او انشاء لفظا ومعنى او معنى فقط
بان يكون بينهما جامع بدلالة ما سبق من انه اذا لم يكن بينهما جامع فبينهما كمال الانقطاع ثم الجملتان
المتفقتان خبرا او انشاء لفظا ومعنى قسمان لانهما اما انشائيتان او خبريتان
والمتفقتان معنى فقط ستة اقسام لانهما ان كانتا انشائيتين معنى فاللفظان اما خبران
او الاول خبر والثاني انشاء او بالعكس وان كانتا خبريتين معنى فاللفظان اما انشاءان

اولا او لانشاء والثانية خبرا او بالعكس فالمجموع ثمانية اقسام والمصنف اورد القسمين الاولين مثالهما
كقوله تعالى يخادعون الله وهو خادعهم وقوله تعالى ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم في
الخبريتين لفظا ومعنى الا ان الثاني في المثال الثاني متناسبان في الاسمية بخلاف الاول وقوله تعالى
كلوا واشربوا ولا تسرفوا في الانشائيتين لفظا ومعنى واورد للاتفاق معنى فقط مثالا واحدا
واشار الى انه يمكن تطبيقه على قسمين من اقسام الستة واعاد فيه لفظ الكاف تنبيها على انه
مثال للاتفاق معنى فقط فقال وكقوله تعالى واذ اخذنا ميثاق بني اسرائيل لا تعبدون الا الله
وبالوالدين احسانا وذي القربى واليتامى والمساكين وقولوا للناس حسنا فعطف قولوا
على لا تعبدون مع اختلافهما لفظا لكونهما انشائيتين معنى ولان قوله لا تعبدون
اخبار في معنى النهي اي لا تعبدوا وقوله وبالوالدين احسانا لا بد له من فعل فاما ان يقدر خبر
في معنى الطلب اي تحسنون بمعنى احسنوا فتكون الجملتان خبر لفظا انشاء معنى وفائدة
تقديم الخبر ثم جعله بمعنى الانشاء اما لفظا فللملائمة مع قوله لا تعبدون واما معنى فللمبالغة
باعتبار ان المخاطب كانه سارع الى الامتثال فهو يخبر عنه كما تقول تذهب الى فلان تقول له
كذا تريد الامر او يقدر من اول الامر صريح الطلب على ما هو الظاهر اي واحسنوا بالوالدين احسانا
فتكونان انشائيتين معنى مع ان اللفظة الاولى خبر والثانية انشاء والجامع

بينهما

بينهما اي بين الجملتين يجب ان يكون باعتبار المسند اليهما والمسندين جميعا اي باعتبار
المسند اليه في الجملة الاولى والمسند اليه في الجملة الثانية وكذا باعتبار المسند في الاولى والمسند في
الثانية نحو يشعر زيد ويكتب للمناسبة الظاهرة بين الشعر والكتابة وتقارنهما في خيال
اصحابهما ويعطي زيد ويمنع لتضاد الاعطاء والمنع هذا عند اتحاد المسند اليهما واما عند
تغايرهما فلا بد من تناسبهما ايضا كما اشار اليه بقوله نحو زيد شاعر وعمرو كاتب وزيد طويل
وعمرو قصير لمناسبة بينهما اي بين زيد وعمرو كالاخوة والصداقة والعداوة او نحو ذلك و
بالجملة يجب ان يكون احدهما مناسبا للاخر وملابسا له ملابسة لها نوع اختصاص بخلاف
زيد شاعر وعمرو كاتب بدونها اي بدون المناسبة بين زيد وعمرو فانه لا يصح وان اتحد
المسندان ولهذا حكموا بامتناع نحو خفي ضيق وخاتمي ضيق وبخلاف زيد شاعر وعمرو طويل
مطلقا اي سواء كان بين زيد وعمرو مناسبة او لم يكن لعدم تناسب الشعر وطول القامة السكاكي ذكر انه
يجب ان يكون بين الجملتين ما يجمعهما عند القوة المفكرة جمعا من جهة العقل وهو الجامع العقلي
او من جهة الوهم وهو الجامع الوهمي او من جهة الخيال وهو الجامع الخيالي والمراد بالعقل القوة العاقلة
المدركة للكليات وبالوهم القوة المدركة للمعاني الجزئية الموجودة في المحسوسات من غير ان
تتأدى اليها من طرق الحواس كادراك معنى في الذئب وبالخيال القوة التي تجتمع فيها صور

المحسوسات من طرق الحواس الظاهرة وبالمفكرة التي من شأنها التفصيل والتركيب بين الصور الملتقطة
عن الحس المشترك والمعاني المدركة بالوهم بعضها مع بعض وبعضها بالصور والمراد بالصور ما يدرك بإحدى الحواس
الظاهرة وبالمعاني ما لا يمكن قال السكاكي الجامع بين الجملتين إما عقلي فهو أن يكون بين الجملتين اتحاد
في تصور مثل الاتحاد في المخبر عنه أو في الخبر أو في قيد من قيودهما وهذا ظاهر في أن المراد بالتصور
الأمر المتصور ولما كان مقررا أنه لا يكفي في عطف الجملتين وجود الجامع بين المفردين من
مفردات ... اعترف السكاكي أيضا غير المصنف عبارة السكاكي وقال الجامع بين الشيئين
إما عقلي وهو أمر بسببه يقتضي العقل اجتماعهما في المفكرة وذلك بأن يكون بينهما اتحاد في
التصور أو تماثل فإن العقل بتجريده المثلين عن التشخص في الخارج يرفع التعدد بينهما فيصير
ان متحدين وذلك أن العقل يجرد الجزئي عن عوارضه المشخصة الخارجية وينتزع منه المعنى الكلي
فيدركه على ما تقرر في موضعه وإنما قال في الخارج لأنه لا يجرده عن المشخصات العقلية لأن كل ما هو موجود في
العقل فلا بد له من تشخص فيه به يمتاز عن سائر المعقولات وههنا بحث وهو أن التماثل هو الاتحاد في
النوع مثل اتحاد زيد وعمرو مثلا في الإنسانية وإذا كان التماثل هو الاتحاد في النوع لزم أن يتوقف قولنا زيد كاتب
وعمرو شاعر على أخوة زيد وعمرو أو صداقتهما ونحو ذلك لأنهما متماثلان لكونهما من أفراد
الإنسان والجواب أن المراد بالتماثل ههنا اشتراكهما في وصف له نوع اختصاص بهما على ما سيجيء في

باب

باب التشبيه أو تضايف وهو كون الشيئين بحيث لا يمكن تعقل كل منهما إلا بالقياس إلى الآخر
كما بين العلة والمعلول فإن كل أمر يصدر عنه أمر آخر بالاستقلال أو بواسطة انضمام الغير إليه فهو علة والآخر
معلول والأقل والأكثر فإن كل عدد يصير عند العد فانيا قبل عدد آخر فهو أقل من الآخر والآخر أكثر
منه أو وهمي وهو أمر بسببه يحتال الوهم في اجتماعهما عند المفكرة بخلاف العقل فإنه إذا خلي ونفسه
لم يحكم بذلك وذلك بأن يكون بين تصوريهما شبه تماثل كلوني بياض وصفرة فإن الوهم يبرزهما في
معرض المثلين من جهة أنه يسبق إلى الوهم أنهما نوع واحد زيد في أحدهما عارض بخلاف العقل فإنه يعرف
أنهما نوعان متباينان داخلان تحت جنس هو اللون ولذلك أي ولأن الوهم يبرزهما في معرض
المثلين حسن الجمع بين الثلاثة التي في قوله ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها شمس الضحى وأبو إسحاق والقمر
فإن الوهم يتوهم أن هذه الثلاثة من نوع واحد وإنما اختلفت بالعوارض والعقل يعرف أنها
أمور متباينة أو يكون بين تصوريهما تضاد وهو التقابل بين أمرين وجوديين يتعاقبان
على محل واحد بينهما غاية الخلاف كالسواد والبياض في المحسوسات والإيمان والكفر في
المعقولات والحق أن بينهما تقابل العدم والملكة لأن الإيمان هو تصديق النبي عليه السلام في جميع
ما علم مجيئه به بالضرورة أعني قبول النفس لذلك والإذعان له على ما هو تفسير التصديق في المنطق
عند المحققين مع الإقرار به باللسان والكفر عدم الإيمان عما من شأنه أن يكون مؤمنا

وقد يقال الكفر انكار شيء من ذلك فيكون وجوديا فيكونان متضادين وربما يتصف بهما أي بالمذكورات
كالاسود والابيض والمؤمن والكافر وامثال ذلك فانه قد يعد من المتضادين باعتبار الاشتمال على
الوصفين المتضادين او شبه تضاد كالسماء والارض في المحسوسات فانهما وجوديان احدهما في
غاية الارتفاع والآخر في غاية الانحطاط وهذا معنى شبه التضاد وليسا متضادين لعدم تواردهما على
المحل لكونهما من الاجسام دون الاعراض ولا من قبيل الاسود والابيض لان الوصفين المتضادين ليسا
داخلين في مفهومي السماء والارض والاول والثاني فيما يعم المحسوسات والمعقولات فان الاول
هو الذي يكون سابقا على الغير ولا يكون مسبوقا بالغير والثاني هو الذي يكون مسبوقا بواحد فقط فاشبها
المتضادين باعتبار اشتمالهما على وصفين لا يمكن اجتماعهما ولم يجعلا متضادين كالاسود والابيض لانه
قد يشترط في المتضادين ان يكون بينهما غاية الخلاف ولا يخفى ان مخالفة الثالث والرابع وغيرهما
للاول اكثر من مخالفة الثاني مع ان العدم معتبر في مفهوم الاول فلا يكون وجوديا فانه اي انما جعل التضاد و
شبهه جامعا وهميا لان الوهم ينزلهما منزلة التضايف في انه لا يحضره احد المتضادين
او الشبيهين بهما الا ويحضره الآخر ولذلك تجد الضد اقرب خطورا بالبال مع الضد من المغايرات
المتضادة يعني ان ذلك مبني على حكم الوهم والا فالعقل يتعقل كلا منهما ذاهلا عن الآخر
او خيالي وهو امر بسببه يقتضي الخيال اجتماعهما في المفكرة وذلك بان يكون بين تصوريهما تقارن في

الخيال

الخيال سابق على العطف لاسباب مؤدية الى ذلك واسباب اي اسباب التقارن في الخيال مختلفة
ولذلك اختلفت الصور الثابتة في الخيالات ترتبا ووضوحا فكم من صور لا انفكاك بينها في
خيال وهي في خيال آخر مما لا تجتمع اصلا وكم من صورة تغيب عن خيال وهي في خيال
آخر مما لا تغيب قط ولصاحب علم المعاني فضل احتياج الى معرفة الجامع لان معظم ابواب الفصل
والوصل مبني على الجامع لا سيما الجامع الخيالي فان جمعه على مجرى الالف والعادة بحسب
انعقاد الاسباب في اثبات الصور في خزانة الخيال وبيان الاسباب مما يفوته الحصر وظهر ان ليس
المراد بالجامع العقلي ما يدرك بالعقل والوهمي ما يدرك بالوهم والخيالي ما يدرك بالخيال لان
التضاد وشبهه ليسا من المعاني التي يدركها الوهم وكذا التقارن في الخيال ليس من الصور التي
تجتمع في الخيال بل جميع ذلك معان معقولة وقد خفي هذا على كثير من الناس فاعترضوا بان
السواد والبياض مثلا من المحسوسات دون الوهميات واجابوا بان الجامع كون كل منهما
متضادا للآخر وهذا معنى جزئي لا يدركه الا الوهم وفيه نظر لانه ممنوع وان ارادوا ان تضاد
هذا السواد لهذا البياض معنى جزئي فتماثل هذا مع ذاك وتضايفه معه ايضا معنى جزئي فلا
فرق بين التماثل والتضايف وشبههما في انها اذا اضيفت الى الكليات كانت كليات وان اضيفت
الى الجزئيات كانت جزئيات فكيف يصح جعل بعضها على الاطلاق عقليا وبعضها وهميا

ان الجامع الخيالي هو تقارن الصور في الخيال فظاهر انه ليس بصورة ترتسم في الخيال بل هو من المعاني
فان قلت كلام صاحب المفتاح مشعر بانه يكفي لصحة العطف وجود الجامع بين الجملتين باعتبار مفرد
من مفرداتهما وهو نفسه يعرف بفساد ذلك حيث منع صحة نحو خفي ضيق وخاتمي ضيق
ونحو الشمس ومرارة الارنب والف باذنجانة محدثة قلت كلامه هنا ليس الا في بيان الجامع
بين الجملتين واما ان اي من الجامع يجب لصحة العطف فمفوض الى موضع آخر وقد صرح فيه باشتراط
المناسبة بين المسندين والمسند اليهما جميعا والمص لما اعتقد ان كلامه في بيان الجامع سهو منه
واراد اصلاحه وغيره الى ما ترى فذكر مكان الجملتين الشيئين ومكان قوله اتحاد في تصورهما
اتحاد في التصور فوقع الخلل في قوله الوهمي ان يكون بين تصوريهما شبه تماثل او تضاد او شبه
تضاد والخيالي ان يكون بين تصوريهما تقارن لان التضاد مثلا انما هو بين نفس السواد
والبياض لا بين تصوريهما اعني العلم بهما وكذا التقارن في الخيال انما هو بين نفس التصور
فالاقرب ان اول كلام المص وحمله على ما ذكره السكاكي بان يراد بالشيئين الجملتان وبالتصور
مفرد من مفردات الجملة مع ان ظاهر عبارته يأبى ذلك وللبحث الجامع زيادة تفصيل
وتحقيق اوردناه في الشرح وانه من المباحث التي ما وجدنا احدا حام حول تحقيقها
ومن محسنات الوصل بعد وجود المصحح تناسب الجملتين في الاسمية والفعلية و

وتناسب الفعلين في المضي والمضارعة فاذا اردت مجرد الاخبار من غير تعرض للتجدد في
احديهما والثبوت في الاخرى قلت قام زيد وكذا زيد قائم وعمرو قاعد الا لمانع
مثل ان يراد في احديهما التجدد وفي الاخرى الثبوت فيقال قام زيد وعمرو
قاعد او يراد في احديهما المضي وفي الاخرى المضارعة فيقال زيد قام وعمرو يقعد او يراد في
احديهما الاطلاق وفي الاخرى التقييد بالشرط كقوله تعالى وقالوا لولا انزل عليه ملك
ولو انزلنا ملكا لقضي الامر ومنه قوله تعالى فاذا جاء اجلهم لا يستأخرون ساعة
ولا يستقدمون فعندي ان قوله ولا يستقدمون عطف على الشرطية قبلها لا على الجزاء
اعني قوله لا يستأخرون اذ لا معنى لقولنا اذا جاء اجلهم لا يستقدمون كما ذهب اليه جماعة
ذاتية للنفي شبه به ذكر بحث الجملة الحالية وكونها بالواو تارة وبدونها اخرى عقيب
بحث الفصل والوصل لمكان المناسبة اصل الحال المنتقلة اي الكثير الراجح فيها
كأنه قال الاصل في الكلام هو الحقيقة ان يكون بغير واو واحترز بالمنتقلة عن المؤكدة
المقررة لمضمون الجملة فانها يجب ان يكون بغير واو البتة لشدة ارتباطها بما قبلها
وانما كان الاصل في المنتقلة الخلو عن الواو لانها في المعنى حكم على صاحبها كالخبر
بالنسبة الى المبتدأ فان قولك جاء زيد راكبا اثبات الركوب لزيد كما في زيد راكب

الا انه في الحال على سبيل التبعية وانما المقصود اثبات المجيء وجيء بالحال لتزيد في
الاخبار عن المجيء في المعنى وصف له اي ولانها في المعنى وصف لصاحبها كالنعت
بالنسبة الى المنعوت الا ان المقصود في الحال كون صاحبها على هذا الوصف
حال مباشرة الفعل فهي قيد للفعل وبيان لكيفية وقوعه بخلاف النعت فانه
لا يقصد به ذلك بل مجرد اتصاف المنعوت به واذا كانت الحال مثل الخبر
والنعت فكما انهما يكونان بدون الواو فكذلك الحال واما ما اورده بعض النحويين
من ان الخبر والنعوت المصدرة بالواو كالخبر في باب كان والجملة الوصفية المصدرة
بالواو التي يسمى واو التاكيد لصوق الصفة بالموصوف فعلى سبيل التشبيه والالحاق
بالحال لكن خولف هذا الاصل اذا كانت الحال فانها اي الجملة الواقعة حالا من حيث
هي جملة مستقلة بالافادة من غير ان يتوقف على التعليق بما قبلها وانما قال من حيث هي جملة
لانها من حيث هي حال غير مستقلة بل متوقفة على التعليق بكلام سابق قصد تقييده بها
فتحتاج الجملة الواقعة حالا الى ما يربطها بصاحبها الذي جعلت حالا عنه وكل من الضمير
والواو صالح للربط والاصل الذي لا يعدل عنه ما لم تمس حاجة الى زيادة ارتباط
هو الضمير بدليل الاقتصار عليه في الحال المفردة والخبر والنعت فالجملة التي تقع حالا ان

خلت

خلت عن ضمير صاحبها الذي تقع حالا عنه وجب فيها الواو ليحصل الارتباط فلا يجوز خرجت
زيد قائم ولما ذكر ان كل جملة خلت عن الضمير وجب فيها الواو اراد ان يبين ان اي
جملة يجوز ذلك فيها واي جملة لا يجوز فقال وكل جملة خالية عن ضمير ما اي الاسم الذي
يجوز ان ينتصب عنه حال وذلك بان يكون فاعلا او مفعولا معرفا او منكرا مخصوصا
لا نكرة محضة او مبتدا او خبرا فانه لا يجوز ان ينتصب عنه حال على الاصح وانما لم يقل عن ضمير
صاحب الحال لان قوله كل جملة مبتدا خبره قوله يصح ان يقع تلك الجملة حالا
عنه اي عما يجوز ان ينتصب عنه حال بالواو وما لم يثبت هذا الحكم اعني وقوع الحال عنه
لم يصح اطلاق اسم صاحب الحال عليه الا مجازا وانما قال ينتصب عنه حال ولم يقل
يجوز ان تقع تلك الجملة حالا عنه ليدخل فيه الجملة الخالية عن الضمير المصدرة بالمضارع
المثبت فيصح استثناؤها بقوله الا المصدرة بالمضارع المثبت نحو جاء زيد ويتكلم
عمرو فانه لا يجوز ان يجعل ويتكلم عمرو حالا عن زيد لما سياتي من ان ربط مثلها
يجب ان يكون بالضمير فقط ولا يخفى ان المراد بقوله كل جملة الجملة الصالحة للحالية في الجملة
بخلاف الانشائيات فانها لا تقع حالا البتة لا مع الواو ولا بدونها والا لعطف
على قوله ان خلت اي وان لم يخل الجملة الحالية عن ضمير صاحبها فان كانت فعلية

والفعل مضارع مثبت امتنع دخولها اى الواو نحو قوله تعالى ولا تمنن تستكثر
اى لا تعط حال كونك تعد ما تعطيه كثيرا لان الاصل فى الحال هى الحال المفردة
لعراقة المفرد فى الاعراب وتطفل الجملة عليه بوقوعها موقعه وهى اى المفردة تدل على
حصول صفة اى معنى قائم بالغير لانها لبيان الهيئة التى عليها الفاعل او المفعول
والهيئة معنى قائم بالغير غير ثابتة لان الكلام فى الحال المنتقلة مقارن ذلك الحصول
لما جعلت اى الحال قيدا له يعنى العامل لان الغرض من الحال تخصيص وقوع
مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال وهذا معنى المقارنة وهو اى المضارع
المثبت كذلك اى دال على حصول صفة غير ثابتة مقارن لما جعلت قيدا له
كالمفردة فيمتنع الواو فيه كما فى المفردة اما الحصول اى اما دلالة المضارع المثبت
على حصول صفة غير ثابتة فلكونه فعلا فيدل على التجدد وعدم الثبوت واما فيدل
على الحصول واما المقارنة فلكونه مضارعا فيصلح للحال كما يصلح للاستقبال وفيه
نظر لان الحال التى يدل عليها المضارع هو زمان التكلم وحقيقته اجزاء متعاقبة
من اواخر الماضى واوائل المستقبل والحال التى نحن بصددها يجب ان تكون مقارنة
لزمان مضمون الفعل المقيد بالحال ماضيا كان او حالا او استقبالا فلا دخل للمضارعة
فى المقارنة

فى المقارنة فالاولى ان يعلل امتناع الواو فى المضارع المثبت بانه على وزن
اسم الفاعل لفظا وبتقديره معنى واما ما جاء من نحو قول بعض العرب قمت
واصك وجهه وقوله فلما خشيت اظافيرهم اى اسلحتهم نجوت وارهنهم
مالكا فقيل انما جاء الواو فى المضارع المثبت الواقع حالا على اعتبار حذف المبتدا
لتكون الجملة اسمية وانا اصك وانا ارهنهم كما فى قوله تعالى لم تؤذوننى وقد تعلمون
انى رسول الله اى انتم قد تعلمون وقيل الاول اى قمت واصك وجهه شاذ والثانى
اى نجوت وارهنهم ضرورة وقال عبد القاهر رحمه الله هى اى الواو فيهما للعطف
لا للحال اذ ليس المعنى قمت صاكا وجهه ونجوت راهنا مالكا بل المضارع بمعنى
الماضى والاصل قمت وصككت ونجوت ورهنت عدل عن لفظ
الماضى الى المضارع حكاية للحال الماضية ومعناها ان تفرض ما كان فى الزمان
الماضى واقعا فى هذا الزمان فيعبر عنه بلفظ المضارع وان كان الفعل مضارعا منفيا
فالامران جائزان الواو وتركه لقراءة ابن ذكوان فاستقيما ولا تتبعان بالتخفيف
اى بتخفيف النون فيكون لا للنفى دون النهى لثبوت النون التى هى علامة للرفع
فلا يصح عطفه على الامر قبله فيكون الواو للحال بخلاف قراءة العامة ولا تتبعان

بالتشديد فانه نهي مؤكد معطوف على الامر قبله ونحو قوله تعالى وما لنا اي شيء ثبت
لنا لا نؤمن بالله اي حال كوننا غير مؤمنين فالفعل المنفي حال بدون الواو وانما
جاز فيه الامران لدلالته على المقارنة لكونه مضارعا دون الحصول لكونه منفيا
والمنفي انما يدل مطابقة على عدم الحصول وكذا يجوز الواو وتركه ان كان الفعل
ماضيا لفظا او معنى كقوله تعالى اخبارا انى يكون لي غلام وقد بلغني الكبر بالواو وقوله
او جاؤكم حصرت صدورهم بدون الواو وهذا في الماضي لفظا واما في الماضي معنى
فالمراد به المضارع المنفي بلم او لما فانهما تقلبان معنى المضارع الى الماضي
فاورد للمنفي بلم مثالين احدهما مع الواو والاخر بدونه واقتصر في المنفي بلما
على ما هو بالواو وكانه لم يطلع على مثال ترك الواو فيه الا انه مقتضى القياس
وقوله تعالى انى يكون لي غلام ولم يمسسني بشر وقوله فانقلبوا بنعمة من الله وفضل
لم يمسسهم سوء وقوله تعالى ام حسبتم ان تدخلوا الجنة ولما ياتكم مثل الذين خلوا من
اما المثبت اي اما جواز الامرين في الماضي المثبت فلدلالته على الحصول نعني
حصول صفة غير ثابتة لكونه فعلا مثبتا دون المقارنة لكونه ماضيا فلا يقارن الحال
ولهذا اي ولعدم دلالته على المقارنة شرط ان يكون مع قد ظاهرة كما في قوله تعالى

وقد بلغني

وقد بلغني الكبر او مقدرة كما في قوله حصرت صدورهم لان قد تقرب الماضي
من الحال والاشكال وارد ههنا وهو ان الحال التي نحن بصددها غير الحال التي
تقابل الماضي وتقرب قد الماضي منها فيجوز المقارنة اذا كان الحال والعامل
ماضيين ولفظ قد انما يقرب الماضي من الحال التي هي زمان التكلم وربما تبعد
عن الحال التي نحن بصددها كما في قولنا جاءني زيد في السنة الماضية وقد ركب
فرسه والاعتذار عن ذلك مذكور في الشرح واما المنفي اي اما جواز الامرين
في الماضي المنفي فلدلالته على المقارنة دون الحصول اما الاول اي دلالته على المقارنة
فلان لما للاستغراق اي لاستمرار النفي من الانتفاء الى زمان التكلم وغير لما
اي غير لما مثل لم وما لانتفاء متقدم على زمان التكلم مع ان الاصل استمراره
اي استمرار ذلك الانتفاء لما سيجيء حتى يظهر قرينة على الانقطاع كما في قولنا
لم يضرب زيد امس لكنه ضرب اليوم فيحصل به اي بالنفي او بان الاصل فيه
الاستمرار الدلالة عليها اي على المقارنة عند الاطلاق وترك التقييد بما يدل
على الانقطاع وذلك الانتفاء بخلاف المثبت فان وضع الفعل على افادة
التجدد من غير ان يكون الاصل استمراره فاذا قلت ضرب مثلا كفى في صدقه

وقوع الضرب في جزء من اجزاء الماضي واذا قلت ما ضربت افاد استغراق النفي

لجميع اجزاء الزمان لكن لا قطعيا بخلاف لما وذلك لانهم قصدوا ان يكون الاثبات

والنفي في طرفي النقيض ولا يخفى ان الاثبات في الجملة انما ينافيه النفي دائما وتحقيقه

اي تحقيق هذا الكلام ان الاصل في الاستمرار بخلاف الاثبات ان استمرار

العدم لا يفتقر الى سبب بخلاف استمرار الوجود يعني ان بقاء الحادث وهو

استمرار وجوده يحتاج الى سبب موجود لانه وجود عقيب وجود ولا بد للموجود الحادث

من سبب بخلاف استمرار العدم فانه عدم فلا يحتاج الى وجود سبب بل يكفيه مجرد

انتفاء سبب الوجود والاصل في الحوادث العدم حتى توجد عللها اي الجملة

لما كان الاصل في النفي الاستمرار حصل من اطلاقه الدلالة على المقارنة

اما الثاني فهي اي عدم دلالته على الحصول فلكونه منفيا هذا اذا كانت الجملة فعلية

وان كانت اسمية فالمشهور جواز تركها اي الواو لعكس ما مر في الماضي المثبت

اي لدلالة الاسمية على المقارنة لكونها مستمرة لا على حصول صفة غير ثابتة لدلالتها على الدوام

والثبات نحو كلمته فوه الى في بمعنى مشافها وايضا المشهور ان دخولها اي الواو اولى

من تركها لعدم دلالتها اي الجملة الاسمية على عدم الثبوت مع ظهور الاستئناف

فيها.

النفي

فيها فحسن زيادة رابطة نحو قوله تعالى فلا تجعلوا لله اندادا وانتم تعلمون اي وانتم من اهل العلم

والمعرفة وانتم تعلمون ما بينهما من التفاوت وقال عبد القاهر ان كان

المبتدا في الجملة الاسمية الحالية ضمير ذي الحال وجبت الواو سواء كان

خبره فعلا نحو جاء زيد وهو يسرع او اسما نحو جاء زيد وهو مسرع وذلك لان الجملة لا تترك

فيها الواو حتى تدخل في صلة العامل وتنضم اليه في الاثبات وتقدر تقدير المفرد في

ان لا يستانف لها الاثبات وهذا مما يمتنع في نحو جاءني زيد وهو يسرع لانك اذا

اعدت ذكر زيد وجئت بضميره المنفصل المرفوع كان بمنزلة اعادة اسمه صريحا

في انك لا تجد سبيلا الى ان تدخل يسرع في صلة المجيء وتضمه اليه في الاثبات

لان اعادة ذكره لا تكون حتى تقصد استيناف الخبر عنه بانه يسرع والا لكنت تركت

المبتدا بمضيعة وجعلته لغوا في البين وجرى مجرى ان تقول جاءني زيد وعمرو يسرع

امامه ثم تزعم انك لم تستانف كلاما ولم تبتدئ للمسرع اثباتا وعلى هذا فالاصل

والقياس ان لا تجيء الجملة الاسمية الا مع الواو وما جاء بدونه فسبيله سبيل الشيء

الخارج عن قياسه واصله بضرب من التاويل ونوع من التشبيه هذا كلامه

في دلائل الاعجاز وهو يشعر بوجوب الواو في نحو جاء زيد وزيد يسرع او مسرع وجاء زيد

وعمرو ليسرع او ليسرع الامر بطريق الاولى ثم قال الشيخ وان جعل نحو على كتفه سيف حالا
كثر فيها اي في تلك الحال تركها اي ترك الواو نحو قول بشار اذا انكرتني بلدة
او نكرتها خرجت مع البازي على سواد اي بقية من الليل اي اذا لم يعرف قدري
اهل بلدة او لم اعرفهم خرجت منهم مصاحبا للبازي الذي هو اكبر الطيور مشتملا على
شي من ظلمة الليل غير منتظر لاسفار الصبح فقوله على سواد حال ترك فيها الواو ثم
قال الشيخ الوجه ان يكون الاسم في مثله فاعلا للظرف لاعتماده على ذي الحال
لا مبتدا وينبغي ان يقدر ههنا خصوصا ان الظرف في تقدير اسم الفاعل
دون الفعل اللهم الا ان يقدر فعل ماض مع قد هذا كلامه وفيه بحث والظاهر ان
مثل على كتفه سيف يحتمل ان يكون في تقدير المفرد وان يكون جملة اسمية قدم خبرها
وان يكون جملة فعلية مقدرة بالماضي او المضارع فعلى تقدير يتعين الواو وعلى
تقدير لا يجب الواو فمن اجل الواو هذا اكثر تركها وقال الشيخ ايضا ويحسن الترك
اي ترك الواو في الجملة الاسمية تارة لدخول حرف التشبيه على المبتدا او
يحصل بذلك الحرف نوع من الارتباط كقوله فقلت عسى ان تبصريني كانما
بني حوالي الاسود الحوارد من حذر واذا غضب فقوله اذ ابني الاسود جملة اسمية وقعت

حالا من

حالا من مفعول تبصريني ولولا دخول كانما عليها لم يحسن الكلام الا بالواو وقوله حوالي
اي في اكنافي وجوانبي حال من بني لما في حرف التشبيه من معنى الفعل ويحسن الترك تارة
اخرى لوقوع الجملة الاسمية الواقعة حالا عقيب مفرد حال كقوله والله يبقيك لنا سالما
برداك تبجيل وتعظيم فقوله برداك تبجيل حال ولو لم يتقدمها قوله سالما لم يحسن فيها ترك الواو
الباب الثامن الايجاز والاطناب والمساواة قال السكاكي اما الايجاز والاطناب
فلكونهما نسبيين اي من الامور النسبية التي يكون تعقلها بالقياس الى تعقل شي اخر
فان الموجز انما يكون موجزا بالنسبة الى كلام ازيد منه وكذا المطنب انما يكون مطنبا بالنسبة
الى ما هو انقص منه لا يتيسر الكلام فيهما الا بترك التحقيق والتعيين اي لا يمكن التنصيص على
ان هذا المقدار من الكلام ايجاز وذلك اطناب اذ رب كلام موجز يكون مطنبا
بالنسبة الى كلام اخر وبالعكس والبناء على امر عرفي اي والا بالبناء على امر عرفي يعرفه اهل العرف
وهو متعارف الاوساط الذي لا يسوا في مرتبة البلاغة وفي غاية الفهاهة اي كلامهم
في مجرى عرفهم في تادية المعاني عند المعاملات والمحاورات وهو اي هذا الكلام لا
يحمد من الاوساط في باب البلاغة لعدم رعاية مقتضيات الاحوال ولا يذم ايضا منهم
لان غرضهم تادية اصل المعنى بدلالات وضعية والفاظ كيف كانت ومجردا

بجعلها من حكم النعيق فالايجاز اداء المقصود باقل من عبارة المتعارف والاطناب
اداؤه باكثر منها ثم قال الاختصار لكونه نسبيا يرجع فيه تارة الى ما سبق اي الى كون
عبارة المتعارف اكثر منه ويرجع تارة اخرى الى كون المقام خليقا بابسط مما ذكر
اي من الكلام الذي ذكره المتكلم وتوهم بعضهم ان المراد بما ذكر متعارف الاوساط
وهو غلط لا يخفى على من له قلب او القى السمع وهو شهيد يعني كما ان الكلام يوصف
بالايجاز لكونه اقل من المتعارف كذلك يوصف به لكونه اقل مما يقتضيه المقام بحسب الظاهر
وانما قلنا بحسب الظاهر لانه لو كان اقل مما يقتضيه المقام ظاهرا وتحقيقا لم يكن في شيء من البلاغة
مثاله قوله تعالى رب اني وهن العظم مني فانه اطناب بالنسبة الى المتعارف اعني
قولنا يا رب شخت وايجاز بالنسبة الى مقتضى المقام ظاهرا لانه مقام بيان انقراض
الشباب والمام المشيب فينبغي ان يبسط فيه الكلام غاية البسط فللايجاز معنيان بينهما عموم
وخصوص من وجه وفيه نظر لان كون الشيء نسبيا لا يقتضي تعسر تحقيق معناه اذ كثيرا ما
تتحقق معاني الامور النسبية وتعرف بتعريفات تليق بها كالابوة والاخوة وغيرهما
والجواب انه لم يرد تعسر بيان معناهما لان ما ذكره بيان لمعناهما بل اراد تعسر التحقيق
والتعيين في ان هذا القدر ايجاز وذلك اطناب ثم البناء على المتعارف

والبسط

والبسط الموصوف بان يقال الايجاز هو الاداء باقل من المتعارف او مما يليق
بالمقام من كلام ابسط من الكلام المذكور رد الى الجهالة اذ لا تعرف كمية متعارف
الاوساط وكيفيته لاختلاف طبقاتهم ولا يعرف ان كل مقام اي مقدار يقتضي
من البسط حتى يقاس عليه ويرجع اليه والجواب ان الالفاظ قوالب المعاني والاوساط
الذين لا يقدرون في تادية المعاني على اختلاف العبارات والتصرف في لطائف
الاعتبارات لهم حد معلوم من الكلام يجري بينهم في المحاورات والمعاملات وهذا معلوم
للبلغاء وغيرهم فالبناء على المتعارف واضح بالنسبة اليهما جميعا واما البناء
على البسط الموصوف فانما هو للبلغاء العارفين بمقتضيات الاحوال بقدر ما يمكن لهم
فلا يجهل عندهم ما يقتضيه كل مقام من مقدار البسط والاقرب الى الصواب
ان يقال المقبول من طرق التعبير عن المراد تادية اصله بلفظ مساو له اي لاصل
المراد او بلفظ ناقص عنه واف او بلفظ زائد عليه لفائدة فالمساواة ان يكون
اللفظ بمقدار اصل المراد والايجاز ان يكون ناقصا عنه وافيا به والاطناب ان
زائدا عليه لفائدة واحترز بواف عن الاخلال وهو ان يكون اللفظ ناقصا
عن اصل المراد غير واف به كقوله والعيش خير في ظلال النوك اي الحمق والجهالة

ممن عاش كدا اي مكدودا متعوبا اي الناعم وفي ظلال العقل يعني ان اصل المراد هو ان
العيش الناعم في ظلال النوك خير من العيش الشاق في ظلال العقل ولفظه غير واف بذلك
فيكون مخلا فلا يكون مقبولا واحترز بفائدة عن التطويل وهو ان يزيد اللفظ على اصل المراد
لا لفائدة ولا يكون اللفظ الزائد متعينا نحو قوله وقددت الاديم لراهشيه والفى اي وجد
قولها كذبا ومينا والكذب والمين واحد نحو قوله فقددت الاديم اي قطعت والراهشان
والعرقان في باطن الذراعين والضمير في راهشيه وفي الفى لجذيمة الابرش وفي قددت
وفي قولها للزباء والبيت في قصة قتل الزباء لجذيمة الابرش وهي معروفة واحترز ايضا
بفائدة عن الحشو وهي زيادة معينة لا لفائدة المفسد للمعنى كالندى في قوله ولا فضل فيها
اي في الدنيا للشجاعة والندى وصبر الفتى لولا لقاء شعوب اي علم المنية يعني فيها
للضرورة وعدم الفضيلة على تقدير عدم الموت انما يظهر في الشجاعة والصبر لتيقن
الشجاع بعدم الهلاك وتيقن الصابر بزوال المكروه بخلاف الباذل ماله اذا
تيقن بالخلود وعرف احتياجه الى المال دائما فان بذله افضل مما اذا تيقن بالموت
وتخلف المال وغاية اعتذاره ما ذكره الامام ابن جني وهو ان في الخلود وتنقل
الاحوال فيه من عسر الى يسر ومن شدة الى رخاء ما يسكن النفوس ويسهل البؤس فلا يظهر

لبذل المال

لبذل المال كثير فضل وعن الحشو الغير المفسد للمعنى كقوله واعلم علم اليوم والامس قبله
ولكنني عن علم ما في غد عمي فلفظ قبله حشو غير مفسد وهذا بخلاف ما في قوله تعالى ويعلمه
باذني وكتبته بيدي فانه مقام يفتقر الى التاكيد المساواة قدمها لانها الاصل المقيس عليها
المقيس عليه نحو قوله ولا يحيق المكر السيء الا باهله وقوله فانك كالليل الذي هو مدركي
وان خلت ان المنتأى عنك واسع اي موضع البعد عنك ذو سعة شبهه في حال
سخطه وهوله بالليل قيل في الاية حذف المستثنى منه وفي البيت حذف
جواب الشرط فيكون كل منهما ايجازا لا مساواة وفيه نظر لان اعتبار الحذف
رعاية لامر لفظي لا يفتقر اليه في تادية اصل المراد حتى لو صرح به لكان اطنابا بل تطويلا
وبالجملة لا نسلم ان لفظ الاية والبيت ناقص عن اصل المراد والايجاز ضربان ايجاز القصر
وهو ما ليس بحذف نحو قوله تعالى ولكم في القصاص حيوة فان معناه كثير ولفظه يسير وذلك لان
معناه ان الانسان اذا علم انه متى قتل قتل كان ذلك داعيا له الى ان لا يقدم على
القتل فارتفع بالقتل الذي هو القصاص كثير من قتل الناس بعضهم لبعض فكان
ارتفاع القتل حيوة لهم ولا حذف فيه اي ليس فيه حذف شيء مما يؤدى به اصل المراد
واعتبار الفعل الذي يتعلق به الظرف رعاية لامر لفظي حتى لو ذكر لكان تطويلا

وفضله اي رجحان قوله ولكم اعني لكم في القصاص حيوة على ما كان عندهم اوجز كلام في هذا
المعنى وهو قولهم القتل انفى للقتل بقلة حروف ما يناظره اي اللفظ الذي يناظره
قولهم القتل انفى للقتل منه اي من قوله ولكم في القصاص حيوة وما يناظره هو قوله
في القصاص حيوة لان قوله لكم زائد على معنى قولهم القتل انفى للقتل فحروف في
القصاص حيوة مع التنوين احد عشر وحروف القتل انفى للقتل
اربعة عشر اعني الحروف الملفوظة اذ بالعبارة يتعلق الايجاز لا بالكتابة والنص
اي وبالنص على المطلوب يعني الحيوة وما يفيده تنكير حيوة من التعظيم لمنعه اي منع القصاص
اياهم عما كانوا عليه من قتل جماعة بواحد فحصل لهم في هذا الجنس من الحكم اعني
القصاص حيوة عظيمة او من النوعية اي لكم في القصاص نوع من الحيوة وهو الحيوة الحاصلة
للمقتول اي الذي يقصد قتله والقاتل الذي يقصد القتل بالارتداع عن القتل
لمكان العلم بالقصاص واطراده اي وبكون قوله لكم في القصاص حيوة مطردا اذ القصاص مطلقا
سبب للحيوة بخلاف القتل فانه قد يكون انفى للقتل كالذي على وجه القصاص وقد يكون
ادعى له كالقتل ظلما وخلوه عن التكرار بخلاف قولهم فانه يشتمل على تكرار القتل ولا يخفى
ان الخالي عن التكرار افضل من المشتمل عليه وان لم يكن مخلا بالفصاحة واستغنائه عن تقدير

محذوف

بالاقتصاص علا

محذوف بخلاف قولهم فان تقديره القتل انفى للقتل من تركه والمطابقة اي
باشتماله على صنعة المطابقة وهي الجمع بين المعنيين المتقابلين في الجملة كالقصاص
والحيوة وايجاز الحذف عطف على ايجاز القصر والمحذوف اما جزء جملة عمدة
كان او فضلة مضافا بدل من جزء جملة نحو واسئل القرية اي اهل القرية او موصوف
نحو انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني الثنية العقبة وفلان طلاع
الثنايا اي ركاب لصعاب الامور وقوله جلا جملة وقعت صفة لمحذوف
اي انا ابن رجل جلا اي انكشف امره او كشف الامور وقيل جلا ههنا علم وحذف
التنوين باعتبار انه منقول عن الجملة اعني الفعل مع الضمير لا عن الفعل وحده او صفة
نحو وكان وراءهم ملك ياخذ كل سفينة غصبا اي سفينة صحيحة او نحوها كسليمة او غير معيبة
بدليل ما قبله وهو قوله تعالى فاردت ان اعيبها لدلالته على ان الملك كان لا ياخذ
المعيبة او شرطا كما مر في اخر باب الانشاء او جواب شرط وحذفه كذلك اما لمجرد الاختصار
نحو واذا قيل لهم اتقوا ما بين ايديكم وما خلفكم لعلكم ترحمون فهذا شرط حذف جوابه اي
اعرضوا بدليل ما بعده وهو قوله تعالى وما تاتيهم من اية من ايات ربهم الا كانوا عنها
معرضين او للدلالة على انه اي جواب الشرط شيء لا يحيط به الوصف او لتذهب نفس السامع

كل مذهب ممكن مثالهما ولو ترى اذ وقفوا على النار فحذف جواب الشرط للدلالة على انه لا
يحيط به الوصف او لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن او غير ذلك مما ذكر كالمسند اليه
والمسند والمفعول كما مر في الابواب السابقة وكالمعطوف مع حرف العطف
نحو لا يستوي منكم من انفق من قبل الفتح وقاتل اي ومن انفق بعده وقاتل بدليل ما بعده
يعني قوله تعالى اولئك اعظم درجة من الذين انفقوا من بعد وقاتلوا واما جملة
عطف على اما جزء جملة فان قلت فماذا اراد بالجملة ههنا حيث لم يعد الشرط والجزاء جملة
قلت اراد الكلام المستقل الذي لا يكون جزءا من كلام آخر مسببة عن سبب مذكور
نحو ليحق الحق ويبطل الباطل فهذا سبب مذكور حذف مسببه اي فعل ما فعل او سبب
لمذكور نحو فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت ان قدر فضرب بها فيكون قوله
فضرب بها جملة محذوفة هي سبب لقوله فانفجرت ويجوز ان يقدر فان ضربت بها
فقد انفجرت فيكون المحذوف جزء جملة هو الشرط ومثل هذا الفاء تسمى فاء فصيحة قيل
على التقدير الاول وقيل على التقدير الثاني وقيل على التقديرين او غيرهما اي غير
المسبب والسبب نحو فنعم الماهدون على ما مر في بحث الاستيناف من انه على حذف
المبتدا والخبر على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف واما اكثر عطف على اما جملة

اي اكثر

اي اكثر من جملة واحدة نحو انا انبئكم بتأويله فارسلون يوسف اي فارسلوني الى
يوسف لاستعبره الرؤيا ففعلوا فاتاه وقال له يوسف والحذف على وجهين احدهما
ان لا يقام شيء مقام المحذوف بل يكتفى بالقرينة كما مر في الامثلة السابقة المذكورة والثاني
ان يقام نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك فقوله فقد كذبت ليس جزاء
الشرط لان تكذيب الرسل متقدم على تكذيبه بل هو سبب لمضمون الجواب المحذوف
اقيم مقامه اي فلا تحزن واصبر ثم الحذف لا بد له من دليل وادلته كثيرة منها ان يدل
العقل عليه اي على الحذف والمقصود الاظهر على تعيين المحذوف نحو حرمت عليكم
الميتة والدم فان العقل دل على ان ههنا حذفا اذ الاحكام الشرعية انما تتعلق
بالافعال دون الاعيان والمقصود الاظهر من هذه الاشياء المذكورة في الآية تناولها
الشامل للاكل وشرب الالبان فدل على تعيين المحذوف وفي قوله منها ان يدل
ادنى تسامح فكانه على حذف مضاف ومنها ان يدل العقل عليها اي على
الحذف وتعيين المحذوف نحو وجاء ربك اي امره او عذابه فالعقل يدل
على امتناع مجيء الرب تعالى ويدل على ان المراد امره او عذابه فالامر المعين الذي
دل عليه العقل هو احد الامرين لا احدهما على التعيين ومنها ان يدل العقل عليه

والعادة على التعيين نحو فذلكن الذي لمتنني فيه فان العقل دل على ان فيه حذفا اذ لا معنى للوم على
ذات الشخص واما تعيين المحذوف فانه يحتمل ان يقدر في حبه لقوله تعالى قد شغفها حبا
وفي مراودته لقوله تعالى تراود فتاها عن نفسه وفي شأنه حتى يشملهما اي الحب والمراودة والعادة
دلت على الثاني اي مراودته لان الحب المفرط لا يلام صاحبه عليه في العادة لقهره اي الحب
المفرط اياه اي صاحبه فلا يجوز ان يقدر في حبه ولا في شأنه لكونه شاملا له وتعين ان
يقدر في مراودته نظرا الى العادة ومنها ان تدل العادة عليهما نحو لو نعلم قتالا لاتبعناكم
اي مكان قتال اي مكانا صالحا للقتال ولهذا اشاروا بالقتال الى المدينة ومنها الشروع
في الفعل اي من ادلة تعيين المحذوف لا من ادلة الحذف لان دليل الحذف ههنا
هو ان الجار والمجرور لا بد ان يتعلق بشيء والشروع في الفعل دل على انه ذلك الفعل الذي
شرع فيه نحو بسم الله فيقدر ما جعلت التسمية مبدأ له ففي القراءة يقدر بسم الله اقرأ وعلى هذا القياس
ومنها اي من ادلة تعيين المحذوف الاقتران كقولهم للمعرس بالرفاء والبنين فان مقارنة هذا
الكلام لاعراس المخاطب دل على تعيين المحذوف اي اعرست او مقارنة المخاطب
بالاعراس وتلبسه به دل على ذلك والرفاء هو الالتئام والاتفاق والباء للملابسة
والاطناب اما بالايضاح بعد الابهام ليرى المعنى في صورتين مختلفتين احداهما مبهمة والاخرى

موضحة

موضحة وعلمان خير من علم واحد وليتمكن في النفس فضل تمكن لما جبل الله النفوس عليه من
ان الشيء اذا ذكر مبهما ثم بين كان اوقع عندها او لتكمل لذة العلم به اي بالمعنى لما لا يخفى
من ان نيل الشيء بعد الشوق والطلب الذ نحو رب اشرح لي صدري فان اشرح
لي يفيد طلب شرح لشيء ما له اي للطالب وصدري يفيد تفسيره اي تفسير ذلك الشيء
ومنه اي من الايضاح بعد الابهام باب نعم على احد القولين اي قول من يجعل المخصوص
خبر مبتدأ محذوف اذ لو اريد الاختصار اي ترك الاطناب كفى نعم زيد وفي هذا
اشعار بان الاختصار قد يطلق على ما يشمل المساواة ايضا ووجه حسنه اي حسن باب نعم
سوى ما ذكر من الايضاح بعد الابهام ابراز الكلام في معرض الاعتدال من جهة الاطناب
بالايضاح بعد الابهام والايجاز بحذف المبتدأ وايهام الجمع بين المتنافيين
اي الايجاز والاطناب وقيل الاجمال والتفصيل ولا شك ان ايهام الجمع بين المتنافيين
من الامور المستغربة التي تستلذ بها النفس وانما قال ايهام لان حقيقة جمع المتنافيين
ان يصدق على ذات واحدة صفتان يمتنع اجتماعهما على شيء واحد في زمان واحد
من جهة واحدة وهو محال ومنه اي من الايضاح بعد الابهام التوشيع وهو في اللغة لف القطن
المندوف وفي الاصطلاح ان يؤتى في عجز الكلام بمثنى مفسر باسمين ثانيهما معطوف

على الاول نحو يشيب ابن آدم وتشب فيه خصلتان الحرص وطول الامل واما بذكر الخاص بعد العام
عطف على قوله اما بالايضاح بعد الابهام والمراد الذكر على سبيل العطف للتنبيه على فضله اي
مزية الخاص حتى كانه ليس من جنسه اي العام تنزيلا للتغاير في الوصف منزلة التغاير في الذات
يعني انه لما امتاز عن سائر افراد العام بماله من الاوصاف الشريفة جعل كانه شيء آخر مغاير
للعام لا يشتمله العام ولا يعرف حكمه منه نحو حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى اي الوسطى
من الصلوات او الفضلى من قولهم للافضل الاوسط وهي صلوة العصر عند الاكثر واما بالتكرير لنكتة
ليكون اطنابا لا تطويلا وتلك النكتة كتاكيد الانذار في كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون
فقوله كلا ردع عن الانهماك في الدنيا وتنبيه عليه وسوف تعلمون انذار وتخويف اي
سوف تعلمون الخطاء فيما انتم عليه اذا عاينتم ما قدامكم من هول المحشر وفي تكريره تاكيد للردع
والانذار وفي ثم دلالة على ان الانذار الثاني ابلغ من الاول تنزيلا لبعد المرتبة منزلة بعد الزمان
واستعمالا للفظ ثم في مجرد التدرج في درج الارتقاء واما بالايغال من اوغل في البلاد
اذا ابعد فيها واختلف في تفسيره فقيل هو ختم البيت بما يفيد نكتة يتم المعنى
بدونها كزيادة المبالغة في قولها اي قول الخنساء في مرثية اخيها صخر وان صخرا لتاتم
اي تقتدي الهداة به كانه علم اي جبل مرتفع في راسه نار فقولها كانه علم واف بالمقصود اعني

التشبيه

التشبيه بما يهتدى به الا ان في قولها في راسه نار زيادة مبالغة وتحقيق التشبيه اي التحقيق للتشبيه
التشبيه في قوله كان عيون الوحش حول خبائنا اي خيامنا وارحلنا الجزع الذي
لم يثقب الجزع بالفتح الخرز اليماني الذي فيه سواد وبياض شبه به عيون الوحش واتى بقوله لم يثقب
تحقيقا للتشبيه لانه اذا كان غير مثقوب كان اشبه بالعين قال الاصمعي الظبي والبقرة اذا كانا
حيين فعيونهما كلها سواد فاذا ماتا بدا بياضها وانما شبهها بالجزع وفيه سواد وبياض بعدما
موتت والمراد كثرة الصيد يعني مما اكلنا كثرة العيون عندنا كذا في ديوان امرء القيس فعلى هذا
التفسير لا ايغال الا في الشعر وقيل لا يختص بالشعر بل هو ختم الكلام بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها ومثل
لذلك في غير الشعر بقوله تعالى قال يا قوم اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسئلكم اجرا وهم مهتدون
فقوله وهم مهتدون مما يتم المعنى بدونه لان الرسول مهتد لا محالة الا ان فيه زيادة حث على
الاتباع وترغيب للرسول واما بالتذييل وهو تعقيب الجملة بجملة تشتمل على معناها اي
معنى الجملة الاولى للتوكيد فهو اعم من الايغال من جهة انه يكون في ختم الكلام وغيره واخص من جهة
ان الايغال قد يكون بغير الجملة ولغير التاكيد وهو اي التذييل ضربان ضرب لم يخرج مخرج
المثل بان لم يستقل بافادة المراد بل يتوقف على ما قبله نحو قوله تعالى ذلك جزيناهم
بما كفروا وهل نجازي الا الكفور على وجه وهو ان يراد وهل نجازي ذلك الجزاء المخصوص

فيتعلق بما قبله واما على الوجه الآخر وهو ان يراد وهل يعاقب الا الكفور بناء على ان المجازاة
هو المكافاة ان خيرا فخير وان شرا فشر فهو ضرب من الثاني اي ضرب اخرج مخرج المثل
بان يقصد بالجملة الثانية حكم كلي منفصل عما قبله جار مجرى الامثال في الاستقلال وفشو
الاستعمال نحو وقل جاء الحق وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا وهو ايضا للتذييل ينقسم
قسمة اخرى واشار الى ذلك ايضا منبها على ان في التقسيم للتذييل مسامحة اذ الضرب الثاني منه اما
ان يكون لتأكيد منطوق كهذه الآية فان زهوق الباطل منطوق في قوله وزهق الباطل واما
لتأكيد مفهوم كقوله ولست على لفظ الخطاب بمستبق اخا لا تلمه حال من اخا لعمومه او من
ضمير المخاطب في لست على شعث اي تفرق وذميم خصال فهذا الكلام دل بمفهومه على نفي الكامل
من الرجال وقد اكده بقوله اي الرجال المهذب استفهام انكار اي ليس في الرجال منقح
الفعال مرضي الخصال واما بالتكميل ويسمى الاحتراس ايضا لان فيه التوقي والاحتراز
عن توهم خلاف المقصود وهو ان يؤتى في كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه اي يدفع ايهام
خلاف المقصود وذلك الدافع قد يكون في وسط الكلام وقد يكون في آخره فالاول
كقوله فسقى ديارك غير مفسدها نصب على الحال من فاعل سقى صوب الربيع اي نزول
المطر ووقوعه في الربيع وديمة تهمي اي تسيل فلما كان المطر قد يؤدي الى خراب الديار وفسادها

اتى بقوله

اتى بقوله غير مفسدها دفعا لذلك والثاني نحو اذلة على المؤمنين فانه لما كان مما يوهم
ان يكون ذلك لضعفهم دفعه بقوله اعزة على الكافرين تنبيها على ان ذلك تواضع منهم
للمؤمنين ولهذا عدى الذل بعلى لتضمنه معنى العطف ويجوز ان يقصد بالتعدية الدلالة
على انهم مع شرفهم وعلو طبقتهم وفضلهم على المؤمنين خافضون لهم اجنحتهم واما بالتتميم
وهو ان يؤتى في كلام لا يوهم خلاف المقصود بفضلة مثل مفعول او حال او نحو ذلك مما ليس
بجملة مستقلة ولا ركن كلام المصنف في الايضاح وانه لا تخصيص لذلك بالتتميم لنكتة كالمبالغة
نحو ويطعمون الطعام على حبه في وجه وهو ان يكون الضمير في حبه للطعام اي يطعمونه مع حبه والاحتياج
اليه وان جعل الضمير لله تعالى اي يطعمون على حب الله فهو لتأدية اصل المراد واما بالاعتراض وهو
ان يؤتى في اثناء كلام او بين كلامين متصلين معنى بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة
سوى دفع الايهام لم يرد بالكلام مجموع المسند اليه والمسند فقط بل مع جميع ما يتعلق
بهما من الفضلات والتوابع والمراد باتصال الكلامين ان يكون الثاني بيانا للاول او
تأكيدا او بدلا كالتنزيه في قوله تعالى ويجعلون لله البنات سبحانه ولهم ما يشتهون
فقوله سبحانه جملة معترضة لانه مصدر بتقدير الفعل وقعت في اثناء الكلام لان قوله
ولهم ما يشتهون عطف على قوله لله البنات والدعاء في قوله ان الثمانين وبلغتها

قد احوجت سمعي الى ترجمان اي مفسر ومكرر فقوله وبلغتها اعتراض في اثناء الكلام
لقصد الدعاء والواو في مثله تسمى اعتراضية ليست بعاطفة ولا حالية ومن النسبة قوله واعلم
فعلم المرء ينفعه فهذا اعتراض بين اعلم ومفعوله وهو ان سوف يأتي كل ما قدرا ان اي المخففة
المثقلة وضمير الشان محذوف يعني ان المقدرات آتية البتة وان وقع فيه
تأخير وفي هذا تسلية وتسهيل للامر فالاعتراض يباين التتميم لانه انما يكون بفضلة والفضلة
لابد لها من اعراب ويباين التكميل لانه انما يكون لدفع ايهام خلاف المقصود ويباين
الايغال لانه لا يكون الا في آخر الكلام لكنه يشمل بعض صور التذييل وهو ما يكون بجملة
لا محل لها من الاعراب وقعت بين جملتين متصلتين معنى لانه كما لم يشترط في التذييل
ان يكون بين كلامين لم يشترط فيه ان لا يكون بين كلامين فتأمل حتى يظهر لك فساد
ما قيل انه يباين التذييل بناء على انه لم يشترط ان يكون بين كلام او بين كلامين متصلين
معنى ومما جاء اي من الاعتراض الذي وقع بين كلامين وهو اكثر من جملة ايضا
اي كما ان الواقع هو بينه اكثر من جملة نحو قوله تعالى فأتوهن من حيث امركم الله ان الله
يحب التوابين ويحب المتطهرين فهذا اعتراض اكثر من جملة لانه كلام يشتمل على
جملتين وقع بين كلامين اولهما قوله تعالى فأتوهن من حيث امركم الله وثانيهما قوله

نساؤكم

نساؤكم حرث لكم والكلامان متصلان معنى فان قوله تعالى نساؤكم حرث لكم بيان لقوله
فأتوهن من حيث امركم الله وهو مكان الحرث فان الغرض الاصلي من الاتيان
طلب النسل لا قضاء الشهوة والنكتة في هذا الاعتراض الترغيب فيما امروا به والتنفير عما
نهوا عنه وقال قوم قد تكون النكتة فيه اي في الاعتراض غير ما ذكر مما سوى دفع الايهام افترقوا
فرقتين فجوز بعضهم وقوعه اي الاعتراض آخر جملة لا يليها جملة متصلة بها وذلك بان
لا يلي الجملة جملة اخرى اصلا فيكون الاعتراض في آخر الكلام او يليها جملة اخرى غير متصلة بها
معنى وهذا الاصطلاح مذكور في مواضع من الكشاف والاعتراض عند هؤلاء ان يؤتى في
اثناء الكلام او في آخره او بين كلامين متصلين او غير متصلين بجملة او اكثر لا محل لها من
الاعراب لنكتة سواء كانت دفع الايهام او غيره فيشمل الاعتراض بهذا التفسير التذييل
مطلقا لانه يجب ان يكون بجملة لا محل لها من الاعراب وان لم يذكره المص وبعض صور
التكميل وهو ما يكون بجملة لا محل لها من الاعراب فان التكميل قد يكون بجملة وقد يكون بغيرها
والجملة التكميلية قد تكون ذات اعراب وقد لا تكون لكنها تباين التتميم لان الفضلة
لابد لها من الاعراب وقيل لانه لا يشترط في التتميم ان يكون جملة كما اشترط في الاعتراض
وهو غلط كما يقال ان الانسان يباين الحيوان لانه لم يشترط في الحيوان النطق فافهم وبعضهم

اي جوز بعض القائلين بان النكتة في الاعتراض قد تكون دفع الايهام كونه اي كون الاعتراض غير جملة
فالاعتراض عندهم ان يؤتى في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى بجملة او غيرها لنكتة ما
فيشمل الاعتراض بهذا التفسير بعض صور التتميم وبعض صور التكميل وهو ما يكون واقعا
في اثناء الكلام او بين الكلامين المتصلين معنى واما بغير ذلك عطف على قوله اما
بالايضاح بعد الابهام واما بكذا او بكذا كقوله تعالى الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون
بحمد ربهم ويؤمنون به فانه لو اختصر اي كما ترك الاطناب فان الاختصار قد يطلق على
ما يعم الايجاز والمساواة لم يذكر ويؤمنون به لان ايمانهم لا ينكره اي لا يجهله من يثبتهم
فلا حاجة الى الاخبار به لكونه معلوما وحسن ذكره اي ذكر قوله ويؤمنون به اظهار شرف الايمان
ترغيبا فيه وكون هذا الاطناب بغير ما ذكر من الوجوه السابقة ظاهر بالتامل فيها واعلم انه
قد يوصف الكلام بالايجاز والاطناب باعتبار كثرة حروفه وقلتها بالنسبة الى كلام آخر
مساو له اي لذلك الكلام في اصل المعنى فيقال للاكثر حروفا انه مطنب وللاقل انه موجز
كقوله يصد اي يعرض عن الدنيا اذا عن اي ظهر سؤدد اي سيادة ولو برزت في زي
عذراء ناهد الزي الهيئة والعذراء البكر والنهود ارتفاع الثدي وقوله ولست بنظار
على انه فعل المتكلم بدليل ما قبله وقوله ان الصبا وعلى ما يرونه وحسبك ان الله اي

الهم

الفن الثاني علم البيان

على الصبر بنظار الى جانب الغنى اذا كانت العلياء في جانب الفقر يصفه بالميل الى المعالي
يعني ان السيادة مع التعب احب اليه من الراحة مع الخمول فهذا البيت اطناب بالنسبة
الى المصراع السابق ويقرب منه اي من هذا القبيل قوله تعالى لا يسأل عما يفعل وهم يسألون
وقول الحماسي وننكر ان شئنا على الناس قولهم ولا ينكرون القول حين نقول يصف
رياستهم ونفاذ حكمهم اي نحن نغير ما نريد من قول غيرنا واحد لا يجسر على الاعتراض علينا فالآية
ايجاز بالنسبة الى البيت وانما قال يقرب لان ما في الآية يشتمل على كل فعل والبيت
مختص بالقول فالكلامان لا يتساويان في اصل المعنى بل كلام الله سبحانه تعالى اجل و
اعلى وكيف لا والله اعلم تم الفن الاول بعون الله تعالى وتوفيقه اياه اسأل في اتمام
الفنين الآخرين بهداية طريقه الفن الثاني علم البيان قدمه على البديع للاحتياج
اليه في نفس البلاغة وتعلق البديع وهو علم اي ملكة يقتدر بها على ادراكات جزئية او اصول
وقواعد معلومة يعرف به ايراد المعنى الواحد اي في وضوح الدلالة المدلول عليه بكلام
مطابق لمقتضى الحال بطرق وتراكيب مختلفة في وضوح الدلالة عليه اي على ذلك المعنى
بان يكون بعض الطرق واضح الدلالة عليه وبعضها اوضح والواضح خفي بالنسبة الى الاوضح
فلا حاجة الى ذكر الخفاء وتقييد الاختلاف بالوضوح ليخرج عنه معرفة ايراد المعنى

كتابخانه مجلس شورای اسلامی
اهدایی
محمد علی کریم زاده
۱۳۷۷

او احد بطرق مختلفة في اللفظ والعبارة واللام في المعنى الواحد للاستغراق العرفي
اي كل معنى واحد يدخل تحت قصد المتكلم وارادته فلو عرف احد ايراد معنى قولنا
زيد جواد بطرق مختلفة لم يكن بمجرد ذلك عالما بالبيان ثم لما لم يكن كل دلالة قابلا
للوضوح والخفاء اراد ان يشير الى تقسيم الدلالة وتعيين ما هو المقصود منها هنا فقال ودلالة اللفظ
يعني دلالته الوضعية وذلك لان الدلالة هي كون الشيء بحيث يلزم من العلم به
العلم بشيء آخر والاول هو الدال والثاني المدلول ثم الدال ان كان لفظا فالدلالة
لفظية والا فغير لفظية كدلالة الخطوط والعقود والنصب والاشارات ثم الدلالة اللفظية
اما ان يكون للوضع مدخل فيها او لا فالاولى هي المقصودة بالنظر هنا وهي كون اللفظ بحيث
يفهم منه المعنى عند الاطلاق بالنسبة الى العالم بوضعه وهذه الدلالة اما على تمام ما وضع اللفظ
له كدلالة الانسان على الحيوان الناطق او على جزئه كدلالة الانسان على الحيوان
او على خارج عنه كدلالة الانسان على الضاحك وتسمى الاولى اي الدلالة على تمام
ما وضع له وضعية لان الواضع انما وضع اللفظ لتمام المعنى وتسمى كل واحدة من الاخريين
اي الدلالة على الجزء والخارج عقلية لان دلالة اللفظ على الجزء والخارج انما هي من جهة
حكم العقل بان حصول الكل او الملزوم يستلزم حصول الجزء او اللازم والمنطقيون يسمون

الثلث